التقافة الجديدة

فكر علمي - ثقافة تقدمية
تأسست عام 1953

رئيس التحرير: د.صالح ياسر
محرر "أدب وفن": ابراهيم الخياط

المواد المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها

العدد: 400
ايلول: 2018

يرجى ارسال مواد أدب وفن على العنوان الاتي:
alkhiatibrahim@gmail.com

السعر داخل العراق: 2000 دينار للنسخة الواحدة
الاشتراك السنوي خارج العراق: للأفراد (50) دولاراً أو ما يعادلها، وللمؤسسات (100) دولار، أو ما يعادلها.
يحول المبلغ نقدا على الحساب الآتي:

بالدينار:	بالدولار:
مجلة الثقافة الجديدة	Althakafa Aljadida Magazine
مصرف المنصور للاستثمار – بغداد	Mansour Bank for Investment- Baghdad
رقم الحساب: 11153	Account No:30721
سويفت كود: MBIVIQBA	SWIFT CODE: MBIVIQBA

ايميل رئيس هيئة التحرير:
thakafajadida@hotmail.com
ايميل سكرتارية هيئة التحرير:
thakafajadida4u@gmail.com

عنوان الموقع على شبكة الانترنت:
http://www.althakafaaljadeda.com
عنوان المجلة: بغداد – ساحة الاندلس.
والرجاء إرسال المطبوعات الجديدة على هذا العنوان.
رقم الايداع: 781
رقم الاعتماد: 1288

ترجو هيئة التحرير من المساهمين في الكتابة الى المجلة مراعاة ما يأتي في ما يرسلون للنشر:
* أن تكون المقالة او الدراسة او الشعر ... الخ مستوفية شروط النشر من حيث وضوح التعبير وسلامة اللغة.
* ألا يتجاوز حجم المادة 4000 كلمة.
* ان تكون المادة معدة أصلاً للمجلة، لذا نعتذر عن نشر أية مادة تكون قد نشرت قبل ذلك في أماكن أخرى او على صفحات المواقع الالكترونية.
* يفضل ان تكون المادة مطبوعة على الكومبيوتر ومرسلة عبر البريد الالكتروني أو على قرص مدمج وارتباطاً بالتغيرات التي اعتمدتها هيئة التحرير في ما يتعلق بالتصميم الداخلي، نرجو أن ترسل مع المقال أو الدراسة نبذة مختصرة عن حياة الكاتب أو الكاتبة بحدود 50 كلمة إضافة الى صورة شخصية لنشرها مع المقال أو الدراسة.
* لا تعاد المادة غير المرشحة للنشر، وتتولى المجلة إعلام صاحبها بذلك.
* بالنسبة للمادة المرسلة عبر البريد الإلكتروني، تلتزم المجلة بإعلام كاتبها عن صلاحيتها للنشر وذلك خلال شهر واحد من تاريخ وصولها.
* للمجلة حق إعداد أو اختصار التعقيبات التي تردها.
* يجوز للباحث اعادة نشر بحثه المنشور في المجلة شريطة أن يشير الى المصدر عند اعادة النشر.

دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر والإعلان

محتويات العدد

5- كلمة العدد
7- وداعا... سمير أمين .. نم مغردا في سماء الفكر !

ملف العدد: اصلاح النظام السياسي في العراق- الواقع والرهانات

10- مشكلة الهوية الوطنية...أصل المشاكل ومصدرها في العراق ..... علي عباس مراد
20- مقاربات خارطة طريق للإصلاح السياسي في العراق ..... إياد العنبر
25- الإصلاح ومتطلبات التغيير في بنية النظام السياسي العراقي ..... جاسم الحلفي
35- الاصلاح السياسي والتعددية في المجتمع العراقي ..... علي مهدي

مقالات

46- إشكالية السلطة بين واحدية النص وتعددية الواقع ..... كامل شياع
54- حول معنى ومضمون مفهومي "الفلسفة" و"الفيلسوف" ..... نمير العاني
61- الفكر السياسي الناظم لتطور حركة اليسار الديمقراطي ..... لطفي حاتم
66- عامان على نشر نتائج التحقيق بالحرب على العراق ..... كاظم المقدادي
77- تاريخ الحزب الشيوعي العراقي هل يحتاج الى اعادة كتابة ؟ ..... ابراهيم خليل العلاف

نصوص قديمة

82- العلاقة بين النظرية والتجربة في الصراع الفكري المعاصر

نصوص مترجمة

94- ماركس ومفهوم الثورة والتحول اليوم. بقلم: كونراد شوهلر ..... ترجمة: رشيد غويلب

حوارات

106- حوار مع البروفيسور حسام صالح جبر ..... حاوره: طالب عبد الأمير

أدب وفـــــن

كلمة «أدب وفن»

116- وعي اجتماعي جديد ..... ياسين النصير

في الحدث الادبي والفني

118- اتحاد الأدباء يضيّف الأدباء العرب ويعقد مهرجان الجواهري

في الحدث العام

120- قراءة المثقفين العراقيين للهبّة الشعبية في تموز2018
121- التظاهرات الشعبية الانحياز للحرية، والمسؤولية الحقوقية ..... علي حسن الفواز
126- إنتفاضة أم ثورة؟ قراءة تحليلية للمظاهرات العراقية ..... علي المرهج
133- التظاهرات وصيغة المقاربة ..... جاسم عاصي
136- الكتابة احتجاج ..... حسب الله يحيى
138- قول بمناسبة الاحتجاجات المطلبية الاخيرة ..... قاسم والي
140- ما أقرب اليوم من البارح ..... حامد فاضل
143- على المثقفين أن يصطفوا مع تظاهرات أبناء شعبهم ..... كاظم غيلان
145- اثر على عين ..... حميد الربيعي
147- معاينة إجرائية لفعل التظاهر الخلاق»التظاهرات العراقية عيِّنةً» ..... حمد محمود الدُّوخي
151- تموز والشباب والانتفاضة ..... رسمية محيبس
153- حرارة الجو وحدها ليست السبب ..... غرام الربيعي
155- المثقف قائد امة ومنظم مجتمع ..... رجاء الربيعي
156- ملَلنا.. وحالنا من سيء لأسوأ ..... ابتهال بليبل
158- فن الطرق الوعرة ..... عادل مردان
160- ثورة شباب غير مندس ..... كريم جخيور
161- جيل التغيير ..... نزار السامرائي
163- اطلع يا شعب لا تكول شعليه ..... سعدعزيز عبد الصاحب
164- هل تم استيعاب الدرس ..... اسماعيل سكران
165- تظاهرات النجف استمرار وتحد ..... علي العبودي
166- التظاهر.. نطاق الحرية وقيمة الرفض ..... أنمار رحمة الله
167- صورة من الحركة الاحتجاجية ..... سلام القريني
168- البصرة والتظاهرات ..... استطلاع أجراه وقدّم له: عبد السادة البصري

وثائق

174- أدباء العراق يعزون برحيل الكبير حنا مينه
175- نم هنيئاً هادئاً أيها الفنان الطبيب.. نوري مصطفى بهجت

لوحتا غلافي العدد: للفنان فاروق حسن

كلمة العدد

رهانات التغيير والإصلاح.. بين الصراع السياسي والحراك الاحتجاجي

جاءت "**هبة تموز**" 2018 الشعبية مصداقا مبكرا لما تنبأت به كلمة العدد (**398 - 399**)، فلقد عادت الجماهير تتسيد الشوارع وتملأ الساحات. لقد ادركت الجماهير قدراتها الفعلية وتعلمت بسرعة فن التغيير؛ فمارست الكثير من اشكال النضال. وفي ظل تآكل شرعية النظام السياسي، وتحلل السرديات الفرعية التي تسنده، نشأ بين الجماهير (او البعض منهم على اقل تقدير)، وعي اجتماعي جديد لعبت النخب الثقافية دورا مهما في تبلوره. وعي لا يقسم الناس وفقا لهوياتهم الفرعية على تنوعها، بل يحمل في داخله بذرة وعي اجتماعي/ طبقي حقيقي، وان كان ما زال يتجلى بصيغ وشعارات تقليدية من قبيل: الصراع بين الظالم والمظلوم، او جور الحكام ... الخ.

انتظر العراقيون طويلا سقوط النظام الدكتاتوري، وهم وإن لم يرضَ غالبيتهم بالطريقة التي تم بها التغيير لأنه تم عبر الحرب والاحتلال، لكنهم توقعوا ان يتحقق بعد 2003 نمط من الحكم، يجمع بين الوطنية والحرية والعدالة الاجتماعية، ويضمد جراح عقود من الظلم والإرهاب والحروب والقيامات العديدة، ويعوضهم عن سنوات المعاناة تحت وطأة الحصار والعقوبات الظالمة، ويتطلعون الى اقامة بديل ديمقراطي حقيقي يقطع الطريق على اي مسعى لإعادة بناء نظام شمولي استبدادي قمعي تحت اية ذريعة او واجهة كانت.

غير أن الذي حدث كان عكس ما تمناه العراقيون؛ فمنذ 15 عاما والاوضاع تسير من سيئ الى أسوأ والأزمة البنيوية التي تطحن العراقيين تعيد انتاج نفسها ابدا، فيما المتنفذون من رجالات النظام المحاصصي الجديد، يسوقون الذرائع تلو الأخرى ويبتكرون وعودا لا يصدقها أحد غيرهم، لا لشيء إلا ليؤبدوا بقاءهم في السلطة. والآن، تدرك قطاعات واسعة من المجتمع ان هذه الازمة البنيوية المتعددة الصُعد ما هي إلا نتاج للنظام الدكتاتوري السابق ولطريقة التغيير، بالحرب والاحتلال، ولخيارات المحتل في تغليب هويات فرعية - جلها مصطنع- على الهوية الرئيسية، المواطنة، وفي تشكيل نظام حكم يقوم على نهج المحاصصة الطائفية/ الاثنية في الادارة وفي بناء مؤسسات الدولة.

الحركة الاحتجاجية.. رهانات التغيير

لقد اثارت الموجة الاحتجاجية الجديدة، دهشة الغافلين من القوى المتنفذة واستغرابهم لتوقيتها، وامتدادها، وعمق وقوة مطالبها ورسائلها. فهي لجهة توقيتها فاجأت المتنفذين لأنها جاءت بعد ما بدا لهم انحسارا لحركة الاحتجاج الطويلة (2015 - 2018) قبل الانتخابات، وأيضا بسبب انشغالهم بنتائج الانتخابات وعملية اعادة العد والفرز. هذه الانتخابات التي كان من اهم نتائجها فوز قوى سياسية ومجتمعية مساهمة في الحركة الاحتجاجية منذ ايامها الاولى. اما لجهة امتدادها وسعتها فقد

ذهل المتنفذون عندما شاهدوا أن قدح شرارها الاول في البصرة، اشعل نيران الاحتجاجات بسرعة في اغلب محافظات الوسط والجنوب وصولا الى بغداد. أما رسائلها القوية عميقة المضامين، فقد عقدت ألسنتهم دهشة، لأنه وعلى الرغم من ان ازمة الخدمات وخصوصا ازمة الكهرباء المزمنة وشح المياه، وتصاعد نسب البطالة، وتدهور المستوى المعيشي، وانهيار النظام التعليمي والصحي قد تبدو اسبابا مباشرة لـ"**هبة تموز**" الاحتجاجية، وبغض النظر عن التوجه العدمي للبعض بشعاراته المتطرفة المناوئة للديمقراطية وللأحزاب بشكل عام ودون تمييز، فإن الرسائل التي وجهها المحتجون في أغلبهم الأعم من خلال مطالبهم، وشعاراتهم التي رفعوها في التظاهرات، أو منطقهم وخطابهم خلال فعالياتهم ولقاءاتهم وتواصلهم مع بعضهم البعض او مع ممثلي السلطة، تشير بمجملها الى ان الجماهير تدرك طبيعة وعمق الفساد المستشري والتدهور المستمر في الواقع الخدمي والاجتماعي. وان هذا كله ما هو إلا حصيلة لحالة الشلل في ادارة الدولة وأداء مؤسساتها، ونتيجة لأزمة النظام السياسي في العراق، وليد نهج المحاصصة وقواه السياسية المتنفذة المتشبثة بالسلطة. اي ان الجماهير ادركت ان لا مدخل لإجراء التغيير في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا بالإصلاح الحقيقي والشامل.

وبالإضافة الى هذا النضال والسعي من اجل التغيير والاصلاح الجذري، الذي تناضل من أجله الجماهير بحركتها الاحتجاجية، والذي من الممكن ان نطلق عليه اصطلاح "الحراك من أسفل"، هناك حراك آخر يوازيه ويتزامن معه، ساعيا من اجل التغيير والإصلاح، من خلال آليات العمل السياسي. ويمكن ان نسميه "**الحراك من الأعلى**". فالانتخابات البرلمانية الأخيرة، وبغض النظر عما اثير من الشكوك والاتهامات حول نزاهتها، لكنها فتحت الباب أمام امكانيات جديدة. فقد اثمرت عن فوز قوى سياسية ومجتمعية تناضل من اجل الاصلاح والتغيير، وهي في ذات الوقت مساهم دائم ومعروف في الحركة الاحتجاجية والمطلبية. هذه الامكانية يمكن التعويل عليها في تغيير موازين القوى، وكسر عملية احتكار السلطة، ووضع العملية السياسية على المسار السليم.

الحاجة ملحة الى اصطفاف سياسي واسع لتغيير موازين القوى لصالح التغيير والاصلاح

وبينما يتمترس بعض الفائزين في الانتخابات من المتنفذين بمواقعهم، رافضين تقديم اي تنازل، ويتعاملون مع الوضع بعد الانتخابات بلغة الأرقام، لغة الربح والخسارة، والمقامرة، نجد ان البعض الآخر ما زال متمسكا بما يدعي انه دفاع او تمثيل عن مصالح مكون مظلوم. وكلا هذين الطرفين يلتقيان في رغبتهما في اعادة انتاج الماضي، بتكرار ذات السيناريو الذي نفذ في تشكيل الحكومات السابقة، مع تغيير شكلي بسيط، ولهجة خطابية سياسية مختلفة شيئا ما. من جهة ثالثة نجد القوى الوطنية الفائزة في الانتخابات ما زالت تدافع عن موقفها، وهي تدرك تماما ان عملية الخروج من الاستعصاء السياسي الحالي لا يمكن ان تجري بيسر وسلاسة، نظرا للتعقيدات التي تمر بها البلاد. وهي تدرك ايضا أنه بسبب تعقد الوضع العراقي الداخلي، وتجذّر الفساد في كل المفاصل، وتنامي نفوذ ما يمكن ان يسمى بـ"الدولة العميقة"، فإن مسيرة التغيير والإصلاح الشامل والحقيقي للنظام السياسي ووضع العملية السياسية على السكة الصحيحة، هي مسيرة صعبة ومعقدة ومليئة بالمخاطر ودونها الكثير من العقبات، التي سيضعها المتضررون في طريقها. ولا يمكن تذليل هذه المصاعب **إلا بإرادة سياسية وطنية صادقة**، قادرة على احداث التغيير المطلوب في موازين القوى السياسية، وهذا يتطلب **تحقيق أوسع اصطفاف** يمكن الوصول له يضم القوى السياسية والمجتمعية الداعمة للإصلاح والتغيير.

اوائل ايلول 2018

وداعا سمير أمين..
نم مغردا في سماء الفكر!

عن 87 عاما (1931 - 2018) كانت حافلة بالكثير من العطاء، غادرنا في رحلته الأبدية المفكر الاقتصادي المصري الماركسي المعروف سمير أمين. هكذا إذن رحل علمٌ كبيرٌ من أعلام الماركسية واليسار والحداثة والديمقراطية في البلدان العربية وفي العالم ايضا ممن اكتوت كفاه وذهنه بجمر المعرفة الذي ظل يقبض عليه طيلة حياته، وهو يخوض معاركه الفكرية والسياسية العملية من اجل الاستقلال الاقتصادي والتغيير ومناهضة العولمة بطبعتها الرأسمالية وطرح بديل لها، حالما على الدوام بعالم ترفرف عليه رايات العدالة والمساواة والكرامة، والاستقلال والحرية والديمقراطية وإنهاء الاستغلال بمختلف أشكاله والدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين على وجه الخصوص.

الفكرة المحورية في أبحاث سمير أمين هي رفض المركزية الأوروبية كمنطلق للبحث والتحليل. وانطلاقا من ثلاثيته المعروفة: "التراكم على الصعيد العالمي"، و"التطور اللامتكافئ"، و"التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة"، طور سمير أمين نظرية اقتصادية اشتهرت باسم «نظرية المركز/الأطراف»، كما أنه كان من أبرز رموز «مدرسة التبعية» التي وان تنازعتها تيارات مختلفة، إلا انها قدمت مقاربة هامة في فهم الرأسمالية، داحضا بها مجموعة من السرديات التي طرحتها القوى المسيطرة في «المراكز الإمبريالية» عن أسباب «تقّدم» و«تأخر» البلدان والشعوب، حيث تخضع مجتمعات «الأطراف» دائما لعملية تكييف بنيوي مع مقتضيات تراكم الرأسمال على الصعيد العالمي، ولهذا استنتج سمير أمين مبكرا (1957) انه لا مكان لحل لمسألة الاستقطاب الحتمي في إطار الرأسمالية العالمية. ومن أجل تجاوز هذا الواقع، انتج سمير أمين مفهومين أساسيين ومترابطين هما: «فك الارتباط» و«التنمية المتمحورة حول الذات».. كما برهن (أمين) على أنّ «التنمية» و«التخلف» ليسا سوى وجهين لعملة واحدة وأنّهما نتاج ضروري للتوسع العالمي للرأسمالية. وبعد ذلك أثرى (أمين) المكتبة الاقتصادية والسياسية بعدد كبير من الكتب والأبحاث والمقالات والدراسات الهامة، وارتبطت باسمه قضايا بحثية كثيرة على رأسها اشكالية «المركز» و«الأطراف»، و«العولمة البديلة» كتحالف ممكن للقوى المناهضة للعولمة أو المتضررة منها، و«التحالف الوطني الشعبي»، و«تحالف الجنوب»، و«نمط الإنتاج الخراجي»، والتجربة الصينية وتطوراتها و«اليسار البديل»..

الخ من القضايا، حتى بات مرجعاً لليساريين والديمقراطيين والوطنيين عموما، وأحد أبرز الملهمين لمناهضي العولمة بطبعتها الرأسمالية والمناضلين من اجل عولمة انسانية بديلة.

ان الملاحظات السابقة تتيح القول إن الراحل الكبير سمير أمين كان مفكرا اقتصاديا أصيلا يعرف صنعته، فلم يرتكن الى «المسلمات» والأجوبة الجاهزة، بل كان على الدوام – كمفكر اقتصادي ماركسي وناشط سياسي ومناضل أممي - يعيش قلق الأفكار ويطرح الأسئلة باحثا عن المزيد من المعرفة. وكان لعادة البحث الدائمة عند (أمين) لاكتشاف مناطق جديدة من المعرفة الاقتصادية والسياسية والفكرية، في مختلف الحقول التي مرّ عليها، أن قدم مساهمات نظرية جدية في مجال نشاطه البحثي وسجالاته التي لا تنتهي. وقد ظلت تلك الأطروحات تثير المزيد من الحوار والنقد والاختلاف أيضا، لجديتها وأهميتها، لهذا يتعين وضعها في إطارها الصحيح.

كعادته، لم يرتكن سمير أمين للإجابات المبتورة، بل على العكس من ذلك كان دائماً في مقدمة مقتحمي المواقع الفكرية الساخنة، ناقداً ومتسائلاً ومشككاً معرفياومنهجيابالكثير من أطروحات الفكر المهيمن، متصادماً ومفنداً، على أساس علمي رصين، تلك الأطروحات، كاشفاً مضامينها الآيديولوجية. وفي العديد من الكتب التي صدرت له وخصوصا في العقدين الأخيرين، وليس وحدهما طبعا، حيث ظهر خطاب الوهم الآيديولوجي مسيطراً، بدا سمير أمين على درجة عالية من الوضوح الفكري، عند معالجته للعديد من الإشكاليات، سواء القديمة منها أو الجديدة التي لم تنته حولها زوابع النقد والسجالات التي يشتبك فيها العلمي بالآيديولوجي، والحقيقة بالوهم.

لقد رحل سمير أمين جسدا، بعد هذا العمر المديد، الحافل بالعطاء في ميادين المعرفة الاقتصادية وفي النضال الوطني والتقدمي عموما، وسيظل منجزه الابداعي الثري محفورا في الذاكرة الجمعية، باقيا يشاركنا جلساتنا وصخبنا وأحلامنا وآمالنا واختلافاتنا حول الطرق الجديدة غير المطروقة.

وبرحيل قامة عالية كسمير أمين يكون الفكر الاقتصادي الماركسي قد خسر أحد اهراماته وأعمدته المهمة وانتكست احدى راياته التي ظلت عالية لعدة عقود تقاوم الفكر الغلط وسياسات الاستقطاب والعولمة الرأسمالية، وتطرح بدائل لها.. لقد ترك سمير أمين تراثاً ثريا سيظل يتحدث عنه، ويذكر به، ويبقيه حياً دائم الحضور بيننا. وستبقى روحه وفكره وإبداعاته تفيض في كل قارات العالم. فهو المفكر الذي انحاز إلى الفقراء والكادحين، وتصدى لمقولات عديدة سائدة عن التنمية والتحديث وخطط للمؤسسات المالية والنقدية الدولية، معرّيا برامجها وخطاباتها، ومفككا اساطيرها الاقتصادية الكلية، وكاشفا الكثير من المستور منها. وأكد «أمين» على الدوام ضرورة مساءلة «النموذج» الاقتصاديّ النيوليبراليّ الذي يُولّد التفاوت والاستقطاب، ويجعل التأمل في السياسات الاقتصاديّة الضروريّة لخلق الوظائف والعدالة الاجتماعيّة، مسألة ثانويّة!

بغض النظر عن الاتفاق او الاختلاف معه، فقد قدم سمير أمين رؤيته النقدية الجادة لمناخ عصرنا الراهن، مسلحاً القوى المناهضة للرأسمالية بعدة منهجية تتيح لها فهم المظاهر والتجليات الجديدة في النسق الرأسمالي العالمي المعاصر وقواه المحركة وتناقضاته الفعلية عند المرحلة الحالية من تطوره، ولهذا يستحق سمير الاحترام الكبير لمفكر ظل يغرد خارج السرب دوماً ولم يستسلم أو ينحني أمام الخطاب المسيطر.

ويمكن مشاطرة ملاحظة لماحة لأحد الكتاب عندما كتب قائلا: (لا نعرف كم مرة ينبغي على المرء أن يقرأ سمير أمين، لكن تكفي قراءة واحدة فقط ليعرف القارئ حقاً «أي قلب توقف عن الخفقان»).

وداعاً سمير أمين.. نم مغردا في سوح المعارك الفكرية... ستظل حاضرا على الدوام... فكرا وممارسة وسلوكا اخلاقيا راقيا... وفوق ذلك مفكرا كبيرا ظل وفيا لأفكاره ومُثله ولم ينحنِ امام العواصف!

ملف العدد:
إصلاح النظام السياسي
في العراق-الواقع والرهانات

تزامنا مع اعلان نتائج الانتخابات البرلمانية 2018، ومع ما تولد عن بعض نتائجها من آمال، وما اشرت له من امكانيات يمكن ان تساهم في وضع البلد على السكة الصحيحة، للخروج من المأزق المتولد عن نهج المحاصصة الطائفية الاثنية، وما نتج عنه من نظام سياسي مأزوم وفاشل؛ فقد كان ضمن مخطط نشاطات مجلتنا (الثقافة الجديدة)، عقد طاولة مستديرة، تكرس لمناقشة موضوعة (اصلاح النظام السياسي). ويشارك فيها عدد من الاكاديميين والسياسيين والخبراء القانونيين، يتناقشون حول مآلات العملية السياسية الجارية في العراق منذ 2003، ويستعرضون ابرز المشكلات والعلل التي يعاني منها النظام السياسي، و يسعون معا الى تقديم رؤية جديدة للتغيير وآلياته ولتصحيح مسار العملية السياسية، من اجل اقامة بديل وطني/ مدني/ ديمقراطي حقيقي. ففي النهاية مهما كانت تجلياتها ومهما تعددت أبعادها، تبقى الازمة البنيوية الحالية في العراق هي ازمة سياسية بامتياز.

وفي ظل الاجواء المشحونة سياسيا الناتجة عن عملية اعادة العد والفرز يدويا، وفقا لقرار المحكمة الاتحادية، بدأت الحركة الاحتجاجية تتصاعد من جديد، وعادت الجماهير تملأ الشوارع والساحات مرة أخرى، حركة من السعة والقوة والعنفوان اذهلت الجميع واربكت المتنفذين. وعلى الرغم مما تبدو ان الاسباب المباشرة لـ(هبة تموز) خصوصا أزمة الكهرباء وتصاعد نسب البطالة وغيرها، فإن الجماهير تدرك عمق الترابط بين هذا التدهور في المستوى الخدمي والاجتماعي، وبين أزمة النظام السياسي في العراق الناتج عن نهج المحاصصة وقواه السياسية المتنفذة والمتشبثة بالسلطة.

ولأن الممارسة النظرية ومقارباتها المختلفة - بصورة واعية او لا واعية، غالبا ما تختلف منطقيا وزمنيا عن الممارسة السياسية والممارسة الجماهيرية، فقد ارتأت هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) تأجيل عقد طاولة (اصلاح النظام السياسي) الى الايام القليلة القادمة بانتظار انجلاء غبار الصراعات حول تشكيل "الكتلة الأكبر" واكتمال الصورة. والاكتفاء في هذا العدد بتقديم الاوراق البحثية المقدمة من قبل عدد من الاساتذة الباحثين، وننشرها هنا حسب مواعيد وصولها الى هيئة التحرير.

مشكلة الهوية الوطنية
أصل المشاكل ومصدرها في العراق

أ. د. علي عباس مراد
أستاذ الفكر السياسي/ كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

إذا كان المثل الغربي يقول إن "ما يُخفى لا يُشفى"، فسيكون المدخل الصحيح للحديث عن الإصلاح، هو تحديد ماذا علينا إصلاحه. فتشخيص الداء قبل وصف الدواء. ونبدأ هذا التشخيص بالقول إن عمليات بناء الدول من العمليات الاجتماعية ـ السياسية التأسيسية الكبرى الشاملة والمركبة، وبالمثل، فإن عمليات إعادة بناء الدول أشمل وأكثر تركيبا مرتين:

ـ المرة الأولى: لأن إعادة بناء الدول تجمع بين هدم أسس الدولة السابقة وتغيير مؤسساتها وأنظمتها جزئيا أو كليا، ووضع أسس الدولة الجديدة وبناء مؤسساتها وأنظمتها التي يُفترض بها أن تكون مختلفة كليا وجذريا أو حتى جزئيا ونسبيا عما سبقها.

ـ المرة الثانية: لأن إعادة بناء الدول تعني خروجا عن سياق مستقر ومتواتر للحياة، بما يوقع أضرارا متفاوتة بأوضاع ومصالح هذه الفئة، أو تلك الجماعة أو الدولة، وينتهي ذلك عادة وبالتأكيد بمحاولة المتضررين إدامة أوضاعهم وحماية مصالحهم، مما يسبب لهم ولها مشكلات داخلية وخارجية، إقليمية ودولية، أو أكثر من نوع من هذه المشكلات معا وفي آن واحد.

وينطبق هذا على عمليات إعادة بناء الدول العربية بعد ما أسميت (ثورات الربيع العربي) منذ عام 2003 وحتى اليوم، بحكم معاناتها من ذلك كله، فضلا عن معاناتها أيضا وقبل ذلك من تشكيك بعض أوساطها المجتمعية بشرعيتها، أو على الأقل تشكيكها بشرعية الأنظمة الحاكمة القديمة والجديدة فيها، ولأسباب مختلفة، لعل أخطرها اتهامها بأنها صنيعة القوى الخارجية الإقليمية أو الدولية. وإذ كانت عملية إعادة بناء الدولة في العراق بعد 9 نيسان/أبريل 2003، نتيجة لتدخل عسكري أمريكي، اتفق الأمريكيون والمنظمات الإقليمية والدولية على وصفه بأنه احتلال، ووصف السلطة الأمريكية التي نشأت عنه بأنها (سلطة احتلال). فقد كان من الطبيعي، بل والحتمي أيضا، أن تصبح عملية إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، والحكومات الناتجة عنها عُرضةً لاتهامات صريحة من هذا النوع، بحكم واقع أن سلطة الاحتلال هي التي رسمت الخطوط الأولى

لمشروع إعادة بناء هذه الدولة، وخَطَت خطواته الأولى، وأشرفت على تنفيذها، مما أعطى لهذا المشروع وتطبيقاته في أذهان الكثيرين داخل وخارج العراق صورة (مشروع دولة الاحتلال).

وتجنبا للخوض في جدل لا جدوى منه حول هذه الاتهامات، سينصب الاهتمام هنا على تحديد ما يكاد ينعقد الإجماع الوطني على أنها أهم المشكلات أو العلل الداخلية التي تعاني منها عملية إعادة بناء الدولة في العراق بعد 2003، وتشمل هذه المشكلات كُلاً من:

- مشكلة الهوية الوطنية التي تبدو أس البلاء وأصله ومصدره.
- مشكلة المصالحة الوطنية التي يبدو أن شيئا منها لم يتحقق فعليا حتى الآن.
- مشكلة الديمقراطية التي يبدو أنها تتعرض للخرق والانتهاك المنتظمين من الأطراف الحكومية والمجتمعية.
- مشكلة الفدرالية التي يبدو أنها لم تُفهم وتُطبق بشكل صحيح من الجميع وخصوصا المستفيدين المباشرين منها.
- مشكلة المحاصصة التي تمثل نتاجا أوليا وأساسيا لمشكلة الهوية والوطنية وسببا أوليا وأساسيا للفساد.
- مشكلة الفساد ليس الحكومي بل وحتى المجتمعي اللذين باتا المظهر الأخطر والأسوأ لغياب الهوية الوطنية إن لم يكن انعدامها كليا.

هذا فضلا عن مشكلات أخرى متفرعة عن هذه المشكلات الأساسية لعل أهمها وأخطرها:

- مشكلة العمليات العسكرية التي تقوم بها مجموعات غير رسمية ذات أهداف مختلفة ومسميات متنوعة: "المقاومة الوطنية، الجهاد، الإرهاب، الميليشيات".
- مشكلة التظاهرات والاحتجاجات الشعبية المطالِبة بالحقوق المشروعة والخدمات ومحاسبة الفاسدين والتي بدأت مرة لكنها أجهضت بسبب سيطرة داعش على المحافظات التي بدأت فيها، لكنها تتكرر اليوم في المحافظات الوسطى والجنوبية مكتسبة طابعا وطنيا وعاما ودائما.
- مشكلة الخلاف حول مواد وفقرات دستور عام 2005.
- مشكلة الصراع على المناصب والمكاسب بين الشخصيات والقوى والكتل المشاركة في العملية السياسية.
- مشكلة الصراع على السيادة والموارد والمسؤولية عن الخدمات بين الحكومة الاتحادية وكل من حكومة إقليم كردستان والحكومات المحلية في المحافظات.

مع محاولة إثبات أن الأصل في نشأة هذه المشكلات الأساسية والفرعية كلها والعلة في تفاقمها وسبب اتساع نطاقها هي المشكلة الأولى منها (مشكلة الهوية الوطنية)، مما يتطلب إفرادها بتركيز خاص عليها.

مشكلة الهوية الوطنية في العراق

تعود أصول الدول والنظم السياسية الحديثة، العربية وغير العربية، إلى أنموذج الدولة الغربية ونظامها السياسي الذي وطّنته الدول الغربية في مستعمراتها. وإذ توصف الدولة الغربية بأنها (الشكل الوحيد للحكم الذي يرفض، على نحو منهجي، كل هوية تخصصية)، فإن ذلك يجعل أول وأهم الأدوار التي كان على الدول العربية القيام

بها بعد تأسيسها، دور بناء الأمة وصناعة الهوية الوطنية الموَحَّدَة والمتجانسة لمجتمعاتها المتنافرة، وهو ما فشلت هذه الدول في تحقيقه حتى الآن، ولو بنسب متفاوتة بينها، وهو ما تسبب بدوره في فشلها أيضا في إفراغ شرعيتها القانونية من أي مضمون فعلي، وفشلها في صناعة شرعيتها المجتمعية، وبقائها حتى الآن مشروع دولة، نتيجة معاناتها من بعض أو كل العوامل المستجدة التالية:

- عامل الفشل القانوني الحكومي العربي، ولو بمقادير متفاوتة، في تحقيق الشرط الأول للدولة الغربية الحديثة وهو (شرط المواطنة) الكاملة القائمة على الانتماء والولاء لهوية وطنية واحدة وموحِّدة، ضامنة للعدالة والمساواة والمشاركة لجميع المواطنين.

- عامل الفشل الاجتماعي الحكومي العربي، ولو بمقادير متفاوتة، في بناء الهوية الوطنية المجتمعية - السياسية الموحدة والمندمجة لمواطنيه، مما يولّد لديهم مقادير متفاوتة من الشعور بالانتماء والولاء لحكوماتهم، قد يصل أحيانا إلى حد الشعور بعدم الانتماء ولا الولاء حتى للدولة نفسها، تأسيسا على افتراض أن (نظام الحكم والمواطنين) لا يمثلون أمة واحدة، ولا يمتلكون هوية وطنية واحدة تعكس وحدة الانتماء والولاء لديهم.

- عامل الفشل الانجازي الحكومي العربي، ولو بمقادير متفاوتة، في تلبية احتياجات مواطنيه، وتأمين مصالحهم، وتحقيق أهدافهم.

فالدول تستمد شرعيتها الكلية من ثلاثة مصادر فرعية هي: (الشرعية القانونية، الشرعية الاجتماعية، الشرعية الانجازية)، ولكن غالبية الدول العربية تعاني من أزمة اللاشرعية ثلاث مرات، مرة بسبب شكلية شرعيتها القانونية التي غالبا ما تقتصر على نصوص دستورية وتشريعات قانونية تفتقر إلى التطبيقات الفعلية، ومرة بسبب غياب أو ضعف الهوية الوطنية التي توفر الشرعية الاجتماعية للدولة ونظام الحكم فيها، ومرة بسبب ضعف أو انعدام الانجازات الخدمية التي توفر الشرعية الانجازية للدولة ونظام الحكم فيها. وتلجأ الدول والأنظمة الطامحة إلى استكمال أركان مثلث الشرعية عادة إلى تعويض افتقارها إلى الشرعيتين القانونية الفعلية والاجتماعية بالتركيز على الشرعية الانجازية (تلبية المطالب وحماية المصالح وتحقيق الأهداف المجتمعية)، وهو ما فشلت غالبية الدول العربية فيه حتى الآن فشلا ذريعا.

وكانت النتيجة الطبيعية والمنطقية لذلك، هي شعور المواطن في هذا النوع من الدول العربية عامة، والدولة العراقية بشكل خاص، ليس فقط بعدم شرعية النظام القانوني - المؤسسي المسمى (نظام الحكم)، بل وحتى بعدم شرعية الكيان الاجتماعي - السياسي المسمى (الدولة)، ليس فقط لأنهما لا ينتميان إليه ولا يعبران عنه، ولكن لأنهما أيضا لا يلبيان احتياجاته، ولا يحميان مصالحه، ولا يحققان أهدافه، وهو ما ينتهي عادة إلى دفع هذا المواطن دفعا إلى الاعتقاد بأن من حقه السعي لإيجاد بدائل أخرى لهذه الحكومة بل وحتى الدولة، وهو سعي قد يبدأ سلميا (التظاهرات الشعبية)، لكن عدم الاستجابة له غالبا ما تدفعه للتحول إلى عصيان مدني، ينتهي غالبا بشكل عنيف وقسري حين تتعذر تلبية مطالبه سلميا.

ويضعنا هذا الفشل التاريخي المتعدد الأبعاد والمستويات لغالبية الأشكال العربية من أنموذج الدولة الغربية، وما نتج عنه وعنها مؤخرا من الاضطرابات ثم التغيرات في العديد من المجتمعات العربية تحت مسمى (الربيع العربي)، في مواجهة مشكلتين هما:

- مشكلة وجود الدولة: إذ لم يُحسم الرأي إجماعا حتى الآن في العديد من الأوساط الاجتماعية العربية، بشأن شرعية وجود واستمرار دولها.

- مشكلة هوية الدولة: إذ لم يُحسم الرأي إجماعا حتى الآن في العديد من الأوساط الاجتماعية العربية، بشأن الهوية الوطنية العامة لدولها القائمة أو المزمع إقامتها.

وإذا كانت مشكلة الاختلاف على وجود الدولة، قابلة أحيانا للحل أو حتى التسوية على قاعدة القبول بالأمر الواقع، فإن مشكلة الاختلاف على هوية الدولة تبدو غير قابلة حتى الآن لا للحل، ولا حتى للتسوية، إذ تعاني غالبية المجتمعات العربية، ومن بينها المجتمع العراقي، من مشكلة عدم تحديد هوية المجتمع والدولة فيها، طالما لم يحسم الجدل حتى الآن بشأن طبيعتها، ومحور هذه الإشكالية في الحالة العراقية هو:

هل هوية الدولة والمجتمع عراقية أم: هوية عربية؟ لأن في العراق قوميتان أخريان كبيرتان غير العرب هما الكورد والتركمان، ومن الحقوق الطبيعية والقانونية لهذه الهويات القومية، اعتراف الدولة بها واحترامها لها.

أو هل هوية الدولة والمجتمع عراقية أم: هوية إسلامية؟ لأن في العراق أديانا أخرى غير الإسلام، مسيحية وصابئية وأزيدية، ومن الحقوق الطبيعية والقانونية لهذه الهويات الدينية، اعتراف الدولة بها واحترامها لها.

أو هل هوية الدولة والمجتمع عراقية أم: هوية دينية طائفية - مذهبية؟ لأن الأكثرية المسلمة في العراق من العرب والكورد والتركمان، موزعة مذهبيا بين سُنَّة وشيعة، ومن الحقوق الطبيعية والقانونية لهذه الهويات الطائفية، اعتراف الدولة بها واحترامها لها.

مع ضرورة الإشارة هنا إلى وجود مجموعات اجتماعية أخرى مثل الشبك والكاكائيين المتفق على هويتهم الوطنية العراقية، والمختلف على هويتهم العقائدية، وهل هم ديانات مستقلة، أم فروع مذهبية من الإسلام.

*** أصول مشكلة الهوية الوطنية في العراق**

وبإسقاط ما تقدم وتطبيقه على الواقع العراقي، يمكن أن نلاحظ معاناة هذا الواقع ومنذ اللحظات الأولى لتشكيل الدولة العراقية من

مشكلة تعدد الهويات الفرعية التي تتقاسم فيها مشاعر الانتماء والولاء بشكل تسبب في إضعاف مشاعر الانتماء والولاء للهوية الوطنية العامة والجامعة، الأمر الذي يجد تفسيره في:

- إن الدولة العراقية واقع اجتماعي - سياسي - جغرافي حديث، لا يتجاوز عمره بدايات العقد الثاني من القرن العشرين.

- إن الدولة العراقية واقع جغرافي واجتماعي وحضاري، لا يتطابق تماما وعلى وجه الدقة والتحديد لا مع الواقع الجغرافي لإقليم العراق القديم، ولا مع تكوينه الاجتماعي وطابعه الحضاري.

- إن الدولة العراقية واقع اجتماعي - سياسي لم يكن ركنه الإنساني موجودا قبل وجود هذا الواقع، وأن هذا الركن تشكّلَ بفعل بريطاني غائي مقصود للجمع بين جماعات اجتماعية ذات هويات متعددة ومتنوعة، لا يجمعها رابط واحد عام ومشترك، سوى تابعيتها السابقة للولايات العثمانية الثلاث الموجودة على جزء من الإقليم التاريخي المعروف باسم (عراق).

ولكن حداثة تكوين الدولة العراقية، وعدم تطابق حاضرها لا مع ماضيها القريب، ولا البعيد، ليست مشكلة ولا هي بالأمر الاستثنائي، فهذا حال دول أخرى كثيرة أيضا، وليس مشكلة أيضا ولا هو بالأمر الاستثنائي تعدد وتنوع المكونات البشرية لهذه الدولة، فهذا حال معظم دول العالم، إن لم تكن كلها بهذا الشكل والقدر أو ذاك. ولكن المشكلة في حالة الدول التي تتفاعل فيها حداثة التكوين مع تعدد المكونات البشرية وتنوعها، بما في ذلك الدولة العراقية، تكمن فعليا في معاناة مثل هذه الدول من علتين:

العلة الأولى: غلبة عوامل الاختلاف والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم بين مكونات المجتمع التعددي، بما يجعله مجتمعا ضعيف الاندماج جزئيا، إن لم يكن عديم الاندماج كليا.

العلة الثانية: فشل البرامج والأساليب والوسائل الحكومية والمجتمعية لإدارة علاقات التفاعل بين التنوعات المجتمعية، بما يهدد الاندماج المجتمعي، وهو ما يتسبب عادة في إضعاف شرعية نظام الحكم، إن لم يتسبب حتى في إضعاف شرعية الدولة نفسها أحيانا، ومن ثم تهديد استقرار واستمرار النظام والدولة معا.

وإذا كان من المفترض أن تقترن ولادة أية دولة، أو على الأقل تنتهي، بالإجابة على سؤال مركزي عن هوية هذه الدولة ومكوناتها المجتمعية؟ فمن الواضح أن مؤسسي الدولة العراقية الحديثة في عام (1921م)، ومَن حكمها وأدار شؤونها بعدهم حتى عام 2018، فشلوا جميعا في الإجابة عن هذا السؤال ولو بنسب متفاوتة ولأسباب مختلفة. ويؤكد ذلك، ما انتهى إليه الحال بعد سقوط النظام السابق عام 2003، بعودة هذه الدولة كما بدأت بوصفها، على حد قول أحد الباحثين، لا بلداً موحداً، ولا شعباً متجانساً، ولا مجتمعاً متكاملاً ينضوي تحت هوية وطنية واحدة. وكان هذا الضعف أو حتى الغياب المتواصل للهوية الوطنية العراقية، واضحا ومنذ وقت مبكر للملك (فيصل الأول) (رحمه الله) الذي تنبّه إليه ونبّه عليه في المذكرة التي كتبها في آذار (1932) وقبل وفاته بأشهر قليلة وقال فيها:

1. إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والمليّة والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى منقسمة على بعضها.

2. إن العراق فيه أفكار ومنازع متباينة جداً، تستوجب رد الفعل (الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة، المتعصبون، السنة، الشيعة، الكورد، الأقليات غير المسلمة، العشائر، الشيوخ، السواد الأعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة).

3. إن العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً أكثريته جاهلة، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية، يسوقونه للتخلي عنها بدعوى أنها ليس من عنصرهم، وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصرياً إلى نفس الحكومة إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم، وعدم التمرن عليه، فتحت خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين، إضافة إلى أقليات مسيحية، وكتل كبيرة غيرها من العشائر، كردية وشيعية وسنية... تجاه هذه الكتل البشرية، المختلفة المطامع والمشارب، المملوءة بالدسائس، حكومة مشكّلة من شبان مندفعين، أكثرهم متهمون بأنهم سنيون أو غير متدينين أو أنهم عرب.

ويعني ذلك أن الانتماء والولاء للهويات الفرعية في العراق إرث تاريخي لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة تجاوزه ببناء هوية وطنية حديثة تستوعب هذه الهويات السابقة على تأسيس الدولة الوطنية العراقية الحديثة، والتي كان تأسيسها واستقرارها واستمرارها، يتطلب صناعة هوية وطنية متماثلة، تؤسس لخلق انتماء وطني موحد لمكوناتها المجتمعية المتنوعة، يكونان هوية وانتماء وطنيين جديدين في شكلهما ومحتواهما.

لقد كانت الدولة العراقية، حكومة ومجتمعا، وما زالت حتى اليوم، محتارة في خياراتها بين أربع هويات متنافسة، إن لم تكن متناقضة، هي الهوية الوطنية، والهوية القومية، والهوية الطبقية، والهوية الدينية-المذهبية (لأن الهويات الدينية كلها، أصبحت في عالم اليوم ذات بعد وطابع مذهبي، ومن ثم، فإن أية دولة دينية، فكرة أو تطبيقا، هي، حتما وحكما، دولة مذهبية أيضا). وكان من شأن الاختيار والتفضيل الحكومي أو المجتمعي لإحدى هذه الهويات في العراق، أن يُحدث مشكلات سياسية ومجتمعية، داخلية وخارجية، إقليمية وحتى دولية، بحكم اصطدام هذا الاختيار والتفضيل وتعارضه مع اختيارات الهوية وتفضيلاتها لدى مكونات عراقية وأطراف إقليمية أو دولية أخرى. وحيث إن هذه الهويات اكتسبت تدريجيا صورة مشاريع فكرية-سياسية، فقد تنازعت السياسات الحكومية والولاءات المجتمعية في العراق، أربعة مشاريع فكرية-سياسية هي:

- مشروع الدولة الوطنية.
- مشروع الدولة القومية.
- مشروع الدولة الطبقية.
- مشروع الدولة الدينية-المذهبية.

وإذ ساهمت تأثيرات هذه المشاريع وتحولاتها بشكل متداخل ومتفاوت في تكوين هوية النخب السياسية والمكونات المجتمعية في العراق، فقد أحدث ذلك لديها خلطا مفاهيميا وبرامجيا، تسبب في فقدان هوية الدولة العراقية في الإنشاء والتكوين والدور والوظيفة.

ولعل من السمات المميزة لمشكلة الهوية الوطنية في العراق، ارتباطها ليس فقط بالعوامل الاجتماعية والسياسية التاريخية الداخلية، بل وارتباطها أيضا بالعوامل الخارجية، وهو ما تجلى بعد عام 2003

في محاولة القوى الإقليمية والدولية تطبيق سياسة (فرق تسد)، عبر تحديدها لهوية أجزاء من المكون الاجتماعي العراقي العام، ومساندتها أو معارضتها لها، بدلالة انتمائها إلى هويات فرعية (قومية: عرب، كرد، تركمان، آشوريين-سريان) أو (دينية: مسلمين، مسيحيين، ازيديين، صابئة، شبك) أو (مذهبية: شيعة، سنة)، وتغاضيها عن انتماء تلك الأجزاء إلى الهوية الوطنية العراقية الأساسية. ويمكن الاستدلال على المشكلات الكامنة في هذا التصنيف المعوج والضار بحالة التحالف الشيعي-الكوردي الذي يصفه طرفاه بأنه تحالف استراتيجي، وحيث إن هذا التحالف ضمنيا تحالف شيعي-سني، لأن غالبية الكورد من المسلمين السنة، فسيكون من المستغرب وجوده واستمراره، وتعذر قيام تحالف مماثل له عربي شيعي-سني. ولعل أقل ما يقال عن التحالف الشيعي-الكوردي، إن العلاقة المتوترة دائما بين طرفيه، أثبتت حتى الآن أنه ليس من نوع التحالفات القائمة على وحدة الهوية الوطنية، ولا من نوع التحالفات الإستراتيجية الراسخة والدائمة التي تستهدف مصلحة العراق وخيره، إن لم تكن تلك العلاقة قد أثبتت أنه عكس ذلك تماما.

وكانت مراهنة الطرفين العراقيين العربيين (الشيعة والسنة) على تجزئتهما على أساس هويتهما المذهبية، بدل توحيدهما على أساس هويتهما الوطنية العراقية أو حتى هويتهما القومية العربية، مراهنة خائبة وخاسرة في مقدماتها ونتائجها، ومضرة بالعراقيين جميعا (عربا وكوردا وتركمانا وكلدوآشوريين وأرمن، مسلمين ومسيحيين وصابئة وأزيديين وشبك وكاكائيين) وبجميع المقاييس:

- لأن هذه المراهنة أنتجت دستورا دائما، قيل في قدحه أكثر مما قيل في مدحه، ومشكلاته أكثر من منجزاته، ونقده عند واضعيه مقارب لنقده عند معارضيه.
- لأن هذه المراهنة أنتجت نظاما ديمقراطيا توافقيا وليس توافقيا، يعاني مشكلات ثقيلة وكبيرة، جعلت إصلاحه جذريا وكليا المطلب الوطني العام والمشترك، ولكن غير القابل للتنفيذ حتى الآن.
- لأن هذه المراهنة أضعفت إن لم تكن غيبت الانتماء والولاء للهوية الوطنية العراقية الكلية، وقدمت عليها الانتماء والولاء للهوية الطائفية الجزئية.
- لأن هذه المراهنة أنتجت عمليات واسعة للقتل والتهجير على الهوية القومية أو الدينية أو المذهبية، طالت غالبية العراقيين الذين لا يعرفون حتى الآن كيف بدأت ولا من هم وراءها، ولماذا تستهدفهم، ولماذا لا تتوقف، ولماذا تتصاعد كلما تصاعدت خلافات الأطراف المشاركة في العملية السياسية؟
- لأن هذه المراهنة دفعت كل مكون قومي أو ديني أو مذهبي في العراق، للبحث عن حلفاء خارجيين من قوميته أو دينه أو مذهبه، فانفتحت أبواب العراق واسعة أمام التدخلات الإقليمية والدولية، بحجة حماية حقوق الإنسان عامة، أو حماية حقوق هذه الطائفة أو تلك خاصة.
- لأن هذه المراهنة أنتجت عملية سياسية تقوم على المحاصصة القومية-العرقية والدينية-المذهبية التي تدعي الشخصيات والقوى والكتل السياسية العراقية كلها وتزعم رفضها لها ومعارضتها لاستمرارها، لكنها جميعا تعمل في ظلها، وتربح منها، وتتمسك بها بأشكال وذرائع مختلفة.
- لأن هذه المراهنة أنتجت بإجماع الآراء

الداخلية والخارجية حكومات جعلتها المحاصصة فاشلة وفاسدة حتى تسببت سياساتها عام 2014 في خروج أكثر من ثلث مناطق العراق من سلطة الدولة ووقوعها تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، وتهجير ونزوح أكثر من ثلاثة ملايين عراقي من مناطق سكناهم.

- لأن هذه المراهنة أنتجت دعوات لمعالجة المحاصصة والفشل ومحاربة الفساد، كان من الطبيعي بل والحتمي أيضا، أن تعجز الحكومة عن تلبيتها، بحكم قيامها أصلا على المحاصصة التي هي سبب الفشل وعلة الفساد، وهو ما تسبب ابتداء في احتجاجات وتظاهرات أيار 2016 في المحافظات الست، ثم انتهى إلى ما لا يمكن أن يصدقه عاقل من سيطرة شراذم مسلحة على محافظات عراقية كاملة تحميها فرق من الجيش النظامي، وتطلب إخراج هذه الشراذم منها إنشاء تحالف دولي، ويبدو تجدد هذه الاحتجاجات والتظاهرات في تموز 2018 في المحافظات الوسطى والجنوبية أيضا، أمرا محملا بنذر من نوع آخر، لكنها نذر لا تبشر بخير لأحد بالتأكيد.

*** حلول مشكلة الهوية الوطنية في العراق**

إن الخطر الكامن في ضعف أو حتى غياب الهوية الوطنية الجامعة الموَحَدَة الموحِدَة، هو خطر انعدام الولاء والانتماء الأمر الذي ليست له إلا نتيجة واحدة هي خيانة عديمي الولاء والانتماء الوطني للمجتمع والدولة معا، وهي خيانة يجب فهمها بالمعنى الواسع لها الذي يشمل خيانة الأمانة وانعدام المسؤولية ووسوء التخطيط والتنفيذ والإدارة وهو ما بلغ ذروته بالفساد الذي لا يكاد مسؤول ولا حتى موظف صغير في العراق ينجو من الاتهام به إلا ماندر.

ولكن ذلك كله لا يجعل مشكلة الهوية الوطنية مشكلة أزلية بالضرورة، لأن دروس التاريخ تعلمنا أن الهويات المتعارضة والولاءات المتقاطعة يمكن أن تتعايش، وأن الجماعات البشرية يمكن أن تغير هوياتها جزئيا أو كليا، ملاحظين في هذا الخصوص أن ذلك لا يحدث تلقائيا ولا فوريا، وإن حدث، فإن حدوثه لا يستدعي إزالة الهويات المجتمعية السابقة التي تمثل بالنسبة لحامليها جزءا من شعور عام وعقائد موروثة ودوافع تحدد توجهاتهم وتحركاتهم كمجموعات بشرية. وفي العادة، فإن تناغم وانسجام الهويات الفرعية المتعددة والمتنوعة، بل وحتى المختلفة، والتعايش السلمي الايجابي بينها في إطار هوية أم حاضنة (الهوية الوطنية العراقية مثلا)، يتطلب توفر شروط ومقتضيات أهمها:

- إقرار الهوية الأم الحاضنة بحق الوجود لكل الهويات الفرعية في إطارها، والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها، وشرعية ضمانها دستوريا وقانونيا.
- إقرار كل هوية فرعية للهوية الأم والهويات الأخرى المختلفة عنها بحق الوجود والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها، وشرعية ضمانها دستوريا وقانونيا.
- إدراك الهويات الفرعية كلها، واتفاقها على الحاجات والمصالح والأهداف المشتركة بينها في إطار الهوية الأم الحاضنة، وأن الانتماء للهوية الأم والتفاعل الايجابي في إطارها هو شرط تلبية تلك الاحتياجات وضمان المصالح وتحقيق الأهداف.
- إدراك كل الهويات الفرعية واتفاقها على التهديدات والمخاطر المشتركة التي تواجهها في إطار الهوية الأم الحاضنة، وأن الانتماء

للهوية الأم والتفاعل الايجابي في إطارها هو شرط مواجهتها والتصدي لها.
وإذا كان اعتراف الهويات المتنوعة لبعضها بحق الوجود، واحترام وضمان الحقوق والحريات، هو القاسم المشترك بين هذه الشروط كلها، فذلك راجع إلى عجز الإنسان عن تحقيق الاتصال الحر والفاعل والايجابي بهويته في ظروف التهميش والإقصاء، مما يتسبب أيضا في عجزه عن تحقيق الاتصال الحر والفاعل والايجابي بالهويات الأخرى، فإن لم يتصالح الإنسان مع ذاته فكيف يتصالح مع غيره، لأن فهمه هويته وارتباطه بها إيجابيا، شرط لازم لفهمه للآخر وارتباطه به إيجابيا، بما يؤسس لتفاعله وتعايشه معه سلميا، بعيدا عن نزعات التعصب والاستبداد.

ولا بد من التأكيد هنا على ثلاث حقائق أساسية:

- الحقيقة الأولى: إن الهوية الوطنية الموَحَّدة والموحِّدَة في أية دولة، لا تولد عفويا أو تنشأ تلقائيا، بل تُصنع صناعة كما تُصنع الدول التي تنتمي إليها هذه الهوية وترتبط بها وتعبر عنها، وتحتاج دوما إلى إعادة التصنيع والإنتاج والترسيخ على الدوام.
- الحقيقة الثانية: إن صناعة الهوية الوطنية الموَحَّدة والموحِّدَة في أية دولة، لا تستدعي إلغاء واقع تعدد الهويات الطائفية الفرعية وتنوعها في تلك الدولة، ولا تستوجب إلغاء التمايز بين تلك الهويات من جهة، ولا بينها وبين الهوية الوطنية العامة الموَحَّدة الموَحِّدة من جهة ثانية، لأن تلك الصناعة تؤسس للإقرار بوجود الهويات المجتمعية الفرعية الخاصة، وضمان حقوقها وحرياتها من دون تهميش ولا إقصاء ولا إلغاء على قاعدة اعتراف الهوية الوطنية العامة بهذه الهويات واحتضانها لها.
- الحقيقة الثالثة: إن صناعة الهوية الوطنية الموَحَّدة والموحِّدَة في أية دولة، واحدة من أهم الضمانات الأساسية لوجود مواطنين ملتزمين بانتمائهم وولائهم الوطنيين، وقادرين على تولي مسؤوليات الوظيفة الحكومية بكفاءة ونزاهة وإخلاص بما يؤهلهم لرسم وتنفيذ سياسات وطنية صحيحة، تضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتعالج مشكلات الفشل والفساد الحكومي، وتستجيب للمطالب المجتمعية.

ولعل أهم شروط الاتفاق على الهوية الوطنية العراقية الفدرالية الموحَّدة والموحِّدة التي تعترف بالهويات العراقية الفرعية الخاصة كلها، وتحترم وجودها وتميزها، وتضمن حرياتها وحقوقها هي:
1. شرط قدرة الهوية العراقية الوطنية الجامعة على تحقيق المصالحة الفعلية مع نفسها أولا ومع الهويات العراقية الفرعية التي تحتضنها ثانيا على قاعدة الاعتراف بشرعية وجود هذه الهويات وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية النظرية والعملية لتحقيق المساواة بينها في الحقوق والواجبات.
2. شرط احتضان الهوية العراقية الوطنية الجامعة للهويات العراقية الفرعية على أساس ما تمكن تسميتها:

معادلة (ت م2) = (تأمين المصالح + تطمين المخاوف)

لأن قدرة الهوية الوطنية الجامعة على تأمين مصالح الهويات الفرعية وتطمين مخاوفها، يجعل التكامل والتعايش السلمي الايجابي بين

هذه الهويات طبيعيا بل ويكاد يكون تلقائيا. ولا يمكن أن تتوافر هذه الشروط إلا إذا تحققت أولا المصالحة في العراق مع الذات عبر تحديد الهوية، ومع الآخر عبر قبول التنوع والاختلاف الذي لا يجب أن يكون بالضرورة سببا للخلاف، وهي المصالحة التي لم يتحقق فعليا شيء منها حتى الآن بفعل التقاطعات الجذرية والحادة بين ثوابت وأهداف وأساليب عمل الأطراف السياسية العراقية، واستمرارها في التحريض والتعبئة والعمل ضد بعضها ضمن هويات فرعية متنوعة الأشكال والخصائص وبعيدة كل البعد عن الهوية الوطنية العراقية الجامعة الواحدة الموَحِّدة.

إن الهوية انتماء، والانتماء ولاء، والولاء التزام،
والالتزام مسؤولية عن خيارات فكرية وعملية في الإيمان بماذا ولماذا؟
والعمل من أجل من وعلى حساب من وكيف؟

لذلك، فإن غياب الانتماء والولاء للهوية الوطنية الموحِّدة والجامعة، وحضور الانتماء والولاء للهويات الفرعية (قومية أو دينية أو مذهبية أو قبلية أو جهوية.. الخ)، يجعل الانتماء والولاء الفرعي للسياسيين وعامة الموظفين الحكوميين على الضد من الولاء والانتماء الوطني وبالتعارض معه، وسيشجعهم ذلك على الزعم بأنهم يعملون من أجل مصالح هذه الهويات الفرعية، لكن الواقع العملي يبين أنهم لا يعملون فعليا إلا من أجل مصالحهم الشخصية الفردية، وسيجعل ذلك من مشكلة ضعف الهوية الوطنية عند هؤلاء وأمثالهم، أصلاً وسبباً للمشكلات الأخرى (المحاصصة والفساد) التي تنشأ عنها، وتتفاقم بتفاقمها، وتتعقد بتعقدها، وتستمر باستمرارها، ولكنها أيضا، يمكن أن تزول بزوالها، فالمنتمي للوطن والموالي له أولا وأساسا، لا يخون الوطن، ولا يقصر في واجباته نحوه، ولا يسرق ثروته، ولا يضر مواطنيه ولا يخدعهم. فإذا اقترن ضعف الهوية الوطنية في العراق في حاله الراهن، بتوجهات الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم والمحافظات، كل منها لزيادة صلاحياتها ومواردها على حساب الحكومات الأخرى، من دون التزام واضح ومسؤولية محددة عن استخدام هذه الموارد في رسم وتنفيذ سياسات صحيحة، تحسن استخدام الموارد، وتلبي الاحتياجات المجتمعية، وخصوصا الخدمية منها، وتحقق التنمية والتطور، فستكون النهاية الحتمية لذلك، هي الفوضى التي توفر للنخب المحلية الفاسدة الفرصة المناسبة للسيطرة على البلاد والعباد، ونهب الثروات، وتخريب الموارد، فلا تعود ثمة دولة لا مركزية ولا حتى اتحادية، بل دولة تكتلية أو تجمعيّة أو تراكمية، يعاني مواطنوها فقدان الخدمات الأساسية، وانعدام فرص العمل، ونهب ثروات بلادهم على أيدي مسؤولين فاسدين هم اختاروهم أو سكتوا عن اختيار الآخرين لهم، ويعيشون استقرارا هشا وقلقا، يكون مرهونا دائما ومشروطا باتفاق المصالح بين النخب الحاكمة الفاسدة في المركز أو خارجه، والتي تكون على استعداد دائم للتمرد كلما أحست بالخطر يهدد مصالحها وفسادها، ليستبدل هؤلاء المواطنون مشكلة استبداد فردي قديم بمشكلة استبدادين ديمقراطيين (اتحادي ومحلي)، ومصيبة فساد واحد قديم محدود بمصيبة فسادين (اتحادي ومحلي) لا محدودين.

مقاربات خارطة طريق للإصلاح السياسي في العراق

إياد العنبر
أستاذ العلوم السياسية المساعد - جامعة الكوفة

مقاربات لتوصيف أزمة النظام السياسي في العراق

يواجه النظام السياسي العراقي أزمة حقيقية وخطرة، تختلف عن جميع أزماته التي واجهها منذ 2003، إذ يؤشر تصاعد حركات الاحتجاجات والتظاهرات الوصل إلى مرحلة الانسداد السياسي. فالنظام السياسي لا يمكنه العمل فقط على الشرعية الانتخابية وإنما يحتاج إلى شرعية المنجز أو القدرة على الإنجاز في توفير "السلع السياسية Political goods" بلغة العلوم السياسية المعاصرة، أي توفير الخدمات والأمن ويتلمسها المواطن في جميع مرافق الحياة العامة. وكما يرى (ماكس فيبر) أن النظام السياسي يكون شرعياً عند الحد الذي يُشعر مواطنيه بأنه صالح ويستحق التأييد والطاعة. وبلغة الأرقام، العراق بعد خمسة عشر عاماً، يصنف ضمن الدول التي تعاني من انخفاض جودة الحكم، حسب تصنيف البنك الدولي؛ إذ يأتي في المرتبة 178 من حيث مساءلة الحكومة، والمرتبة 201 من حيث الاستقرار السياسي والعنف، والمرتبة 182 من حيث فاعلية الحكم، والمرتبة 205 من حيث حكم القانون، والمرتبة 193 من حيث السيطرة على الفساد. وحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية يحتل العراق صدارة الدول الأكثر فساداً. أما في مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة، فيأتي العراق في المرتبة 131، وإذا ما قارنا ذلك بدول الخليج سنجد أن الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 41، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 57 (1).

في ضوء هذه المؤشرات، يكون النظام السياسي قد وصلَ إلى مرحلةِ الانسدادِ السياسي أو الانحطاطِ السياسي - كما يصطلح عليه صاموئيل هنتنغتون - بمعنى عجزِ النظامِ على تحقيقِ الإصلاح وعدمِ قدرتِهِ علىَ الاستجابةِ لمتطلباتِ مواطنيه، والتي تتراكم من دون تلبيةٍ جزئيةٍ أو كلية، وعجزِ النخب السياسية الحاكمة- التي يعدُّ وجودها بحدِ ذاته، أحد مؤشراتِ أزمةِ إدارة الدولة - على عدم معالجة مكامنَ الخلل، بسبب تفكيرها المأزوم بالتعاطي مع مؤسسات الدولة بمنطقِ الغنيمة. وبالمقابل تكون بدائل التغيير، الفوضى أو عدم الاستقرار السياسي.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن قراءة حركة الاحتجاجات بأنها تعبير عن تنامي ظاهرة خطوط الانكسار "fault lines". إذ يشير هذا المفهوم إلى أي عامل أو ظرف يسهم في تقليص رضا الناس عن النظام الاجتماعي، أو تدهور الثقة في الدولة، أو تراجع هيبة القانون، أو شيوع العنف وتجاوز القانون، أو تراجع الأمل في المستقبل. وهذا يترتب عادة على انهيار الأمن أو تدهور مستوى المعيشة، أو شيوع الفساد واستغلال السلطة أو التمييز بين المواطنين. أي - بعبارة موجزة - فشل الدولة في القيام بواجباتها، وعدم توفر بدائل تملأ الفراغ (2).

تحديات الإصلاح السياسي

تواجه عملية الإصلاح في العراق تحديات تتعلق بالأزمة السياسية والبنيوية التي تواجهها الدولة العراقية، ومن ثم هناك ضرورة بمراعاة معايير لتحديث الإدارة والسياسة العامة، على نحو يمكنها من إقامة علاقة تفاعلية وبناءة بين المجتمع والدولة. ومن هنا يقترح "صاموئيل هنتنغتون" أربعة معايير:

• المعيار الأول، هو عقلنة الإدارة بمعنى إخضاع جميع أعمالها لقانون واحد، وتحديد مقاييس ثابتة لقياس الإنتاجية وكفاءة الأداء.

• المعيار الثاني، هو استهداف تعزيز مبدأ المواطنة، أي إلغاء التمايزات القائمة على أي أساس غير المواطنة المتساوية، وصولا إلى التحقق الكامل لمبدأ الدولة الوطنية، الهدف النهائي للتنمية.

• المعيار الثالث، هو توسيع الممارسة الديمقراطية، بمعنى أن يكون القرار الرسمي انعكاسا لإرادة الجمهور.

• المعيار الأخير، هو تعزيز حركية المجتمع وميله للمشاركة في الشأن العام والتنافس على الفرص المتاحة في المجال العام، بما يعزز دور المجتمع كصانع لحياته ومستقبله، وليس مجرد منفعل بسياسات الدولة.

وهناك تحدي آخر يتمثل في كيفية التعامل مع النخب الخاسرة من عملية الإصلاح، إذ هناك قوى وطبقة سياسية تكون خاسرة في علمية الإصلاح، ومن ثم يمكن أن تكون معرقلة لتنفيذ مشروع الإصلاح كونها عملية تسهم في خسارة مصالحها التي تشكل في ظل ضعف الدولة. إذ تحولت هذا القوى إلى مافيات تعتاش على الفساد والهدر في موارد الدولة. وتتمظهر تلك الأزمة في مفهوم (الدولة المحدودة أو المقيدة)، وتعني حالة الدولة التي تفتقر فيها للقدرة على تطبيق القانون أو تنفيذ القانون، أو الحالات التي تفتقر فيها الدولة لاحتكار الأدوات المشروعة لاستخدام العنف. وفي الدولة الضعيفة/ الفاشلة/الهشة تتضمن عملية الحكم فاعلين غير حكوميين، وأنماطاً غير مؤسسية وغير شرعية (كالمساومة والمنافسة)، وعليه يكون الحكم في تلك الدول متعدد المستويات، إذ تتوزع السيادة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية (3).

وفي العراق يحدد الخبير الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح (الدولة المقيدة/ المحدودة) بـ (الدولة الموازية). إذ يحدد أبرز ملامحها، بثلاث نواحي: أولاها السوق الموازية التي لم تتم السيطرة عليها وتعد من أخطر أنواع السوق داخلياً وخارجياً،

وتتمثل بالسوق غير القانونية التي تشمل عمليات المضاربة بالعملات والتهريب. الناحية الثانية فهي القانون الموازي، المتمثل بتوسع القوى العشائرية التي تقوم بفرض نظامها الخاص في المجتمع بعيداً عن قوة القضاء والقانون، ما أخضع الناس لذلك القانون الموازي. وأخطر النواحي وثالثها، هي الحكومة الموازية التي تتمثل بجبايات الفساد، حيث يقوم الفاسد بجباية الأموال نيابة عن السلطة، كما تتمثل في تواجد السلاح خارج سلطة الدولة الذي خلق جيشاً موازياً للجيش النظامي، وكذلك الإعلام الموازي، المتمثل بالقوى الإعلامية المنفلتة التي تسعى لتحطيم الدولة وسلطتها (4).

ولا تزال الحكومة العراقية عاجزة عن فرض سلطاتها أمام مافيات الفساد، وأمام الجماعات التي تحمل السلاح خارج إطار الدولة. ومشكلة الدولة العراقية منذ 2003 مشكلة معقدة ومركبة. تعقيدها يَكمُن في ضعف قدرة الدولة على ادعاء احتكار شرعية استخدام القوة، وعجزها عن مواجهة القوى العسكرية غير الدولتية. بيد أن علة ذلك مركبة فالقوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي العراق التي تعمل داخل إطار الدولة، هي نفسها في الوقت ذاته تعمل على إضعاف نفوذها وضعف قدرتها، أي الدولة، عن القيام بوظائفها. فالاقطاعيات السياسية، والتي تعمل بعناوين حزبية، تعمل على ترسيخ نفوذها في المؤسسات السياسية على حساب نفوذ الدولة، فهي تتعامل مع هذه المؤسسات كمصدر لتأمين الزبائنية السياسية. ومن ثم تقف حائلاً أمام مأسسة السلطة السياسية، التي تعد الركيزة الأساس في عملية بناء الدولة.

خارطة طريق للإصلاح السياسي

ما نميل إليه، إن عملية الإصلاح تقوم على ثالوث هو التشريعات، المؤسسات، القيادة. وعليه، يجب أولاً أن تكون هناك قيادة تملك رؤية لطبيعة التحديات التي تواجهها الدولة على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومن ثم تحدد التشريعات التي تحتاجها المرحلة القادمة حتى تتحول الرؤية إلى إطار قانوني واضح يتصف بالمشروعية. وأخيراً يجب أن تكون هناك مؤسسات قادرة على تنفيذ خطط الإصلاح، وتحولها من الأفكار والتشريعات إلى التنفيذ ومراقبة خطوات تحول الرؤية إلى تشريعات وإلى إجراءات تنفيذية.

وفي ضوء ما تقدم، ينبغي أن تكون مطالبنا بإصلاح النظام السياسي العراقي من خلال:

اولاً:- الإصلاح التشريعي، هناك نقطة رئيسة تتعلق في العلاقة بين إصدار التشريعات ومحاربة الفساد، إذ ليس دائما يكون إصدار التشريعات هو السبيل الوحيد لمحاربة الفساد، فغالباً ما تكون النتيجة معاكسة، أي مضاعفة فرص الفساد بدلاً من محاربته! وفي حالة العراق الإصلاح التشريعي يبدأ من خلال، إعادة هيكلة المناصب السياسية، وإعادة النظر في التشريعات التي توفر امتيازات تخلق طبقة جديدة من المنتفعين، على حساب أبناء الشعب، وعليه:

1. إلغاء القوانين التي تحدد مناصب وامتيازات للنواب والوزراء، وتشريع قوانين جديدة للرواتب:

- إلغاء قانون نواب رئيس الجمهورية رقم (1) لسنة 2011.
- إلغاء قانون رواتب ومخصصات مجلس النواب رقم (28) لسنة 2011.

- إلغاء قانون رواتب ومخصصات رئاسة الجمهورية رقم (26) لسنة 2011.
- إلغاء قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء رقم (27) لسنة 2011.

2. تشريع قانون للانتخابات يتلاءم مع طبيعة المجتمع العراقي؛ إذ يجب أن يكون العمل على تشريع قانون يزاوج بين الأنظمة الانتخابية بهدف ضمان التمثيل الحقيقي للشعب العراقي في مؤسسات نظام الحكم، وألا يكون ضامناً لتمثيل الأحزاب السياسية المهيمنة على مفاصل المؤسسات التشريعية والتنفيذية. ولذلك نقترح أن يكون هناك نظام انتخابي يزاوج ما بين نظام الانتخابات القائمة على أساس الدائرة الواحدة مع نظام الدوائر الانتخابية المتعددة. ومن جانب آخر يدمج ما بين مزايا نظام سانت ليغو المعمول به في العراق وبين نظام الفائز الأكبر بنسبة 50 % لكل نظام.

3. إلغاء القوانين التي تتعلق بالمرحلة الانتقالية، والتي ساهمت بشكل رئيس في ظهور طبقة سياسية تعتاش بصورة طفيلية على خزينة الدولة، واعتقد أن هذه التشريعات هي أزمة حقيقية تواجه تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في العراق.

ثانياً:- الإصلاح المؤسساتي، يقوم الإصلاح المؤسساتي على ضرورة :

1. فك ارتباط وتلاعب السلطة التنفيذية بملفات الفساد، واستخدامها استخداما اعتباطيا، بحفظها حماية للأتباع المخلصين، أو فتحها لمعاقبة أو تهديد الخصوم القائمين أو المحتملين، فضلا عن منع تعيين كبار المدراء بالوكالة هربا من رقابة البرلمان.

2. فك الارتباط بين "الهيئات المستقلة" ورئاسة الوزراء من خلال حسم ملف التعيينات بالوكالة، لا سيما البنك المركزي العراقي، وهيئة النزاهة، وإعادة صلتها بالبرلمان، راعي استقلال هذه الهيئات، وضامن توازنها، كهيئات رقابة على السلطة التنفيذية، لا خادمة لها.

3. تفعيل دور المدعي العام في متابعة ملفات الفساد.

4. إيجاد تشريعات تعمل على معالجة مشكلة الاقتصاد الريعي الذي ينتج سياسيي الزبائن، ويجعل العلاقة بين المواطن والسلطة علاقة تابعة غير مستقلة.

ثالثاً:- القيادة

في الظروف الاستثنائية والمراحل الحرجة من تاريخ الأمم تبرز القيادات. وما يحدث في العراق ظرف إستثنائي لكنه يبحث عن قائد يخلده التاريخ. القيادة التي يحتاجها العراق الآن ليست قيادة تطلق الشعارات، بل هو بحاجة إلى شخصيات قيادية تنطلق من رؤية لبناء الدولة ومواجهة التحديات، ولها القدرة على تسويق فلسفتها في الإصلاح وإقناع الجمهور بها؛ وتقدم خططا استراتيجية وفق تقديرات زمنية. إذ على سبيل المثال، التجربة الماليزية نجحت في تحقيق الإصلاح من خلال خطة استراتيجية وفق رؤية واضحة للتحديات وحملت عنوان: (20 x20).

الهوامش

1 - Anthony H. Cordesman and Sam Khazai,"Iraq in Crisis", Center for Strategic and International Studies (csis), p iii Introduction",http://csis.org/files/publication/130106_Iraq_Book_AHC-sm.pdf (MAY 30, 2014)

2 - (2) توفيق السيف، خطوط الانكسار، صحيفة الشرق الأوسط، الأربعاء 02 مارس 2016، العدد (13609).

3 - (3) حول مفهوم الدولة المحددة ينظر:
Thomas Risse (ed..), Governance Without A State?: Policies and Politics in Areas of (Limited Statehood, (Columbia: Columbia University press,2011

4- (4) "صالح يحذر من الدولة الموازية: العراق على مفترق طرق"، وكالة النبأ للأخبار، 14-3-2016، http://n.annabaa.org/news6117؛ وللتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع راجع: محمد صاحب الدراجي، رماد بابل: الدولة الخفية في العراق، (لندن: دار الحكمة، 2017). ص 102-95

الإصلاح ومتطلبات التغيير في بنية النظام السياسي العراقي

جاسم الحلفي
دكتوراه علوم سياسية - جامعة بغداد

المقدمة:

اكتسب إصلاح الدولة منذ العقدين الأخيرين أهمية بالغة لدى معظم البلدان، اذ فرضه تسارع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم ابان العولمة بطبعتها الرأسمالية، كعملية مستمرة لا تتوقف، مستندة على رؤية جديدة لدور الدولة ووظائف مؤسساتها، والمهمات التي تؤديها، منها بناء الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات، وموضوع حقوق الانسان بشقيه السياسي والاجتماعي. هذا الى جانب ترسيخ حسن الإدارة والتدبير وتبني آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة، بما يضمن حقوق المواطنين والضمانات التي يقرها لهم الدستور. ومن المهم الاشارة الى ان هذه المفاهيم تعد بمثابة أسس الإصلاح، والذي تختلف مجالاته من دولة إلى أخرى، فقد يكون الإصلاح شاملا يمس الدولة ككل في مهماتها وهياكلها، أو جزءاً منها يستهدف عددا من المؤسسات والسياسات أو احداها.

المبحث الأول
بواعث واهداف عملية الإصلاح ومساحاتها

المطلب الأول: بواعث التفكير في عملية الإصلاح

الإصلاح هو تصويب الخلل أو تطوير واقع مترد، ومن ثم الوصول إلى الأفضل في نظر المواطنين، وهو حالة عامة تقوم في كل مجالات الدولة، يكون الغرض منها تقويم الخلل وإعادة الأمور إلى نصابها.

يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج"(1).

إن إصلاح الدولة يأتي، في معظم الأحيان، كنتيجة لحالة غير عادية تمر بها الدولة ككل أو بعض من مؤسساتها. ويأتي أيضا نتيجة

للتطور العلمي والتكنولوجي المتسارع، فتصبح الأساليب والوسائل القديمة في الإدارة والتسيير غير قادرة على الاستجابة لمطالب السكان. لذا يعد عجز الإدارة العامة عن تحقيق أهدافها سبباً مهماً لإصلاح الدولة، حيث تكون البيروقراطية أحد العوامل التي تحد من الوصول إلى الأهداف المنشودة، ناهيك عن ظاهرة الفساد التي تعد واحدة من أخطر العلل التي تصاب بها الدولة، مما يوجب إصلاحات فورية لاستئصالها. في حين يعد الفساد السياسي الذي يتورط فيه السياسيون أخطر أنواع الفساد، لأنه ينتشر بسرعة في مؤسسات الدولة مما يفقد النظام هيبته ومن الصعب استئصاله. فالفساد بشكل عام في الدولة يمس جانب الخدمات الإدارية، مما يعني أن الموظفين العموميين يجدون أنفسهم في صراع المصالح بين مختلف الأطراف. فإن لم تتم السيطرة عليه تصبح الإدارة مسرحا للمصالح الخاصة وتصبح القرارات العمومية تعسفية تخدم جهات معينة، وعلى الجهاز الحكومي السهر على إبداء سلطة لا غموض فيها وإرادة سياسية حازمة لضمان تسيير نزيه للشؤون العمومية. فنزاهة وحسن سلوك الموظفين العموميين أمران ضروريان لمكافحة الفساد. ويأتي التفكير في الاصلاح لتنشيط أداء المؤسسات العامة وبث الحيوية فيها، والقضاء على الترهل الإداري، وتعزيز المشاركة، وآليات اتخاذ القرار وتوسيع الصلاحيات باتجاه اللامركزية في تلك المؤسسات(2).

وإذ تتطلب الورقة، التركيز على اصلاح النظام السياسي في العراق، فلا بد من التوقف عند عدد من القضايا من بينها:-

أولاً: ضغط الرأي العام

أصبح الإصلاح مطلباً ملحاً، وضعته حركة الاحتجاج في أولويات مطالبها، وعدّته مطلبا اساسيا غير قابل للتأجيل، وذلك لبلوغ أزمة النظام السياسي ذروتها، بعد ان ترسخت البنية الطائفية للنظام، وامتدادها عميقا في المؤسسات، وتشعب وتشابك وتعقد اواصرها.

ثانياً: ترسيخ مبدأ المواطنة

لا يمكن للإصلاح ان يتخذ مساره الطبيعي، دون اعتماد منهج بناء الدولة على وفق مبدأ المواطنة، والخلاص من نهج المحاصصة الذي يمثل الخطر الأساسي الذي يواجه النظام. إذ لا بد من التصدي لهذا النهج الخطير باتخاذ إجراءات جذرية.

ثالثاً: توسيع قاعدة الإصلاح

يتطلب ترسيخ قاعدة الإصلاح تعزيز مشاركة القوى التي لها مصلحة في عملية الإصلاح؛ اذ تتعزز شرعية الإصلاح كلما اتسعت قاعدة المشاركة، ثم تزداد شرعيته.

رابعاً: مأسسة عملية الاصلاح وعقلنتها

وهذا يتطلب ابعاد الإصلاح عن الشعبوية والارتجالية وإجراءات رد الفعل؛ اذ لا ينجح الإصلاح إلا ان كان مؤسسياً، بحيث تصعب إعادته إلى الوراء. فيمكن للمؤسسات والأشخاص أن تسهل الإصلاح أو تعرقله تبعاً للمصلحة التي يمثلها الشخص المعني بالإصلاح.

خامساً: إصلاح الإدارة الحكومية

اصلاح مؤسسات الدولة وتوضيح مهماتها

بهدف تبسيط الاجراءات وتخفيض كلفها، وافساح المجال بمشاركة المواطن في التنمية، وضمان الشفافية والمحاسبة والمراقبة.
ويتضمن إصلاح الإدارة الحكومية تغيير الهياكل التنظيمية للمؤسسات وتحديثها، وتوسيع المشاركة بعملية صنع القرار.

المطلب الثاني: الهدف من عملية الإصلاح

يمكن حصر أهداف عملية الاصلاح في ركنين متكاملين:

الركن الأول: المواطن جوهر عملية الاصلاح وهدفها

ويعني ذلك إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن، حيث تكون الدولة في خدمة المجتمع، قريبة من حاجات المواطنين. ومن الأهمية بمكان وضع المواطن في صميم إشكالية إصلاح الدولة؛ اذ أن حقوق المواطن وحرياته تعد الهدف النهائي من الإصلاح. كما أن إصلاح الدولة يتطلب تعزيز اللامركزية السياسية والتي تهدف إلى بناء ديمقراطية محلية، وتعزيز مشاركة المواطن في ممارسة السلطة، أي إسهامه في تسيير شؤونه المحلية ويكون طرفا في اتخاذ القرارات المهمة(3).
ان الأزمة التي تعصف بالنظام السياسي في العراق، تنعكس سلبيا على ثقة المواطن بالنظام، ما يتطلب التركيز على بناء الثقة بين المواطن وبالسلطات وإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، والاستعانة بالملاكات العلمية وذوي الاختصاص من أبناء العراق بغض النظر عن توجهاتهم أو ميولهم السياسية أو انتماءاتهم الطائفية في عملية صنع القرار، وتصحيح مسارات العمل السياسي والإداري في العراق، وهي عملية ليست بالسهلة وليست بالمستحيلة أيضاً، إذا توافرت الإرادة السياسية للإصلاح.

الركن الثاني: بناء المؤسسات القانونية للدولة

تهدف عملية اصلاح الدولة إلى بناء مؤسسات سياسية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، بعدم تدخل الحاكم بعمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتركيز على الشفافية والكفاءة في أداء الخدمة المدنية، فإصلاح الدولة هو الضمانة الأساسية لكسب الشرعية والتأييد الشعبي.
وتهدف أيضاً إلى إدخال تحسينات على العمل الإداري. وإعادة تقويمه من شأنه أن يؤثر إيجاباً على معيشة المواطن كون الإدارة الناجعة هي أداة النظام السياسي في تحقيق أهدافه. وهي كفيلة بخدمة الدولة والمواطن معاً.
ينطلق إصلاح وظائف الدولة من الاهتمام بالفئات المحرومة والتكفل بحل مشكلاتها، وإحداث قطيعة نهائية مع الممارسات السابقة، بإقامة إدارة فاعلة ومتطورة وتنصيب إداريين قادرين على تأدية مهمات الدولة لتحسين دور الإدارة(4).
إن بناء دولة الحق والقانون وضمان استقرار المؤسسات على جميع المستويات

واستمرارية الخدمة العمومية، وتعزيز حماية أطر الدولة واتخاذ أسس الكفاءة والاستحقاق، هو المقياس الوحيد لترقية الملاكات الحكومية. تستند شرعية السلطة إلى القانون، وهذا الأخير هو الإطار الوحيد الذي تستند إليه السلطة، ويجسد القانون، الدولة الديمقراطية وينظم سلطاتها وعلاقاتها بالمجتمع، حيث تكون ضامنة للحقوق السياسية، وتمثل المواطن تمثيلا عادلا في مختلف المؤسسات الدستورية، انطلاقا من مبدأ تنظيم السلطات، لأن الخلل الذي أصاب تمثيل المواطن وعدم تناسق التمثيل مع مطالبه هو السبب الرئيس في الأزمة بين الدولة والمواطن، ومن شأن دولة القانون تغيير نظرة المواطن إلى الدولة، لأنها ستعيد المصداقية والهيبة للدولة ومؤسساتها، لهذا تعد دولة القانون الهدف الأساسي لإصلاح الدولة، ووضع حد نهائي لكل أشكال التعسف والتجاوزات التي تغذي مشاعر الإجحاف والحرمان. وفي إطار مكافحة اللاعدالة وترقية الحقوق والحريات العامة، والتسمك بمبدأ الفصل بين إعادة توزيع وتنظيم السلطات العامة التشريعية التنفيذية والقضائية بما ينص عليه الدستور، وهذا من شأنه ان يحقق ديمقراطية فاعلة(5).

المطلب الثالث: مساحة عملية الإصلاح

إن إصلاح الدولة أكبر من أن يكون مجرد إصلاح النظام الإداري وكيفية تخصيص الموارد، إنما يرتبط في واقع الأمر بمشروعية النظام السياسي. فالهدف من الإصلاح خلق هياكل قادرة على إدارة شؤون الدولة بسهولة(6).

تقوم سياسة إصلاح الدولة على توجهات أساسية:

أولاً: إصلاح الوظيفة العامة

- اتاحة الوظيفة العامة للمواطنين بالتساوي، وان يتم الاختيار وفقا لمعايير الكفاءة والخبرة والمهنية، وان لا يكون الانتماء الطائفي او العرقي او السياسي او المناطقي هو أساس الاختيار.

- التركيز على تسيير الموارد البشرية وإضفاء المرونة على القوانين الأساسية للوظيفة العامة عن طريق تخفيف القيود عليها، ودفع الرواتب على أساس الاستحقاق وتحسين قدرات الموظفين والاهتمام بنتائج الإدارة معاً.

- تبسيط وتحديد الهياكل الإدارية، ليكون التركيز على إصلاح الإدارة المركزية وتطوير الإدارة الالكترونية (الحوكمة) ومنح الصلاحيات للحكومات المحلية، وتشكيل مجلس الخدمة العامة الاتحادية وتطبيق قانون الخدمة المدنية .

ثانياً: صنع وتنفيذ سياسات عامة عقلانية

السياسات العامة هي وسيلة لتحقيق اهداف النظام السياسي وغاياته، وهى تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي. ومن هنا كان ارتباطها بالقيم والايديولوجية والاهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والأهداف السياسية البديلة التي تتبناها احزاب وقوى المعارضة(7).

لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيس في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل ظهر فاعلون جدد، كما ظهرت فكرة الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات

الحكومية. والتركيز على الجانب الاجتماعي والإطار القانوني العام الذي يتحدد من خلاله دور كل فاعل. كما تقوم الدولة بالاهتمام بالخدمات العامة وضمان مشاركة المواطن في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: توسيع صلاحيات الحكومات المحلية

إن تطبيق اللامركزية هو النمط القادر على مواجهة التنوع الإقليمي داخل الدولة، كما يهدف إلى جعل الموظفين الحكوميين والمنتخبين المحليين أكثر فاعلية وكفاءة، وهو هدف إصلاح الخدمة المدنية. واللامركزية تسمح بالاستجابة الفورية للمطالب والتغييرات المحلية، وذلك لامتلاك السلطة المحلية المعلومات الكافية عن بيئتها الداخلية. ومن المزايا الأخرى لتطبيق اللامركزية هي(8):

- بقاء الحكومة أقرب إلى قضايا المواطنين.
- رفع مستوى الشرعية وتحسين الديمقراطية.
- تبني أساليب جديدة ترتكز على الشفافية والمساءلة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية بغية تحسين الخدمة العمومية.

رابعاً: الإصلاح الاقتصادي الاجتماعي ويعني ذلك:

- تنويع اقتصاديات العراق وتخليصه من طابعه الريعي، وتحفيز القطاعات الانتاجية – الصناعة والزراعة، ودعم القطاع الخاص، وخلق بيئة مناسبة للاستثمار.
- واعتماد التنمية المستدامة، وتوفير الخدمات وتحسين تقديمها.
- أن تكفل العدالة الاجتماعية، والقضاء على ظاهرة الفقر وسوء توزيع الثروة بين الأفراد؛ فالفرد عندما يشعر بظلم اقتصادي أو اجتماعي من قبل الدولة فهو يحاول الانتقام منها.
- والحد من انتشار ظاهرة البيرقراطية في الإدارة، حيث يجد الفرد صعوبات وعراقيل لإتمام معاملاته فيضطر لدفع الرشوة لانجاز معاملته.

خامساً: مكافحة الفساد

إن ضعف مؤسسات وهيئات الدولة وكذلك هشاشة الأجهزة الرقابية وتهميشها تؤدي إلى الفساد الذي له آثار وعواقب كثيرة على الدولة. فهو يقوم بخرق قواعد التشغيل والشراء مما يؤجج السخط لدى الطبقة الفقيرة. والفساد يهدد الحكومات، حيث يحرم الفقراء من حقوقهم ويحولها إلى كبار المسؤولين ورجال السلطة مما يؤدي إلى التذمر من الحكومة وإمكانية التمرد عليها، ويخفض النوعية ويشوه السياسات مما يحد من الاستثمار وهذا ما يؤثر سلبا على التنمية؛ فالفساد عنصر تقويض للاقتصاد. إنه يؤثر على استقلالية السلطة القضائية وتأثير أصحاب المصالح عليها، وأن انتشار الفساد في الهيئة التشريعية يخفض المساءلة والرقابة.

أما على مستوى الهيئة القضائية فيعني القضاء على سيادة القانون، فالفساد بصفة عامة يعني تآكل القدرة المؤسساتية للحكومات، ومن ثم إضعاف ثقة الناس في مؤسسات الدولة. كما أنه يهدد الأمن ويحد من التنمية (9).

المبحث الثاني
عناصر وفواعل عملية الإصلاح
وامكانيات ترسيخها في بناء الدولة

المطلب الاول: عناصر وفواعل الاصلاح

تدل عملية الاصلاح على كل التوجهات التي تعمل من أجل الديمقراطية والحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان وضمانها، والمساواة بين المواطنين، وإدارة المال العام وثروات الدولة ومواردها المادية والبشرية على أسس جديدة من العدالة والمساواة (10).

ولتحقيق الاصلاح لا بد من توافر عناصر أهمها (11):

1 - دستور مرن: يتطلب الاصلاح دستوراً مرناً يحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين، ووصف السلطات العامة ومدى صلاحياتها، وطبيعة العلاقة فيما بينها، ووضوح المواد الدستورية التي تنص على الحريات والحقوق العامة وضمانات تحقيقها.

2 - مأسسة الدولة: ويقصد بها إعادة هندسة مؤسسات الدولة، عبر فصل وتعاون السلطات، وبناء روابط سياسية جديدة، ووضع قواعد ومعايير لضبط عمل المؤسسات.

3 - قضاء مستقل: أن يكون هناك جهاز قضائي يتمتع بالاستقلال الحقيقي عن كل السلطات السياسية؛ لأن استقلال الجهاز القضائي يعد أحد عوامل التطور والرُقي ويمهد الطريق نحو الاصلاح.

4 - التداول السلمي للسلطة: وهو أن تكون هناك إمكانية لتغيير القيادات السياسية والإدارية عبر العملية الإنتخابية، أي عملية تدوير النخب، وهي جوهر عملية التداول السلمي للسلطة.

5 - تجديد الثقافة السياسية: يتطلب الاصلاح تجديدا في الثقافة السياسية وزيادة الوعي السياسي، إذ لا يمكن لهذه العملية أن تتعمق في الواقع السياسي، ما لم تصاحبها نهضة ثقافية تؤسس لمشروعية العقل والمصالحة والحرية، وتخلع الموروث الثقافي المتخلف، بمعنى أن الاصلاح ينجح بخلق ثقافة التغيير، ونبذ شخصنة السلطة السياسية.

فواعل الاصلاح

أ- القيادات: حيث لا يتحقق الإصلاح بدون دعم الفئات القوية والاشخاص الأقوياء داخل الحكومة وخارجها(12). فالدور الذي يؤديه القائد يُعد أساسياً في عملية الاصلاح السياسي من خلال ما يتمتع به من تأثير في توجيه المرؤوسين نحو انجاز الأهداف.

ب- النخب: النخبة كما يصفها باريتو هم أعضاء متميزون في المجتمع، ولهم صفات خاصة تمنحهم القوة والسلطة(13).

فالنخبة (أيًّا كانت نوعها سياسية أو اجتماعية أو دينية أو ثقافية) تضم أشخاصاً وجماعات يشاركون بواسطة القوة أو التأثير أو قبول المجتمع لهم في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات، أو بالأفكار والمشاعر التي يبدونها، أو التي يتخذونها شعاراً لهم(14). وهكذا فإن النخبة قادرة من خلال امكاناتها في التأثير على عامة الناس للتوجيه نحو الاصلاح المنشود، إذا ما توافرت الإرادة والشروط والمستلزمات والآليات المناسبة لذلك.

ج- المؤسسات والمنظمات: وتأتي منظمات المجتمع المدني في مقدمة المؤسسات التي تشكل المضمون العام للاصلاح، وذلك بفضل جهودها المتواصلة لتحقيق التحول المرجو للسير بالمجتمعات والدول قدما نحو بناء أنظمة أكثر عدالة وإنصافاً.

ويرى الدكتور محمد عابد الجابري بأن المجتمع المدني واقع اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي تتضافر في تكوينه عدة عوامل، فهو المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجياً مع عملية التحول نحو الديمقراطية (15).

المطلب الثاني: رؤى ترسيخ عملية الاصلاح في الدولة الجديدة

إن الدولة المنشودة التي تكون قريبة من حاجات المواطن، والتي تسمح له بالمشاركة في إدارة شؤونه مرهونة بمدى تنمية قنوات المشاركة، وإشراك المجتمع المدني في مختلف مؤسسات الدولة، أي مدى قدرة الدولة على تفعيل الديمقراطية التشاركية، وأن السبيل لتصالح الإدارة مع المواطنين هو الاضطلاع بمهمات الخدمة العمومية وتطوير القدرات، وإضفاء طابع الشفافية على قراراتها، وعصرنة تقنياتها وتجديد مناهجها، فإذ لم تستعد مؤسسات الدولة اعتبارها في نظر المواطن، يبقى كل إصلاح مآله الفشل.

إن مشروع إصلاح الدولة يرتبط بتحديد المهمات الجديدة للدولة وفق رؤى أهمها: إعادة صياغة دورها بما يضمن الحيادية السياسية وإعادة صياغة دورها الاقتصادي والاجتماعي والقضائي.

الرؤية الأولى: إعادة صياغة دور الدولة بما يضمن الحيادية السياسية

يتحقق ذلك من خلال بناء نظام سياسي جديد قائم على مبدأ المساواة، وبما يضمن الحقوق واحترام حريات المواطن، الامر الذي يعطي لدولة القانون معنى حقيقيا، وفي ظل التطبيق الفعلي للديمقراطية، وتعزيز دور الدولة في الخدمة العمومية وجعلها قوة عمومية، وترتبط الأخيرة بالمهمات السيادية للدولة كما ترتبط بالدفاع عن المصالح العامة، والتي تضمن التماسك الاجتماعي، الذي لا تستطيع تفويضه أو اقتسامه مع بقية الفواعل.

الرؤية الثانية: إعادة صياغة دور الدولة في موضوعة العدالة الاجتماعية

يدور صراع مكشوف حول إعادة صياغة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي. هناك من يطالب بتقليص دور الدولة في مجال الاقتصاد لصالح الخصخصة، في إطار ضمان التحول نحو اقتصاد السوق، الى جانب تقليص نفقات الدولة في مجالات الرعاية والتعليم والصحة والسكن، وهذا ما يتقاطع مع الباب الثاني من الدستور، الذي اكد على الضمانات الاجتماعية والحق في السكن والتعليم المجاني والطبابة المجانية. وان هذه الرؤية المتطرفة في ليبراليتها لا تدرك عمق الحاجات الإنسانية، وارتباطها بموضوعة الوجه الاجتماعي في موضوعة حقوق الانسان. المطلوب ليس اعفاء الدولة من واجباتها التي تتركز على الضمانات، بل يتطلب تشريعات وإجراءات تنظم ذلك، عبر اصلاح النظام الضريبي واعتماد الضريبة التصاعدية، تشريع قانون شامل للضمان

الاجتماعي، تعديل قانون التقاعد الموحد بما يضمن مساواة رواتب المتقاعدين بأقرانهم في الوظيفة، وتشريع قانون موحد للرواتب يسري مفعوله على الجميع، مما يقلص الفجوة في المداخيل، والحد من الامتيازات غير المبررة، خاصة في الرئاسات الثلاث. وإنشاء صناديق تقديم الاعانة المالية في حالات البطالة والعجز والشيخوخة.

الرؤية الثالثة: إعادة صياغة دور الدولة القضائي

إن الثقة في عدالة الدولة، لا تسترجع إلا باسترجاع المؤسسة القضائية مصداقيتها كاملة، فإصلاح العدالة هو الوسيلة المثلى لإعادة بناء النظام القضائي في الدولة، بشكل يرقى إلى مستوى التحديات ويستجيب لمتطلبات هذه المرحلة. نظام قضائي يحمي القاضي من كل الضغوطات ويضمن استقلاليته. نظام قضائي يحمي الأفراد من تجاوزات السلطة، بما فيها سلطة القضاة أنفسهم؛ حيث يسهر النظام القضائي على احترام حقوق الإنسان، فالنظام القضائي العادل يسهم في استرجاع وتكريس هيبة الدولة.

إن دولة القانون لن تكون، إن لم ترتكز على عدالة قوية ومتجددة، يخدمها قضاء وأعوان عدالة يتمتعون بالكفاءة والنزاهة المبنية على الإنصاف واحترام الشرعية، عدالة فوق الجميع. وأن إصلاح العدالة يتحقق عبر اعطائها استقلالية حقيقية وتكييف القوانين، وضمان حياد القاضي، وتعميق أداء العدالة وتحسين سبل الوصول إليها من خلال تبسيط الإجراءات، والتعجيل فيها، وضمان تنفيذ الأحكام القضائية.

التوصيات:

انطلاقا مما تقدم، ومن رصد أزمة النظام السياسي في العراق وتداعياتها، ومن أجل اجراء إصلاحات تمس بنية الدولة وترسخ بنائها من جانب، وتحسن اداء السلطات الثلاث من جانب اخر، نطرح التوصيات ادناه.

1- لا يمكن للإصلاح ان يأخذ مساره ضمن منهج المحاصصة، لذا لا بدّ من الخروج من مأزق المحاصصة، عبر تشكيل حكومة من كفاءات وطنية نزيهة تعتمد برنامجا للإصلاح الشامل.

2- استكمال بناء مؤسسات الدولة وإعادة بنائها، كتشكيل مجلس الاتحاد كما هي المادة 65 من الدستور، وتكوين مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الاداري كما جاء في المادة 101، وتأسيس الهيئة العامة لضمان حقوق الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم كما هي المادة 105، وكذلك تاسيس الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية كما طالب المادة 106.

3- اصلاح المنظومة الانتخابية، وفي مقدمة ذلك قانون انتخابات عادل ومنصف يضمن قيما متساوية لاصوات متساوية، واختيار إدارة انتخابية نزيهة وكفوءة محايدة ومستقلة، اتباع إجراءات تسريع النتائج وضمان رقابة صارمة، واعتماد الشفافية والمساءلة.

4- معالجة شاملة ومسؤولة لجميع الملفات العالقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم من جهة، وبين الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات من جهة أخرى، على أساس الدستور وإصدار القوانين التي تحدد

الصلاحيات بوضوح تام.
5- اعادة تشكيل الهيئات المستقلة على وفق اختيار سليم للعناصر المستقلة والكفوءة والنزيهة، بعيدا عن معايير المحاصصة الطائفية والاثنية.
6- المعالجة الفورية لأزمة الكهرباء وتوفير الماء الصالح للشرب، وتوفير الخدمات الصحة والتعليم والخدمات البلدية وتحسين تقديمها وتوفيرها مجانا لكافة المواطنين.
7- إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية على قاعدة المواطنة والكفاءة والنزاهة، وحصر السلاح بيد الدولة.
8- كشف كافة ملفات الفساد ومكافحة الفساد السياسي والمالي والادراي وتقديم الفاسدين الى محاكم عادلة.
9- حسم موضوعة الحسابات الختامية للدولة العراقية.

الخاتمة:

الاصلاح سمة الإنسانية وجوهر التحديث والتطور والرُقي وهو مطلب حياتي دينامي يتماهى مع تطور حاجات الناس، وهو بهذا المعنى سمة لا خلاص منها. وفي الدول تتبنى قياداته ونخبه بكل انواعها الاضطلاع بعملية الاصلاح. ويقع على عاتق القيادات والنخب السياسية مسؤولية الاصلاح لما تملكه من قدرة على توظيف مصادر قوة الدولة وتحويلها إلى فعل مباشر ومؤثر بحكم امتلاكها الشرعية ومشروعية القيام بالاصلاح. من هنا نرى ان من يقوم بالاصلاح يجب ان يتمتع بمؤهلات ومواصفات وقيم إنسانية راقية ليكون فاعلاً ومؤثراً في الوسط المجتمعي. وعلى المستوى السياسي، يجب أن تتوافر النخبة السياسية على إرادة سياسية حقيقية للسير بمشروع الاصلاح.

وفي العراق، بعد العام 2003، تعرضت مؤسسات الدولة الى تخريب ممنهج من أطراف عديدة داخلية وخارجية، واستشراء الفساد السياسي والاداري في جسد الدولة العراقية بشكل لا سابق له، بسبب غياب ادوات المراقبة والمحاسبة في كل مفاصل الدولة، ما جعل من موضوع الاصلاح مطلبا جماهيريا ونخبويا في آنٍ واحد. ونعتقد أن المرحلة الحالية من أخطر المراحل التي يمر بها البلد والتي تتطلب تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية لتشخيص مشكلات النظام وايجاد الحلول الناجعة لحلها، عبر الوسائل الدستورية والقانونية، وعبر سياسات عامة عقلانية، تصاغ من قبل خبراء فاعلين. ويبقى الحرص والحس الوطني عاملا مهما في توجيه بوصلة الاصلاح نحو الشأن العام من أجل الارتقاء بالمواطن العراقي وتذليل صعاب الحياة امامه، ليحيا بكرامة وعزة. وكلما كان الهدف الاول من الاصلاح هو الانسان، كلما تعززت قوة الدولة؛ فاليوم باتت قوة الدول تقاس بمدى قوة مواطنيها وبمدى رصانة الثقة بينهم وبين النظام السياسي. وهذا الهدف يتحقق بوجود إدارة عام مستقلة ونزيهة، وبعيدة عن الضغوطات السياسية، وأن نجاح هذه الادارة في تأدية مهماتها هو نجاح للنظام السياسي في تحقيق أهدافه، وهو الطريق للوصول بالاصلاح

الهوامش

1 - أمين المشاقبة، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية: مجموعة باحثين: الإصلاحات السياسية في العالم العربي، تحرير: شملان العيسى وأمين المشاقبة، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الكويت، 2005، ص 59.

2 - حسين رمزي كاظم، الإدارة الحكومية.. وإصلاح وحدات الجهاز الإداري، http://www.ahram.org.eg/NewsQ/506061.aspx، تاريخ الدخول 17 /8 /2018.

3 - ينظر: خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، منشورات عويدات، بيروت - باريس، 1981، ص 70.

4- ينظر: سمير صلاح الدين حمدي، القيادة الإدارية في بناء الدولة والمجتمع، منشورات زين الحقوقية، بيروت – لبنان، 2013، ص 305.

5- ينظر: وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 105 - 113.

6- ينظر: عبد الإله بلقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطية، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، 2007، ص 167.

7- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 44.

8- ينظر: خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، المصدر السابق، ص 107.

9- ينظر: أيمن أحمد محمد، الفساد السياسي في العراق منذ العام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، بغداد، 2012، ص 85.

10- ينظر: محمد محفوظ، الحرية والاصلاح في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2005، ص10.

11- نقلاً عن: صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية، دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية، دراسة تحليلية - سياسية، مطابع شتات، مصر- المحلة الكبرى -، 2012، ص97.

12- سوزان- روز اكرمان، الفساد والحكم (الأسباب، العواقب والإصلاح)، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2003، ص 349 .

13- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، قطر – الدوحة، 1988، ص 77.

14- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 2، 2001، ص 92.

15- نقلاً عن: صباح صبحي حيدر، مصدر سبق ذكره، ص 100.

الإصلاح السياسي والتعددية في المجتمع العراقي

د. علي مهدي
دكتوراه قانون دستوري

عاش العراق مدة من عدم الاستقرار السياسي بسبب الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي جثمت على صدره لأكثر من نصف قرن، والتي جاءت عبر الانقلابات العسكرية وكانت السبب في الحروب التي خاضها على المستوى الداخلي، ومع دول الجوار والولايات المتحدة وحلفائها، وقد حرم الشعب خلال تلك الفترة من التمتع بالحياة الدستورية وما تعنيه من وجود مؤسسات لها الاستقلالية وكذلك حرمانه من ممارسة أي مظهر من مظاهر الديمقراطية التي كانت تتمتع بجزء منها بعض البلدان القريبة، ما حرم فئات واسعة من الخوض في الحياة السياسية وما تتميز به في الحرية بالتعبير والحوار وتقبل الرأي الآخر ووجود معارضة وإمكانية التداول السلمي للمناصب العامة وعلى مختلف المستويات، ان كل ذلك ساهم بوجود معضلات حقيقية عند التحول نحو الديمقراطية بعد الاحتلال الأمريكي وسقوط النظام.

ان العملية السياسية التي تشكلت منذ نيسان 2003 والتي جاءت بفعل عمل عسكري خارجي وفي ظل بيئة سياسية داخلية وخارجية، هي في غير ود وارتياح لما جرى، وقد ناصب البعض العداء لها بشكل معلن ومستتر، ولذلك عانت هذه العملية الكثير من المصاعب والمعوقات لعدم تمكنها من خلق الاستقرار السياسي المنشود، ولا استطاعت ان تنقل المستوى المعيشي لحالة من الرفاه الاجتماعي الذي كان يتطلع له عموم الشعب، مما أدى بالكثير من المعنيين بالشأن السياسي الى الحديث عن وجود ازمة في النظام والحاجة للإصلاح السياسي.

ومن هذا اهتمت هذه الدراسة باحد المصاعب التي واجهتها العملية السياسية وهي التعددية القومية والدينية والطائفية في مجتمعنا العراقي، وتبني الديمقراطية التوافقية لتجاوز حالة عدم الانسجام الاجتماعي والانقسام السياسي والانتقال باتجاه تشكيل دولة المؤسسات والمواطنة وذات الهوية الواحدة.

بعض سمات الدول النامية

ان ما يميز الدول النامية عن غيرها من الدول الأخرى، وجود خصائص مشتركة:

الإرث الاستعماري، التخلف الاقتصادي والاجتماعي، التمزق القومي، ضعف الوعي لمفهوم الدولة، وتزايد النزعات القومية والدينية على الواقع الاجتماعي والتأثير عليه، وأيضا الدور البارز للعسكر والاهتمام الكبير بهذه المؤسسة التي تحكم المجتمع وتستنزف جزءا كبيرا من موارده لغرض التسليح، ومفهوم الامن القومي يختزل في الامن العسكري، ضعف الحياة الحزبية.

وان من اهم خصائص هذه الدولة، هو التعددية، بمكوناتها القومية والدينية والمذهبية حيث لا تتعدى الدول التي في حالة تجانس كامل - اي يوجد فيها مجتمع كلي واحد متحد - سوى 4 في المائة (1)، وان عدد الدول ذات التجانس الثقافي لم يتعد حدود 12 دولة (2). ومن هذا نرى ندرة الدول التي تتكون من قومية واحدة او دين واحد، فالأغلبية العظمى من المجتمعات تتسم بالطابع التعددي، وان قسما من هذه الدول وجدت فرصة للانسجام المجتمعي عبر التعارف والتفاهم وتوطيد المصالح المشتركة والإثراء الثقافي. وان هذا التنوع في دول أخرى أدى في الاغلب الى التصارع والتشابك، حيث لم تحصل الأقليات على الكثير من حقوقها المشروعة بسبب استبداد الحكومات المركزية.

نشوء السلطة والدولة

ضمت الدول قديما وحديثا المجتمعات التعددية ووضعت لها حلولا نابعة من سياستها العامة. وتشكل أول التنظيمات السياسية للإمبراطوريات بعد التطور الاجتماعي والحضاري الذي واكب البشرية في الالف الرابع والثالث ق.م في بلاد الرافدين ومصر والهند والصين والتي كانت تحت مظلتها اقوام متعددة، وبالرغم من اتساع مدى هذه الامبراطوريات والدول فقد ظلت اغلبية التجمعات البشرية تعيش ضمن تجمعات قبلية غير مستقرة وبعيدة عن سلطتها(3).

وكان لليونانيين السبق بإنشاء تنظيم سياسي في القرن السادس ق. م والذي سمي بدولة (المدينة) على أساس تقسيم السلطات ومؤسسات الحكم غير مستندة على رابطة الدم والعشيرة، في مدن اثينا واسبرطة والتي هي المركز الوحيد الذي فيه الدولة والقانون، وللمواطنين الاحرار حق التصويت دون العبيد والبرابرة من خارج المدينة (4). وهذا ما كان أيضا عند دولة الرومان في روما، ومع اتساع رقعة الحروب تغير مفهوم الدولة والسلطة، حيث مُنح لمجلس الشعب سلطات تشريعية وقضائية. وان الملك هو سيد الدولة وهو رأس السلطة والرابط بينها وبين السكان، وان سلطة الملك هي الأساس في الدولة وفي كل الامبراطوريات التي جاءت من بعد: (الإمبراطورية الرومانية الشرقية والغربية، وكذلك لدول الشرق: الفارسية، الاموية، العباسية)، ولم يظهر مفهوم الدولة على أساس الفصل بين شخص الملك والمصلحة العامة إلا في العصور الحديثة في أوروبا وقد تأخر كثيرا في المناطق الأخرى (5).

نشوء الدولة القومية

بعد انحلال الإمبراطورية الرومانية نهاية العصور الوسطى وظهور الدول المستقلة في القرن الرابع عشر والخامس عشر تطور مفهوم آخر للدولة والذي كان له الأثر الكبير على مفهوم الدولة المستقبلي

وعلى العلاقات الدولية والداخلية للدول ألا وهو مفهوم الدولة القومية.
ان الصراع الذي دار بين انصار الملكية المطلقة والحق الإلهي وبين انصار الملكية المقيدة والديمقراطية والمشاركة في الحكم له الأثر الكبير في ظهور وتطور فكرة القومية والدولة القومية.
لقد تصدت البرجوازية التي تمثل القوى الديمقراطية، للأفكار الرجعية والنظرية الثيوقراطية المتبناة من قبل الطبقة الارستقراطية والملك في اصل السلطة والدولة، حيث اكدوا ان السلطة لا بد ان تكون للشعب وليس للحكام الذين يحكمون باسم الالهة. ان هذا الصراع له الدور الكبير في نشأة فكرة القومية وتطورها.
ان التيار المنادي بنظرية سيادة الامة له الدور الأكبر في تطوير فكرة الدولة القومية. حيث ساد الرأي القائل لا مكان في الدولة القومية لأكثر من قومية، والذي جاء متجسدا في الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان: ان من حق كل جماعة قومية ان تكون سيدة نفسها، واعتبر دعاة الدولة القومية انه على الدولة ان تضطلع بوظيفة إزالة الانقسامات عبر التعليم(6).
ان التجارب في فرنسا وإيطاليا وألمانيا في بناء الدولة القومية على نمط الدولة - الامة وقد انتشرت بعد ذلك في دول أوروبا الشرقية الوسطى والشرقية.
تفترض فكرة الدولة - الامة وتفرض التماثل والانسجام، وان الحدود السياسية تتطابق مع الحدود الاثنية والقومية، وعلى كل امة ان تمتلك دولتها الخاصة.
بالرغم من وجود هذا الاتجاه فكانت هناك دعوات الى الدولة المتعددة القوميات، تتعايش فيها القوميات والثقافات، فقد دعا الصرب الى نموذج آخر من التعايش بين القوميات والمذاهب، امبراطورية النمسا - المجر ذات ثنائية قومية، النموذج السويسري، الفيدرالية الكندية(7).
ان فكرة القومية ونموذج الدولة - الامة قد انتصرت على الدولة المتعددة القوميات.
وان هذه الفكرة قد انتقلت مع الاستعمار ونشوء حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا الى تلك الدول والمجتمعات لتشكل بذلك بداية الإشكالية بين عدم تطابق التكوين القومي والديني والمذهبي لتلك المجتمعات مع مفهوم الدولة القومية الحديثة والحدود السياسية للدولة.

الدولة العراقية والتعددية

واجه البريطانيون عند تشكيلهم للدولة العراقية عام 1921 تحديا كبيرا وهو التعددية القومية والطائفية التي يتسم بها المجتمع العراقي، وان التعدد القومي تجسد من خلال القوميتين الكبيرتين العرب والأكراد وكذلك التعدد الطائفي بوجود السنة والشيعة، إضافة الى وجود مكونات أخرى كالتركمان والكلدو آشوريين. وقد تعاملت السلطات البريطانية مع هذا التنوع بإقامة نظام مركزي قوي قائم على هيمنة مكون على اغلبية مفاصل الدولة والذي استمر حتى الاحتلال الانكلو امريكي سنة 2003 ، وهذا بخلاف ما قامت به السلطات البريطانية في مستعمراتها في كندا، استراليا والهند، حيث تعددت مستويات الحكم كالفيدرالية واللامركزية الإدارية.

يتميز المجتمع العراقي بالتعددية غير المتجانسة، حيث يوجد التنوع القومي والديني والطائفي والعرقي وقد تميزت العلاقة فيما بينها بحالة من التباينات والاختلافات الى ان وصلت ولفترات غير قليلة الى حد الاقتتال والاحتراب، وفي ظل الأنظمة التسلطية السابقة كان الانسجام الظاهري وهميا، بسبب سياسات الفرض والإكراه التي عمقت المخاوف وعدم الثقة، فقد أضحت الديمقراطية التوافقية احدى الضرورات الأساسية في المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي، على اقل تقدير لحين إعادة اللحمة المفقودة بين مكوناته التي اصابتها عملية التحول بالتشويه والخلل، او لحين غرس مبادئ الثقة والاستقرار بين هذه المكونات (8).

ان سياسات الأنظمة السابقة والتي اتسمت بالنهج الديكتاتوري وسياسة الحزب الواحد ومظاهر التمييز والشوفينية بين الطوائف والقوميات، جعلت من القوى والأحزاب السياسية ان تتبنى الديمقراطية التوافقية في سياساتها ونهجها لإدراكها طبيعة تعددية المجتمع العراقي، ومن خلال البرامج التي اقرتها في بعض المؤتمرات عندما كانت في المعارضة، فنتائج وطبيعة تمثيل بعض المؤتمرات للمعارضة العراقية وبالأخص مؤتمري صلاح الدين عام 1993 ومؤتمر لندن 2002 تعكس هذه الصيغة، وكذلك أيضا تبني الفيدرالية من قبل اغلب القوى السياسية التي هي احد اركان الديمقراطية التوافقية.

ان عملية التحول الديمقراطي التي انطلقت بعد الاحتلال وسقوط الديكتاتورية قد افضت الى تبني احد أنماط الديمقراطية وبما يتلاءم مع طبيعة المجتمع العراقي المتسم بالتعددية وغير الانسجام، وبما يحقق مصالح وتطلعات كل مكون للوصول الى حالة من التوازن الموضوعي، فدائما ما تطلق حالة التأسيس للمسار الديمقراطي بعد عهود من حكم التسلط والديكتاتورية والتحديات الكبيرة والسلوك السياسي الذي يرتبط بحقوق وتطلعات كل مكون، والتي عادة ما تكون متعارضة في ما بينها، ومع عدم وجود ارث ديمقراطي في التعامل مع المظاهر الجديدة التي انطلقت؛ فيحاول كل مكون يفرض اجندته على الاخرين، وبشتى الطرق والممارسات. فمنعا لحالة الاحتراب وبالتالي الانفصال، يبقى مسار الديمقراطية التوافقية هو الاجدى نفعا، من أي مسار آخر في ظل الأمد المنظور في الوقت الحاضر.

وقد كان السلوك السياسي العملي لما بعد التغيير آخذا بالمنحى الديمقراطي التوافقي، والذي تجسد من خلال طبيعة تشكيل مجلس الحكم والحكومة التي تشكلت بعده والمؤسسات الأخرى التي تشكلت وفق قاعدة النسبية، وكذلك كتابة الدستور فرغم مقاطعة اغلبية احد المكونات تمت مراعاة هذا المكون عند كتابته والاستفتاء عليه، وغالبا عند اتخاذ القرارات المصيرية يؤخذ بعين الاعتبار مصالح المكونات، لكن تبقى التجربة بحاجة الى نخب تدرك وتعي متطلبات هذا النمط من الديمقراطية والذي يتجسد في تعزيز الثقة المتبادلة ونبذ سياسة الفرض والإكراه والاستقواء على العوامل الخارجية.

عناصر الديمقراطية التوافقية في العراق

لخص ارنت ليبهارت عناصر الديمقراطية التوافقية بالآتي(9):

1 - ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات المهمة في المجتمع التعددي.

2 - الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية.

3 - النسبية كمعيار للتمثيل السياسي.

4 - درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

الركن الاول: الائتلاف الواسع

ان الحكم من خلال ائتلاف واسع في الدول التعددية هو خيار مستقر يرتبط بالرغبة في الابتعاد عن النهج الاقصائي وهو بمثابة مقايضة الاعتدال بالمشاركة. لقد زامن الدستور العراقي انتخاب رؤساء مجلس النواب والجمهورية ومجلس النواب مع بدء الدورة الجديدة لمجلس النواب، ليكون اختيار الجميع من خلال صفقة واحدة لضمان تمثيل ممثلي المكونات من خلال تلك الصفقة. وقد اصبحت رئاسة مجلس النواب من حصة العرب السنة، والجمهورية للأكراد، ويمكن التبادل في ما بينهما، اما رئاسة مجلس الوزراء التي بيدها السلطة الفعلية، فهي من حصة المكون الشيعي باعتباره الأكبر عددا وان كل الوزارات التي تشكلت عقب التغيير ضمت ممثلي معظم الأحزاب السياسية التي فازت بمقاعد مجلس النواب وان ما يؤخذ على هذه التشكيلات انها لم تضم بصفوفها قادة الأحزاب، فهذا العزوف قد اضعف من مكانة الوزارة في حل المشاكل السياسية المستعصية خلال تلك الفترة المنصرفة مما ساهم بشكل او بآخر في شكوى ممثلي المكونات الأخرى من تفرد رئيس مجلس الوزراء وعدم وجود مشاركة حقيقية في الحكم. ولغرض تفادي هذه الحالة تم تشكيل مجلس الامن الوطني في الدورة الأولى للبرلمان والذي كان برئاسة رئيس الجمهورية وهو الذي مثل الائتلاف الواسع لحضور قادة الأحزاب السياسية اجتماعاته. وفي الدورة الثانية كان هناك اتفاق عقد في أربيل، مهد الى تشكيل حكومة الدورة الثانية، ونص على تشكيل مجلس استراتيجي للأمن الوطني يكون برئاسة احد نواب رئيس الجمهورية، لكن تنصل البعض من اقامته حال دون ذلك، وهذا ما عزز عدم الثقة وحالة الارتياب بين اقطاب السلطة حيث اختلفوا على الصلاحيات ومدى دستوريتها. وان اللافت للنظر انه كان يمكن أن يشكل اركان الائتلاف الواسع المنشود ما دامت اغلب الحكومات التي تشكلت هي من القوى الفائزة في مجلس النواب، لكن عزوف قيادات الخط الأول للأحزاب عن المشاركة في الوزارة بشكل مباشر والاكتفاء بدور المراقب من بعيد، يحول دون ان يكون له الدور المؤثر؛ حيث الكثير من أعضاء التشكيلة الوزارية والمعنية بتنفيذ اجندة تلك الأحزاب يمثلون المرتبة الثانية او الثالثة من النسق القيادي لها مما ينعكس في بعض الأحيان في التناقض بين سلوك هؤلاء الوزراء مع قياداتهم او مع من يمثلهم في مجلس النواب. ان وجود القيادات الفعلية للمكونات في اطار هيئة واحدة يبقى قائما، للتأثير الهائل لهؤلاء القادة على مكوناتهم للتخفيف من حدة الاحتقان والإشكاليات التي قد تقع.

الركن الثاني: الفيتو

إن المشاركة في الائتلاف الواسع تتيح ضمانة سياسية مهمة للأقلية. لكنها ليست خالية من العيوب عندما تتخذ القرارات بالأكثرية. ان هزيمة مقترحات الأقلية تزعزع أسس الائتلاف خاصة عندما تمس القرارات المتخذة المصالح الحيوية لقطاع الأقلية. لقد عالج الدستور وضع الأقلية من خلال بعض النصوص، فقد كان هناك حق استخدام الفيتو من قبل احد أعضاء هيئة الرئاسة في الدورة الأولى لمجلس النواب والذي كان لدورة واحدة (المادة 138 الفقرة أولا)، وتوجد بعض القوانين ذات الطابع المهم في تكوين ملامح الدولة العراقية، تحتاج الى اغلبية خاصة، كالمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإعلان الحرب وحالة الطوارئ، تشكيل مجلس الاتحاد، تشكيل المحكمة الاتحادية التي تحتاج جميعا الى اغلبية الثلثين (المادة 61، رابعا وتاسعا، المادة، 65، المادة 92، ثانيا) وكذلك تعديل الدستور الذي يحتاج الى ثلثي أصوات مجلس النواب ومن ثم الموافقة على مسودة التعديل من الاستفتاء (المادة 126) ووضع المشرع الدستوري العراقي نصا في الفقرة 4 من المادة نفسها والذي هو بمثابة الفيتو على أي انتقاص من سلطات الأقاليم على: (لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه ان ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات التنفيذية الاتحادية، إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام)، مما يعني وجود بعض الضمانات الدستورية في الكثير من المواد حيث تؤدي الى عدم إمكانية تفرد مكون، والحاجة الى موافقة المكونات الأخرى.

وقد فات المشرع الدستوري التضمين على اغلبية خاصة للقوانين التي تمس مصالح بعض المحافظات او الإقليم، وهذا من الممكن تلافيه عند تفعيل المادة (65) الخاصة بتشكيل مجلس الاتحاد والذي يمثل الغرفة الثانية للسلطة التشريعية، حيث ان المجلس الاتحادي تُمثل فيه الأقاليم والمحافظات، وله السلطات في البت بالقوانين التي تمس مصالحها، وهذا ما تلجأ له بعض دساتير الدولة الاتحادية كألمانيا وجنوب افريقيا.

الركن الثالث: النسبية

وهي توزيع التعيينات في الإدارة العامة والموارد المالية للدولة على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات؛ حيث ان النموذج النسبي يشرك جميع الفئات المؤتلفة بصورة تتناسب مع حجمها وأهميتها في آلية ومواقع صنع القرار، وفي سائر السلطات بما في ذلك المدنية والأمنية وسائر المستويات، وصولا الى المجالس والإدارات المحلية.

لقد تطرقنا في الركن الأول الى توزيع المناصب السيادية؛ حيث هناك تحقيق نوع من التناسب عند توزيع المناصب، وبالرغم من عدم وجود نص دستوري، لكن يبدو انه اصبح نوعا من العرف حول توزيع المناصب الرئاسية الثلاث على المكونات، وكذلك عند اختيار النواب لهذه الرئاسات.

وقد نص الدستور في المادتين (9) على اعتماد النسبية: (يتكون بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء...)، وكذلك في المادة 105: تؤسس هيئة عامة لضمان حقوق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة، والبعثات والزمالات الدراسية، والوفود والمؤتمرات الإقليمية والدولية. وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية، والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وتنظم بقانون. وبالنسبة لتوزيع الموارد فقد نصت المادة (111) على ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. وحول النسبية في توزيع الواردات نصت المادة (112) على (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكل منصف، يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد...).

ان النسبية تعكس مبدأ المشاركة في الحكم والموارد، وما ساعد على رسوخ النسبية في المؤسسات الدستورية، إضافة الى النصوص الدستورية التي ذكرت أعلاه، هو قانون الانتخابات لمجلس النواب ومجالس المحافظات الذي اعتمد النظام النسبي الذي يتيح الفرصة لتمثيل المكونات بما يتناسب مع ثقلها السكاني وكذلك نظام الكوتة للديانة المسيحية والمندائية والايزيدية.

وبالرغم من تأكيد الدستور على مراعاة التوازن في الإدارات، لكن يوجد اختلال في توزيع المناصب لصالح مكون على حساب المكونات الأخرى. وبالنسبة لتوزيع الموارد المالية، فيؤخذ بالنسبية عند توزيع الموارد وعلى حسب نسبة السكان والحرمان والإضرار، وان عدم وجود إحصاء سكاني دقيق يشكل في بعض السنوات إشكاليات عند توزيع الموارد المالية.

عند التطبيق العملي لهذا الركن المهم، تمت إساءة التصرف به حيث فرضت المحاصصة (النسبية) وزراء محدودي الكفاءة، ضيعوا فرص الزمن والموارد، بل ونُزل بهذه التوافقية الى كل المستويات القيادية الأدنى، إلى وكلاء الوزراء والسفراء والمدراء والمستشارين فلم يكف 7 وزارات اوجدت، ونصفها لا جدوى منه، بغية إرضاء الكتل، فتم إيجاد بإفراط (هيئات مستقلة)، قاربت 14 هيئة تتكون كل منها من 7 الى 11 من المفوضين ورئيس، يتمتع أعضاؤها بامتيازات وكلاء وزارة، ورئيسها بدرجة وزير (10)، وقد انفردت بعض الأحزاب والكتل في الاستحواذ على هذه المناصب وتوزيعها على أعضائها.

وان تفعيل قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم 4 لسنة 2009 المعني بتنظيم الوظيفة العامة وتحريرها من التسييس والتحزب وبناء دولة المؤسسات وتأمين العدالة والحيادية في التعيين وإعادة التعيين والترقية، ان من شأن ذلك هو الطريق السليم لتخليص مؤسسات الدولة من سوء تطبيق النسبية، والمتجسدة بشكلها الفض والفاقع، وهي (المحاصصة) التي أصبحت احد العوامل الكابحة لمسار الدولة التنموي، ومرتعا للفساد الإداري والمالي.

الركن الرابع: الاستقلال القطاعي والفيدرالية

يكون لكل قطاع سلطة نهائية على شؤونه الخاصة. ويكون لكل قطاع تنظيماته الخاصة به مما يكرس في النهاية الصيغة التعددية للمجتمع. وان الفيدرالية هي شكل من اشكال الاستقلال القطاعي. وفي هذا الركن المهم نص الدستور على ان العراق دولة اتحادية (المادة 1)، يتكون النظام الاتحادي فيه من عاصمة وإقليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية (المادة 116).

ان تجربة إقليم كردستان الفيدرالية رغم استمرارها لفترة غير قصيرة، فقد شابها بعض التوترات بسبب التنصل من الالتزام بالاتفاقات التي تعقد بين الأطراف السياسية وعدم تطبيق المادة 140 من الدستور والتي تحسم مصير المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وكذلك بخصوص حصة إقليم كردستان من الميزانية والتزامات الإقليم بموارد النفط المُنتج تجاه الحكومة الاتحادية وغيرها من الإشكاليات. وقد وصلت الأمور حد إجراء الاستفتاء لاستقلال الإقليم، وظهور نذير شؤم بإشعال الحرب، بالرغم من وجود المحكمة الاتحادية المختصة في الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية، وحكومات الأقاليم والمحافظات، والتي ادلت بحكمها، بعد ان فُرض واقع جديد، اسدل الستار عن انتكاسة قد تأكل الأخضر واليابس.

ان صدور قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 سيعزز المزيد من الصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات ويدفع باتجاه تطبيق لا مركزية في إدارة شؤون الدولة. ويحد من الإشكالات التي تقوم بين الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات بين فترة وأخرى، حول التنازع في الصلاحيات؛ فبالرغم من صدور قانون تشكيل الأقاليم لم يتشكل أي إقليم، لكن تظهر بين الحين والآخر الدعوات لإقامة الفيدراليات، وسرعان ما تخمد تلك المطالب، لان اغلبها يأتي من خلال ردود أفعال آنية من قبل بعض النخب السياسية ذات العلاقة المتأزمة مع المركز، اكثر مما هي حاجة مطلبية شعبية.

تقييم مسيرة التوافقية في العراق:

تطبيق التوافقية في العراق هو كأي ممارسة جديدة قد تلاقي الرفض أو الترحيب؛ فالرأي الرافض والذي له صدى واسع في المكون الشيعي، والذي يتجلى في الدعوة لشعار الأغلبية السياسية، او في الدعوات لأخذ النظام الرئاسي حيث يعتبرها منتجة لحكومة ضعيفة غير قادرة على الاضطلاع في مهمة التحول المطلوبة، وفي ظل ظروف صعبة وتحديات عديدة، وان الاستمرار بها هو اضعاف للاستقرار السياسي المنشود.

اما آراء المرحبين بها وهم من اغلبية المكونات الأخرى، فيرونها تمثل تقييدا للنزعات نحو الاستفراد بالسلطة، وان الدعوة للأغلبية السياسية والنظام الرئاسي هو شعار مبطن لغرض تهميش دور المكونات الأخرى بحكم الانقسام المجتمعي على أساس قومي وطائفي وديني، حيث لا فرصة للمكونات الأخرى ان تحصل على الأكثرية بحكم القلة العددية نسبةً للمكون الأكبر.

بالرغم من أهمية الاخذ بالديمقراطية

التوافقية والتي تجلت في الكثير من المواد الدستورية، لكن الممارسة خلال الفترة السابقة قد أصبحت على حساب اضعاف دور المركز وإخضاع الكثير من الممارسات الحكومية لنظام الصفقات، وعبر المساومات المتبادلة والتي يتم قسم غير قليل منها على حساب تقوية أجهزة الدولة ومؤسساتها، حتى اصبح الوزراء يعملون لحساب احزابهم وتحت امرتها اكثر مما هم مسؤولون امام مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء. ويعملون باتجاهات متناقضة وغير متناسقة أحيانا مع توجهات كتلهم في مجلس النواب. وان الصراع بين الكتل الفائزة منصب على المناصب الحكومية اكثر مما له علاقة مع هموم المواطن البسيط وتطلعاته. وان من اهم أسباب اللجوء للتوافقية هو لأجل خلق الثقة بين القيادات وتجاوز حالة الهواجس والشكوك المتبادلة باعتماد الشفافية واحترام العهود والاتفاقات، لكن التجربة تؤكد مع الأسف ان الكثير من الاتفاقات التي تعقد واغلبها بضغوطات خارجية وخاصة اثناء تشكيل الحكومات نادرا ما يتم الاخذ والالتزام بها مما يعزز من حالة عدم الثقة.

ان التجربة عكست تكريسا لحالة الانغلاق لبعض المكونات نحو الطائفية والقومية، فعند أية خلافات ما بين المركز والإقليم او المحافظات او ما بين القوى المتنفذة جراء السياسات المتبعة او نتيجة ضغط الأوساط الشعبية لقلة الخدمات وازدياد معدلات البطالة والفساد المستشري، يجري تهديد المركز بطلب تحويل المحافظة الى إقليم، او بطلب الأقاليم للاستفتاء بالحصول على الاستقلال، وعدم اعتبار التوافقية حالة مؤقتة وانتقالية لتجاوز حالة عدم الانسجام الاجتماعي او الانقسام السياسي لغرض إعادة بناء دولة قوية قادرة على ان تبسط نفوذها على كامل ترابها، وتنفذ خططا استراتيجية لتنشل البلاد من المستنقع الذي هي فيه. ان هذه المكونات جعلت من المواطن مشدودا للماضي دون التطلع نحو المستقبل. وان الدعوة للبدء بالتحول التدريجي نحو تجاوز الانغلاق القومي والطائفي انه ليس باتجاه تهميش دور المكونات بل لغرض الولوج في بيئة سياسية فاعلة من قبل الجميع للشراكة باتجاه حكومة اتحادية قوية ومؤثرة.

الاستنتاجات:

الاستنتاج الأرأس الذي استخلصته بعض الدراسات للتجربة العراقية يرى في الديمقراطية التوافقية صيغة ممكنة التحقيق في ظروف العراق، شرط ان تحسن ادارتها ووضع الإجراءات المناسبة التي تنسجم مع روحيتها وهدفها الرئيس في إقامة الديمقراطية وتثبيت الاستقرار. كما يجب السعي لتأمين العوامل المساعدة بقدر ما يتعلق الامر بالأطراف العراقية(11).

1 - بعد سقوط النظام السابق، تم الأخذ بمبدأ الديمقراطية التوافقية لضمان مساهمة جميع مكونات الشعب العراقي في العملية السياسية.

2 - لقد تم تبني الديمقراطية التوافقية من قبل اغلب القوى والأحزاب المعارضة قبل سقوط النظام السابق منذ مؤتمر فيينا وصلاح الدين ولندن، لكن التطبيق العملي جرى بعد تغيير النظام، ويعد مجلس الحكم وقانون إدارة الدولة وكذلك دستور 2005 الأساس الدستوري لتطبيقها.

3 - التعددية المجتمعية والتي تتجسد من خلال التنوع القومي والديني والمذهبي هي من الأسباب التي دعت الى تبني هذا المبدأ لضمان مساهمة هذا التنوع.

4 - الموروث من الاستبداد والاحتكار من قبل المتحكمين في السلطات السابقة، هي التي دعت الى تبني هذا الشكل من الديمقراطية للحيلولة دون الصراعات العنيفة والحروب الأهلية.

5 - تطبيق الديمقراطية التوافقية كان له دور في بروز إشكاليات بخصوص الهوية الوطنية وتغييب المواطنة التي من خلالها يتم بناء الدولة الحديثة والتي أساسها مبدأ المساواة.

6 - الديمقراطية التوافقية يمكن ان يكون لها دور في تقسيم المجتمع التعددي، بفعل التقوقع وتنامي النزعات الاستقلالية والتي تؤدي لزيادة التباينات بين المكونات.

7 - ان حداثة الأخذ بالديمقراطية التوافقية في ظل الحالة الانتقالية التي يتميز بها المجتمع وحالة عدم الثقة والتأثيرات الخارجية تساهم في احد التحديات التي تواجه تطبيقها.

8 - ان الاخذ بالتوافقية يمثل حالة مؤقتة وانتقالية للانتقال بشكل تدريجي ومنهجي نحو الديمقراطية التنافسية المعهودة في النظم البرلمانية.

9 - ان تفعيل المادة الدستورية بتشكيل المجلس الاتحادي وإعطائه صلاحيات تشريعية للقوانين التي لها مساس بمصالح المحافظات والإقليم، سيكون عامل اطمئنان للمكونات الأخرى لتجاوز الأغلبية في مجلس النواب، حاله حال المجالس الاتحادية في النظم الفيدرالية.

10 - ان تطبيق مبدأ النسبية بالشكل المناسب يتطلب تفعيل قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي لإبعاد الوظائف العامة عن التسييس والتحزب باعتماد مبدأ الكفاءة.

الهوامش

1 - كارستن فيلاندن، الدولة القومية خلافاً لإرادتها، ترجمة محمد جديد، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2007 ، ص 89.

2 - د. سردار قادر محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2009، ص 75.

3 - موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الانظمة السياسية الكبرى)، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992ن ص7.

4- د اسماعيل غزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص 71.

5- اندرو فنست، نظرية الدولة، ترجمة د. مالك ابو شهيوة و د. محمود خلف ، دار الجبل ، بيروت ، 1997 ، ص 37.

6- فريال عبد النبي محمد، الديمقراطية التوافقية نمط من توزيع السلطة في الديمقراطية الحديثة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2013، ص 44 .

7- د.يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2010 ، ص 40 .

8- د. رشيد عمارة ، الديمقراطية التوافقية، دراسة في السلوك السياسي العراقي، مجلة زانكوى سليماني (السليمانية)، العدد 30 تشرين الاول / اكتوبر 2010 ، ص 141 .

9- ارنت ليبهارت، الديمقراطية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة ، بغداد – بيروت 2006 ، ص 89 .

10- د. جابر حبيب جابر، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف الاشرف ، 2009 ، ص 8.

11- رائد فهمي ، ازمة حكومة ام ازمة نظام حكم، (الثقافة الجديدة) ، بغداد ، العدد 359 ، تموز 2013 ، ص 14.

مقـــــالات

إشكالية السلطة بين واحدية النص وتعددية الواقع

كامل شياع

صورة التقطتها كاميرتي (كاظم حبيب) للفقيد كامل شياع
في لقاء مشترك في بروكسل بتاريخ ٢٢ /١١ /٢٠٠٢

في الذكرى العاشرة والحزينة لاغتيال الشهيد المناضل كامل عبد الله شياع خسارة فادحة تحملها الشعب العراقي والحزب الشيوعي العراقي والفئة المثقفة في العراق في النضال من أجل دولة ديمقراطية علمانية ومجتمع مدني ديمقراطي حديث، حين اغتالت أيدي الأوباش بتاريخ 23 /08 /2008 رفيق النضال الطويل والشخصية المدنية والكاتب والأديب والمثقف المميز كامل عبد الله شياع. في هذه الذكرى أنشر نصاً ارسله لي حين كان يعيش في بروكسل. والنص مهم جداً وآني؛ إذ يجسد الرؤية الناضجة والمتقدمة للكاتب عن العلاقة بين الدين والسلطة والسياسة برؤية فلسفية وسياسية واجتماعية متقدمة. ما أحوجنا اليوم إلى مثل هذه الثقافة وإلى مثل هذا الإنسان المثقف بفكره الثاقب.

كاظم حبيب

لو أمكن إجمال تحدي مشروع الحداثة للمجتمعات الإسلامية، بعبارة واحدة لكانت: تأجيج التنازع والتوتر بين الرؤيتين الدينية والدنيوية للعالم. الاختلاف بين هاتين الرؤيتين يتمثل في أن الأولى ترى العالم مغموراً بالمعنى الناتج عن اتصاله بقوة عليا وتبعيته لها، بينما تراه الثانية خالياً بذاته من المعنى ومن أعاجيب القوى الخفية. لذلك وصف عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر عصر الحداثة بأنه عصر انفكاك سحر العالم بفعل التفسير العلمي التجريبي لظواهر الطبيعة والمجتمع. التعارض بين النظرتين هو حصيلة تقديرات فلسفية متناقضة لأصل الحقيقة وسبل بلوغها وأفق الوعي والفعل الإنسانيين. ظهر تحدي الحداثة، كما هو معروف، في الغرب وفرض على المسيحية سحب هيمنتها (المادية والروحية) عن مؤسسات المجتمع المدني، وفصل المجال الخاص عن المجال العام، وتراجع المعيار الشمولي المطلق للمعارف والقيم إزاء تعدد المعايير ونسبيتها. وما زال تحدي الحداثة للكنيسة قائماً إلى يومنا هذا، رغم انحسار دورها في العالم الغربي. كذلك ما أنفك هذا التحدي يفرض نفسه على الإسلام منذ قرن ونصف دون أن يبلغ نقطة حاسمة نتخيل أنه لو بلغها فلن تكون من داخل أفق الحداثة بصيغتها الكلاسيكية، ولا من داخل المنظور التقليدي للإسلام. لذلك يمكن اعتبار الصورة المستقبلية للإسلام دليلاً على إمكانية ما بعد حداثية تنتمي إلى عصر لاحق للحداثة زمنياً ونظرياً. وهي إمكانية تخالف مسلمات الحداثة حول التفكير الميتافيزيقي والمعرفة الموضوعية ومفهوم التقدم الخطي والتاريخ العالمي الشامل والمركزية الأوربية، أي المسلمات التي درج على التشكيك بها فكر ما بعد الحداثة الميال إلى التعددية الثقافية واللامقايسة والاختلاف.

إن تحدي الحداثة من حيث كونه توتراً مكشوفاً بين رؤيتين متناقضتين ليس تحدياً وافداً ولا غريباً على الإسلام التاريخي الذي شهدت فتراته الخصبة ثقافياً تجليات "بدائية" له، متمثلة في الانقسام بين أهل الحديث وأهل الرأي، وبين دعاة النقل والتقليد ودعاة العقل والاجتهاد، وبين الفقهاء التقليديين والفلاسفة وأصحاب النزعة الإنسانية. ذلك التحدي وجد له عند بن رشد في >فصل المقال< تسوية رائدة حين صرح بازدواج الحقيقة واتصال وتوافق وجهها الشرعي مع وجهها الفلسفي رغم اختلاف منطقهما وأدواتهما. لكن أمر العلاقة بين الديني والدنيوي، والرسالة الإلهية والفهم الإنساني ما زال الشغل الشاغل للفكر الإسلامي المعاصر الذي اقترن رفضه للنموذج أو للنماذج العلمانية بنزوع محافظ في تصور علاقة النص بالواقع، وفي استبعاد الجمع بين الإيمان وحق التفكير والنقد. لهذا السبب تم توظيف الإسلام المعاصر ليكون، حيناً، أيديولوجية للأسلمة الشاملة لأنماط الحياة والمعارف، وحيناً آخر، نموذجاً طوباوياً يتوخى غايات مثالية منفصلة عن قضايا الواقع الملموسة. وفي حين أن أي دور حضاري ممكن للإسلام يعتمد على تفاعله مع السياق التاريخي المعاصر، معرفياً وعلمياً واقتصادياً وسياسياً، نجد أن التعامل الانتقائي والنفعي مع منتجات الحضارة الحديثة هو السائد عملياً. وفي هذا دليل ليس فقط على ظاهرة النسيان أو التغافل عن السياق التاريخي العام الذي يحكم الإسلام

بشروطه، وإنما أيضاً على حالة إسلامية عامة قائمة على التباين بين الفكرة المسطرة في النص والممارسة الإنسانية الفعلية. النقطة الأخيرة تشكل موضوع هذه الورقة التي تفترض أن عدم التطابق بين فكرة الدين وواقعه لا يمثل حالة ظرفية عابرة، وأن تشخيصه يتطلب استخلاص دلالته النظرية والعملية. على هذا الأساس ستتناول الورقة ثلاث مسائل هي: دلالة القول إن مجتمعاتنا هي مجتمعات تراثية، دلالة وحدة النص وتعدد تأويلاته، واستقلالية التجربة الإنسانية عن النص.

أولاً، يصف بعض المفكرين مجتمعاتنا بأنها مجتمعات تراثية، تتمحور صيرورتها حول نص مؤسس، وينشدّ أفقها إلى حقيقة انبثقت، مرة واحدة وإلى الأبد، في لحظة من لحظات الماضي. ويعتبر هذا البعض أن التمحور حول نص مرجعي راسخ، واقتفاء أثر ماض لا يكف عن بسط سلطته على كل آن من آنات الحاضر والمستقبل، هو امتياز لمجتمعاتنا ولثقافتنا التي حافظت على استمراريتها التاريخية متجنبة الانقطاع في صيرورتها المتواترة والانحراف عن أصلها الأول والابتعاد عن هويتها الموروثة. فامتياز مجتمعات كهذه إنما ينبع من نزعتها الماضوية التي رغم تباين أشكال التعبير عنها بين الاعتدال والتطرف، تلتقي في إقرار التبعية لنموذج جاهز أو لمسلمات ثابتة ثباتاً مطلقاً. والنموذج الجاهز يقبل المقارنة بعالم الأفكار والمثل والأشكال الأفلاطونية التي تسبق الحقائق الوضعية، وتسمو بفعل تعاليها وثباتها عن سواها من عناصر العالم المحسوس المحكومة بالحركة والتغير المرادفان للتحلل والفساد.

أما المسلمات الثابتة فتوحي بأن المعرفة تتحصل من النقل وتقليد الأولين لا من العقل المستقل ببراهينه ومعقولاته، من الشرح والتفسير لا من الاجتهاد والاكتشاف، من تكرار الأصل لا من مخالفته (رغم إن كل تكرار هو في حقيقته اختلاف)، من الأسماء والكليات لا من الحقائق الوضعية والجزئيات. ولأن النزعة الماضوية تنطلق من مبدأ الهوية والتطابق المعارض وجوباً أو جوازاً للحس التاريخي، فإنها تبالغ في وحدة وتماسك الظاهرة الإسلامية عبر التاريخ، وتتداول افتراضاً خاطئاً مفاده أن المجتمعات الحديثة، الغربية على وجه التحديد، هي مجتمعات منقطعة عن ماضيها تمام الانقطاع.

إن القول بأن الحضارة الإسلامية نتجت عن سلطة ومرجعية النص الديني هو قول صحيح جزئياً إذا أخذنا في الاعتبار الدور التاريخي للنص في تكوين الثقافة والعقل الإسلاميين، وقيمته الوصفية والمعيارية في تفسير الدوافع والممارسات. لكنه، وهذا سبب انتقادنا له، يضمر مسلمة جوهرية تغري بتصور الحضارة كسياق مغلق ومكتف بذاته، وتتجاهل عوامل التفاعل والتطور والنقلات الحاسمة والتحولات الجذرية فتصادر الجديد باسم القديم، وتزيح الاختلاف المتحقق في كل لحظة تاريخية إلى مجال الأعراض الثانوية والمظاهر الزائلة. وتصبح الخصوصية الحضارية المحصلة من تضافر عوامل الموروث الثقافي والتقاليد، العامل الجغرافي وأنماط الحياة والإنتاج، أشبه بحقيقة قدرية تختزل الصيرورة والتبدل في غاية معطاة سلفاً. كذلك فإنها لا تنصف المجتمعات الغربية

الحديثة حين تصورها مغرقة بروح مادية، وتائهة في حركة تاريخية تصنعها إرادة الأفراد والجماعات وفق غايات عدمية أو مجهولة. في واقع الأمر، إن المجتمعات الغربية التي ما عادت تنوء تحت ثقل الماضي كما هو حال بالنسبة للمجتمعات المسماة تراثية، لا تنبذ ماضيها بل تتعامل معه بمنظور نسبي جدلي يستوعب لحظات التجاوز والاستمرارية، والنفي والاحتواء، والنقلة والاعتماد ليقيم حدوداً وفواصل متغيرة بل و"سائبة" بين أبعاد الزمن، وحواراً دائماً بينها ضمن فضاء رمزي ومعرفي وأخلاقي مفتوح.

أخيرا، فالقول بأن الماضي مصدر المعرفة التي هي نقل وتأويل وليس إبداعا وتفكيرا، يوفر، دون شك، للمجتمعات "التراثية" حالة مرغوبة من الاطمئنان الناتج عن التواصل الذاتي وصيانة الهوية والأصالة، وينقذها من الاغتراب في عالم معقد زاخر بالتناقض والتغير. من الناحية المنهجية، نشير إلى إن قولاً كهذا يهيئ المقدمة المطلوبة للمنهج التأويلي أو التفهمي. ولا نعني هنا بالمنهج طريقة محددة لقراءة وضبط النصوص الدينية والدنيوية من خلال التفسير وفقه اللغة التاريخي، بل نظرية فلسفية لتفسير الفعل الإنساني والوجود التاريخي من منطلق التشكيك بجدوى المناهج الموضوعية والنزعات الوضعية في العلوم الاجتماعية (علوم الإنسان، علوم الروح). يقرأ المنهج التأويلي الواقع والتاريخ والمعرفة من زاوية القصد الذاتي مقابل الشروط الحتمية والعلاقات البنيوية والقوانين التاريخية العامة. ويركز على المعنى كقيمة فائضة تغمر روح الجماعة، وتميز ثقافة ما عن سواها من الثقافات. والمعنى عندنا، كما يريده العقل اللاهوتي، مبذول لكونه دليل إرادة خالقة وليس صنيع الفعل والعقل الإنسانيين.

ثانياً، إن علاقة النص المقدس بالعالم هي علاقة متبادلة لا تحمل إجابات جاهزة فقط، وإنما تثير أسئلة عويصة والتباسات محيرة. فلئن كان النص المقدس (ممثلاً بالقرآن في حالة مجتمعاتنا) مجموعة جمل وعبارات يحفظها المؤمنون ويرددونها في اجتماعهم وخلوتهم، ومنظومة شاملة من القواعد والأصول الموجهة للنوايا والأفعال، فهو أيضاً، على مستوى الفهم والتعقّل، موضوع جدل واجتهاد. لذلك فوجود النص الواحد المسلَّم به لفظياً لم يحل دون تصارع التأويلات، وتنافس التفسيرات، وتنابذ التصورات والترجمات حول دلالته ومغزاه. وهذه حقيقة تاريخية أكيدة، فتحت ظل النص القرآني الواحد، توالدت وتكاثرت الفرق والأحزاب والملل والطوائف التي استمدت من النص شرعيتها وشعاراتها. ووجودها بتلك الكثرة والتنوع يؤكد دور الظروف والمصالح المستقلة نسبياً عن النص في تحويل حقيقته إلى معطى اسمي، كما يدحض، في الوقت نفسه، ادعاء أي منها باحتكار حقيقة النص وفق مبدأ الفرقة الناجية الذي جاء في حديث نبوي مفاده "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النار إلا واحدة، قيل: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي". (محمد عابد الجابري وحسن حنفي "حوار المشرق والمغرب" ص 32). لكننا نعرف أنه لم تقم فرقة من هذه الفرق "الضالة" دون سند أو دليل يحيل إلى سيرة الرسول والصحابة، ناهيكم عن النص القرآني.

كذلك فوجود الفرق والأحزاب والمذاهب المتنازعة يفضي إلى قضية أوسع تتعلق بشروط قراءة النص، حيث إن التسليم بكونه مرجعاً نهائياً للتفكير لا يتناقض مع دور المفسِّر ولا يلغيه، بل بالعكس إنه يفترضه ويعتمد عليه. لذلك مثلاً تحدث محمد أركون في حوار له مع أدونيس نشر في مجلة مواقف (العدد 54/ 1988)، عن وجود نصين أول وثان. يتسامى أحدهما (وهو النص التأسيسي) نحو المطلق، بينما يتقيد الثاني (وهو النص الفرعي المفسِّر) بشروط نسبية متغيرة. تقرير تمايز مجالي هذين النصين المرتبطين بعلاقة اعتماد متبادل، يتطلب امتلاك حس تاريخي يرى النص وتأويلاته ضمن سياقات اجتماعية وسياسية وفكرية ومعرفية محددة، دون أن يتجاهل بالطبع فعل النص وتأويلاته المتعددة في تشكيل ذلك السياق. فمعنى النص الأول يتوالد من تأويلاته التي لا تنفصل عن السياقات الخارجية والذاتية لإنتاجها وتداولها. من هذه العملية التي تحيل فيها عناصر التحول إلى عناصر الثبات، والأسباب الملموسة إلى الغايات المثالية، والجزئيات إلى الكليات، تتبع حياة النص الأول وقيمة قراءاته وتأويلاته. وعكس ذلك، فمن العجز عن إدراك جدلها المنفتح ينجم استقطاب سكوني بين النص والواقع، والفكرة وحالات تحققها، وعالم السماء وعالم الأرض، استقطاب هيمن على الثقافة الإسلامية منذ إغلاق باب الاجتهاد في بداية القرن الرابع الهجري (القرن العاشر الميلادي) فدشن مرحلة سبات فكري طويل لم تفق منها ثقافتنا رغم جهود مصلحي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لعل المثال الأوضح على حدود النص ومحدوديته يتجلى في علاقته بالسلطة السياسية. حسب ملاحظة ابن خلدون، انفصل في وقت مبكر من تاريخ الدولة الإسلامية مفهوم الخلافة الحقيقية عن الخلافة الظاهرية، حيث تتوفر الأولى على ما ينبغي أن يكون عليه حكم أمة المسلمين، بينما تعكس الثانية حالة الحكم كما هو بالفعل. حصل ذلك الانفصال تدريجياً، فبعد أن كان الوازع الديني هو السائد في دولة المدينة خلال حكم الرسول والخلفاء الراشدين، انقلب الأمر لاحقاً "عصبية وسيفاً"، والتبست الخلافة والملك، ثم تلاشت "معاني الخلافة ولم يبقَ إلا اسمها، وصار الأمر ملكاً بحتاً" (المقدمة ص 369). وما كان ممكناً تدارك تلك النتيجة بحكم تحول العرب إلى العمران المدني وأخذهم عن الفرس الساسانيين تقاليد السياسة العقلية التي تقوم على "حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار" (المقدمة ص 338). على ما في هذه السياسة من إيجابيات، فإنها تظل دون منزلة الخلافة التي هي النموذج الأسمى للحكم، كذلك فإنها مهما تطورت لا يمكن أن تنقلب عملياً إلى خلافة. وإمكانية انقلاب كهذا قائمة من حيث المبدأ، لكن تحققها يتطلب، برأي ابن خلدون، حدوث معجزة تفوق طاقة البشر كبعث نبي جديد مثلاً. ولذلك استنتج عبدالله العروي من تأمله لهذه المسألة أن الانقلاب المذكور لن يحصل أبداً "اعتماداً على طبيعة البشر وحدها" (ع. العروي "مفهوم الدولة" ص 96). إن حصوله بقوة خارجية أو ما فوق طبيعية سوف لا يمنحه، كما نعتقد، صفة الدوام، لأن الأمر يتعلق أساساً بالوضع البشري الناقص

والمتناقض حكماً. في الاتجاه نفسه، ذهب المفكر المغربي محمد عابد الجابري في تحليله للعقل السياسي العربي، الذي يرادف العقل الإسلامي في الفترة المدروسة، إلى كونه حصيلة امتزاج وتعايش تقاليد ومفاهيم حكم مختلفة. صنفها الجابري ضمن محددات ثلاثة هي: العقيدة والقبيلة والغنيمة. والمقصود هنا العامل الديني بوصفه وازعاً أخلاقياً وفكرة مثالية، والعاملان الاجتماعي والاقتصادي بوصفهما تجسيدين لاعتبارات دنيوية بحتة تجتمع حول العصبية القبلية والمصلحة الاقتصادية.

ثالثاً، من تقرير الافتراق الدائم بين النص والتاريخ يمكن اعتبار حقيقة النص المقدس قائمة في عالم مثالي لا يتجلى إلا بقوة التجريد أو بفعل المساجلة البلاغية. أما من الناحية الفعلية، فتلك الحقيقة المتجسدة ظاهرياً في وحدة النص الشامل والكامل تستند على التجربة الإنسانية بوصفها عالماً مستقلاً للفكر وللممارسة. من دون تجربة إنسانية محددة بالزمان والمكان تفقد حقيقة النص شرطيها المنطقي والمعرفي، فهي لا تحوز أية أسبقية أو مرجعية حين يتم تقديمها على أنها مكتفية بنفسها أصلاً؛ ولا تكتسب أي مضمون معقول أو معنى مفهوم حين يتم عزلها عن الذات المفسِّرة التي تضطلع بإدراكها وتطويعها لمداركها وغاياتها. من زاوية النظر هذه يغدو الأصل تابعاً، والفرع التابع أصلاً في سياق أدوار متبادلة ومتداخلة جزئياً، أدوار لا تقبل احتواء أحدها للآخر عبر الإسقاط أو الاختزال.

في "لعبة" الأدوار المتبادلة هذه لا تتطابق التجربة الإنسانية مع فكرتها المثالية المستلة من نص مؤسس أو من تقاليد مسترجعة من الماضي في أطر مثالية قد تكون أقرب إلى الوهم من الحقيقة. فالعلاقة بين الوجود والفكرة أو بين الحاضر والماضي هي علاقة تباعد واختلاف تجعل من تقليد الأصل المفترض انحرافاً عن مساره، ومن تكراره مغايرة لفحواه، ومن تذكره نسياناً لأبعاده. وهذا ما تعجز عن فهمه الحركات الأصولية التي تتوسل بظاهر النص خلاصاً سهلاً من "القفص الحديدي" للتاريخ. وهو، في المقابل، ما يعيه، بدرجات متفاوتة، الإسلام المعتدل الذي ينأى بنفسه عن المغالاة والتطرف دون أن يجتهد بما يكفي لتعيين مواضع الفصل والوصل بين الدين والدنيا التي هي ليست مجرد كلمة ذات دلالة عامة وثابتة، وإنما واقع تاريخي ومعرفي ملموس ومحفوف بالتغير والتعقيدات. بدلاً من الاجتهاد في أمور الدنيا ينحو أغلب رجال الدين المعاصرين منحاً محافظاً يهدف أساساً إلى ضمان الإجماع على أصول الدين وشعائره ومؤسساته، فيرثون بذلك وظيفة من سبقهم في العصور السالفة الذين ساوموا السلطة السياسية التي، حتى وإن حكمت بمقتضى الشريعة، تظل مصدر التحدي الأول لطوباهم المتمثلة بدولة الخلافة الحقة. وإذا نبذ بعضهم الدور المحافظ لرجل الدين، فمن أجل الدخول إلى معترك العمل السياسي النضالي الذي يؤجل هو الآخر لحظة التفكير والاجتهاد.

علاوة على ذلك، فإن افتراض تطابق الفكرة والوجود، أو النص والحياة يدخل التفكير في حلقة مفرغة من التبرير والاجترار يتلازم فيها الحرص على التماسك الداخلي لنظام معتقدات يراد له أن يكون مغلقاً، مع تعسف وقلب وتشويه لمعطيات الواقع. وتلك

سمة مميزة للأيديولوجيا حيث يسير القسر والاستبداد يداً بيد مع إنكار حالة النفوس والأشياء، مثلما تظهره تجارب النظم التي تدعي أنها إسلامية. والمفارقة هنا أن الفكر الديني المسيّس يرفض الاعتراف بطابعه الأيديولوجي، لأن الأيديولوجيا بالنسبة له ذات مضمون دنيوي بحت، يخدم قضايا آنية ومصالح عابرة.

أخيراً، فكل ما تطرقنا إليه أعلاه حول استقلالية التجربة الإنسانية، وجدل الفعل والنص، وتوتر الذات الحرة إزاء السلطة المفروضة عليها من الخارج، نجده مشخصاً في مسرحية "ست شخصيات تبحث عن مؤلف" للكاتب الإيطالي لويجي بيراندييللو. تصوّر المسرحية موقفاً افتراضياً موحياً: ست شخصيات (باحثة عن مؤلف يكتب تجربتها، ونص يحتوي صراعها، ومعنى يلخص حالتها،) تقتحم مسرحاً لتعرض حكايتها على خشبته. يفاجئ المخرج بالمجموعة الغريبة، ويضطر لوقف التمرينات التي كان يجريها مع ممثليه، ويحاول عبثاً إقناعها بترك المكان. لكن المجموعة، التي هي عائلة مكونة من أب وأم وولدين وبنتين، تصرّ على البقاء وتحدي المخرج والممثلين مدعية إنها شخصيات ربما صنعها مؤلف مجهول لا تريد أن تعترف به ولا تحتاج إلى ذلك، شخصيات هي أكثر حقيقية من الأشخاص العاديين، وذلك تحديداً ما يحتاجه الفن ويتطلع إلى بلوغه. لأول وهلة، لم يقتنع المخرج بوجود شخصيات دون نص مكتوب يجسد ملامحها ويرسم مصائرها، ولم يتخيل أن يكون نص هذه الشخصيات المبتلاة بمصائرها البائسة كامن، كما أعلن الأب، في ثنايا نفسها ومتزامن مع حضورها وفعلها العفوي. بعد الاستماع إلى فصول من القصة المأساوية تلك العائلة الممزقة، يقرر المخرج أن يكون هو المؤلف المطلوب. فتبدأ الشخصيات ارتجال " أدوارها" على خشبة المسرح، ويتولى الملقِّن، بأمر من المخرج، تسجيل المشاهِد والحوارات واحداً تلو الآخر. فتنتبه الشخصيات إلى سوء فهم المخرج لحقيقتها، فبينما تريد هي أن تقدم نفسها كشخصيات مكتملة تتجاوز حدود الزمان والمكان على غرار الشخصيات الأدبية الخالدة، نظر المخرج إليها كمادة أولية ملهمة لأدوار مسرحية يؤديها ممثلون محترفون يتقمصون بمهارة ما هو مسطّر في نص جاهز، ويخضعون لإرادة المخرج تحركهم كالدمى وتملي عليهم سلطتها حين تشاء. التوتر الناشئ بين إرادة الشخصيات بحضور أصيل وإرادة المخرج بحضور منسوخ يشبه الظل، يطغى على مسرحية بيراندييللو الخالية من العقدة والمكتوبة ضمن النمط المعروف بمسرح داخل المسرح. ارتباطاً بموضوع هذه الورقة، توفر لنا المسرحية فرصة للاستطراد باتجاهين؛ أولاً، أن الشخصيات الست إذ تفعل فعلها دون تمثيل أو محاكاة، وتطلق حركتها دون تقليد أو مماهاة لنماذج سواها، وتمضي إلى نهايتها الوجودية المجهولة، تبدو أشبه بدالات سائبة أو قوى مدفوعة بزخم الحياة أو ممتحنة بعسرها. النص بالنسبة لها أمر ثانوي، إنه، بالأحرى، أثر بعدي وليس قبلياً يسجل سيرتها المتفردة والحرة من منظور المؤول أو الناسخ الذي هو ليس منظورها ولا شاغلها. هذه الشخصيات الست المنكودة تبدو على طرف نقيض من التمثيل بمعنييه

كتقمص لنموذج معد سلفاً كما يحدث عادة في المسرح التقليدي حيث يؤدي الممثلون أدواراً مرسومة على الورق أو في ذهن المخرج، وكقدرة للأفكار على إنتاج صور مجردة مطابقة للموجودات الفعلية. بهذا المعنى الثاني تطرح الشخصيات قضية اختلاف الأصل عن الصورة، أي إشكالية مفهوم التمثيل التي كان الفنان السوريالي البلجيكي رينيه ماغريت قد انتبه إليها في لوحته المشهورة "هذا ليس بغليون". ما فعله ماغريت حين وضع العبارة السابقة تحت صورة غليون هو تذكير الناظر إلى اللوحة بأمر بديهي هو إن ما يراه ليس غليوناً بل صورة غليون. هذه الملاحظة البديهية اتخذت لاحقاً نقطة انطلاق للتشكيك بمبدأ التمثيل القائم على المفاهيم أو على الصور التي تحجب الموضوع الممثَّل فيما هي تدعي التعبير عنه جوهراً أو ظاهراً. في مسرحية بيراندييللو نبلغ التشكيك بمبدأ التمثيل عن طريق معاكس: فلئن كانت رسالة ماغريت هي أن الصورة ليست واقعاً، فإن رسالة بيراندييللو هي أن الواقع، الذي تتكرر الإشارة إليه في المسرحية عدة مرات، ليس صورة أو حياة على المسرح.

الاستطراد الثاني هو أن الشخصيات الست التي تتمتع بحريتها وتفردها وعمقها ومأساتها، تبحث عن مؤلف يضع معنى لتجربتها لكي تتوافق حالتها مع وعيها، ويتكامل حاضرها مع ماضيها، ويتصل زمنها الخاص مع زمن الآخرين.

لكن المعنى المبتغى لا يستتب دون سلطة هي، في هذه الحالة، سلطة المؤلف التي يمارسها عبر توظيف النص ومعطيات التجربة الحية لأغراض تناسب فهمه وغاياته. نتيجة السلطة التي منحت له طوعاً، ينشب نزاع بينه وبين الشخصيات الباحثة عن معنى يوازي تجربتها الخاصة والمريرة. فهي، من ناحية، تريد مؤلفاً يصنع من فوضى حياتها حكاية متماسكة، لكنها، من الناحية الأخرى، لا تريد أن تصبح موضوعاً لسلطة المؤلف فتغترب عن نفسها. والنزاع على المعنى والحقيقة يعكس، في هذه الحالة، ثنائية أو تعددية مصادرهما، كما يتضمن زعزعة اليقين بالفكرة الواحدة، وإحراجه بالشك لغرض تخطي الحدود المسقطة عليه ودحض احتكاره من جانب واحد. التعددية تعني الصراع وإبقاء اليقين ضمن حدود ذاتية طالما أن كل جماعة تطمئن إلى ما تعتقده صحيحاً كما تذهب إحدى الآيات القرآنية، لذلك فهي، أي التعددية، تعني أيضاً ممكنات التعايش مع النقائض ضمن أفق مفتوح يفترض التمييز والتفريق بين مجالات الوجود والمعرفة والقيم.

بعبارة أخرى، فبقدر ما يوحي النص، الذي يعتبر تأسيسياً، بتعددية الواقع، توحي هذه الأخيرة بأحادية النص. والمطلوب هو وضع النص، كحامل للمعتقدات الروحية والشرائع الدينية، في مكانه المناسب، وإلا فسيصبح مبرراً قطعياً لنموذج شمولي يخلط السياسة باللاهوت ويعيق فرص نشوء مجتمع سياسي حديث يستمد شرعيته من الطابع الأفقي والمتأرجح للصراع. قد يتضمن الاعتراف بأن النص مقيد ونسبي خطراً على إجماع الأمة، لكن ينبغي علينا حينئذ مراجعة مفهومنا عن الأمة والإجماع لتخليصه من الاستخدام التعبوي والسياسي. وهذه إشكالية أساسية من إشكاليات السلطة في الفكر الإسلامي.

حول معنى ومضمون مفهومي "الفلسفة" و"الفيلسوف"

أ.د. نمير العاني

الاستاذ الدكتور نمير العاني، حاصل على شاهدتي دكتوراه في الفلسفة الحديثة كلاهما من جامعة سانت بطرسبورج الحكومية الروسية (جامعة لينينغراد سابقاً)، الاولى سنة 1971 موضوعها في (العلاقات الاجتماعية)، والثانية دكتوراه علوم في الفلسفة وهي أعلى شهادة تمنح في روسيا، سنة 1983 والموسومة (الديالكتيك المادي النظرية الاعم للتطور). عمل تدريسيا في قسم الفلسفة/ جامعة بغداد في سبعينات القرن الماضي، ومن ثم استاذا زائراً في جامعة عدن، خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وأخيرا استاذ كرسي الفلسفة في جامعة الدولة لتكنولوجيا المعلومات والعدسات والميكانيكا الدقيقة (إيتمو) في سانت بطرسبورج – روسيا الاتحادية، الى أن وصل السن القانوني للتقاعد عام 2002، ولكنه واصل العمل (كمتقاعد عامل) في الجامعة نفسها حتى الأول من كانون الثاني عام 2017 حيث استقال من عمله، وتفرغ تماما للبحث العلمي. لديه عدد كبير من الابحاث العلمية قاربت مئة بحث، فضلا عن عدد من الكتب والدراسات المنشور اغلبها باللغة الروسية، وللأسف الشديد.

تدعي الاسطورة الإغريقية بأن فيثاغورس هو أول من نطق بالكلمة الإغريقية "فيلوصوفيا" المركبة من كلمتي "فيلوص" والتي تعني "الصديق" او "الحبيب" و"صوفوص" والتي تقابلها بالعربية "الحكمة". ولكن لماذا الحديث يدور هنا عن حب الحكمة وليس عن الحكمة بعينها؟ الإسطورة تجيبنا على هذا السؤال بان فيثاغورس اعتبر الحكمة صناعة إلهية خالصة، بحيث لا يتبقى للإنسان في هذه الحالة إلاّ حبها، إلاّ التعلق بها وتقديسها. وفي مقابل ذلك نجد إن اول نص موثّق يصلنا ترد فيه كلمة "فيلسوف"، والتي تصبح بعد ذلك مصطلحاً، يعود إلى هيراقليطس الإفسوسي. ففي احدى الشذرات التي وصلتنا منه يعرّف هيراقليطس الفيلسوف كباحث في طبيعة واصول الأشياء. فالفيلسوف، إذن، هو كل من يدرس الأشياء ويفهمها وفق طبائعها الخاصة. ومن الجدير بالملاحظة أن ما أُخذ يعرف بالفلسفة لاحقاً كان لدى اوائل فلاسفة الطبيعة الإغريق تعاليم عن المادة الأولى التي تتكون منها كافة الأشياء، التي تنشأ عنها هذه الأخيرة عند ولادتها وتنحلّ اليها عند موتها. ولكن بعد تبلور مفهوم الفلسفة وتحوله إلى مصطلح نظري اخذ المفكرون المختلفون الذين أُسقطت عليهم من الآن فصاعداً تسمية الفلاسفة، اخذوا يضمنونه محتويات متمايزة. وإنني لن اجانب الحقيقة إن قلت بان كل فيلسوف له رؤيته الخاصة للفلسفة ويفهم موضوعها كحقل معرفي على طريقته (او على طريقة المدرسة

الفلسفية التي ينتمي إليها). فمن وجهة نظر بارمينيدس وبقية رواد المدرسة الإيلية وكذلك إفلاطون تصبح الفلسفة معرفة عن الواحد الأحد، الموحد غير المتجزء، الثابت، الأزلي الخالد والمطلق. اما ارسطوطاليس فيحدد موضوع الفلسفة بالوجود بشكل عام. إن الفلسفة، او ما يدعوه ارسطو بـ"الفلسفة الأولى"، تمييزاً لها عن "الفلسفة الثانية"، اي علم الطبيعة (الفيزياء)، هي، وفق تصوره، تعاليم عن الموجود كموجود بحد ذاته، أي عن العلل الأولى او مبادئ الأشياء. في حين إن سقراط، وبخلاف من تقدم ذكره، يقوم بإختزال موضوع الفلسفة وذلك بإقصاره على الإنسان. فالفلسفة في رأيه ليست تعاليم عن جوهر العالم، والذي هو سر إلهي لا يمكن سبر غوره، بل هي تعاليم عن الإنسان وطبيعته ومعنى حياته وعن الفضيلة كشكل اعلى يتجلى فيه وجوده. ويحذو سقراط هنا حذو السوفسطائيين الأقدمين الذين حوّلوا مركز ثقل الفلسفة وقضيتها المركزية من العالم (الوجود بشكل عام) إلى الإنسان (الوجود الإنساني).

من الجهة الأخرى نجد ان الإفلاطونية المحدثة تقوم بتعزيز وتطوير الأساس الغيبي للفلسفة الذي اضفاه عليها فيثاغورس ومدرسته. فوفق مؤسس هذا المذهب امينيوس سقاص وتلميذه إفلوطين ومدرسة هذا الأخير تصبح الفلسفة تعاليم عن المبدأ الإلهي الواحد المتعالي اللانهائي السرمدي، والذي يفيض من ذاته كل شيء من الأكمل إلى الأنقص. وبهذا تحديداً تصبح الإفلاطونية المحدثة واحدة من اهم مناهل الفلسفة المسيحية، وكذلك بعض تيارات الفلسفة الإسلامية في العصر الوسيط. وفي ضوء ذلك تصبح الفلسفة تعاليم عن الجوهر الآلهي. بهذه الصورة يتم التخلي كلياً في هذه الفلسفات عن فكرتي المركزية الكونية والمركزية البشرية اللتين ميزتا اهم تيارات الفلسفة الإغريقية واستبدالهما بفكرة المركزية الإلهية.

ولم يبدأ التخلي تدريجياً عن فكرة المركزية الإلهية وعلمنة موضوع الفلسفة مجدداً، بل وأنسنته في الفكر الفلسفي الأوربي، إلاّ مع عصر النهضة. ويتوطد هذا المنحى في الفلسفة اكثر في العصر الحديث. فرينيه ديكارت، مثلاً، يستلهم التعريف الأرسطي للفلسفة حين يحدد موضوعها بالبحث في العلل الأولى والكشف عن المبادئ الأولية للأشياء. إنه في "مبادئ الفلسفة"، أو بالأحرى في رسالته إلى مترجمها الفرنسي، يكتب: "إن كلمة الفلسفة تعني التعامل مع الحكمة"، اما "الحكمة فتعني ليس التعقل في الأعمال وحسب، بل والمعرفة الكاملة ايضاً لكل ما يستطيع الإنسان إدراكه؛ إن هذه المعرفة هي التي توجه حياتنا وتؤمن لنا الصحة والاكتشافات في كافة الفنون. وفي سبيل ان يكون بمقدور هذه المعرفة النهوض بكل ذلك ينبغي لها ان تكون مستخلصة من العلل الأولى بتلك الصورة التي تمكن من يسعى إلى امتلاكها (والتفلسف يعني في حقيقته الفوز بهذه المعرفة) أن يبدأ البحث في هذه العلل الأولى والتي تسمى بالمبادئ الأولية"(1).

إلاّ إن واضع اصول الفلسفة الكلاسيكية الألمانية عمانؤيل كانت فضل ان ينحو منحى ارسطو بصورة اخرى حين شطر الفلسفة إلى فلسفة نظرية وفلسفة عملية، مؤكداً، بخلاف ارسطو، على إن الفلسفة النظرية هي وحدها التي تمتلك موضوعها في المجال المعرفي.

كما ويرى (كانت) إن المهمة الأساسية لهذه الفلسفة ووظيفتها الرئيسية تتلخص في وضع حدود للمعرفة بغية الوقاية من الأوهام، وذلك من خلال نقد القدرات المعرفية. إنه يكتب في هذا الخصوص في "نقد العقل الخالص" ما يلي: "إن الفائدة الكبرى، بل والوحيدة لأي من فلسفات العقل الخالص هي سلبية فقط: إن فلسفة العقل الخالص لا تشكل اداةً للتوسع، بل هي مادة لتحديد الحدود، وبدلاً من إستكشاف الحقيقة، فإنها تؤدي خدمة متواضعة، ألا وهي الوقاية من الأوهام" (2). ومن الجهة الأخرى، يتمركز موضوع الفلسفة العملية في المجال الأخلاقي، ولذا فإن المهمة الأساسية لهذه الفلسفة، كما يحددها (كانت)، تتلخص في بلورة أو صياغة القانون الأخلاقي الأعلى.

اما الرائد الأشهر للفلسفة الكلاسيكية الألمانية جيورج ويلهلم فريدريك هيجل، فيرى إن الفلسفة تتطابق في موضوعها مع الدين، لأن الموضوع في كلا المجالين هو الحقيقة (3). إنه يعرّف الفلسفة "بشكل عام كـ دراسة متفكرة للأشياء" (4)، نظراً لأن "التفكير قبل كل شيء يحوي في ذاته بشكل عام مبدأ (نحن نردد هنا هذه الكلمة بمعنى البداية ايضاً) الفلسفة ..." (5). ولهذا "اصبحوا يُسمون فلسفةً كل معرفة تجد موضوعها في إدراك المعيار الثابت وكذلك الأعم في عالم الفرديات التجريبية، في دراسة الضرورة، القانون في ما يبدو فوضى في الكثرة اللامتناهية للمصادفات، اي المعرفة التي تستمد مضمونها من تأملها الخاص لتصورات الخارجي والداخلي في الطبيعة المقابلة، وكذا في الروح المقابل وفي القلب الإنساني" (6). وفي ضوء ذلك يذهب هيجل إلى القول بان "الفلسفة تمتلك نقطة بدايتها في التجربة، في الوعي التفكيري المباشر. إن التفكير، المثار بواسطة التجربة كمثير، في مجراه اللاحق يرتقي فوق الوعي الطبيعي الحسي المتفحص، متحولاً إلى مجاله الخاص، الخالص والخالي من الشوائب، واضعاً نفسه من خلال ذلك في البداية كعلاقة جانبية سلبية مع نقطة بدايته. إنه بدءاً يجد قناعته في ذاته، في فكرة الجوهر الأعم لهذه الظواهر؛ إن هذه الفكرة (المطلق، الإله) من الممكن ان تكون فكرة مجردة في الكثير او القليل" (7). وعليه يصبح من الواضح لماذا إن مهمة الفلسفة تتلخص، وفق هيجل، بإدراك "ما هو موجود..."، لأن ما هو موجود هو العقل" (8). اما هدف الفلسفة، كما يراه هذا الفيلسوف فهو "طرد اللامبالاة ومعرفة ضرورة الأشياء، بحيث الآخر يصبح معارضاً لما هو آخر بالنسبة له" (9). بهذه الصورة ينتهي مؤسس المثالية المطلقة إلى فهم الفلسفة كالتجسيد الأرفع للمطلق، اي كذلك الشكل الأرقى لوجود هذا الأخير، والذي فيه يدرك المطلق جوهره بصورة كاملة وكلية.

ويختلف كارل ماركس وفريدريك إنجلز بصورة جوهرية مع هيجل ومن سبقه في فهم طبيعة الفلسفة وموضوعها. فالفلسفة ليست علماً يقف فوق بقية العلوم ويملي عليها احكامها وتصوراتها. إن موضوع الفلسفة يتلخص، كما يراه مؤسسا المادية الجدلية والتأريخية، في الرابطة العامة لظواهر الواقع. إنهما يعرّفا فلسفتهما كتعاليم عن القوانين الأعم للطبيعة والمجتمع والمعرفة. إن هذه المعرفة التي، كما يقول إنجلز، تعمم المعطيات الأحدث للعلم، "لم تعد بحاجة إلى

اي فلسفة تقوم فوق سائر العلوم الأخرى''. وهذا امر مفهوم، لأن الحاجة إلى ''علم خاص عن هذه الرابطة الأعم'' ستسقط حالاً، عندما يأخذ كل علم مستقل بالكشف عن وتحديد المكانة التي يحتلها ''في الرابطة الأعم للأشياء والمعارف عن الأشياء''. وآنذاك لن يتبقى من الفلسفة السابقة سوى التعاليم عن التفكير وقوانينه – المنطق الصوري والديالكتيك(10).

إن الفلاسفة الوضعيين كذلك يزعمون بان فلسفتهم هي الأخرى ذات صلة بالعلم، بل ويقدمونها كفلسفة للعلم بعينه. إنهم لا يكتفون برد كل الفلسفة إلى فلسفة العلم، إذ لا يعترفون بوجود فلسفة سواها، مصورين إياها بحد ذاتها كعلم وحسب، بل ويقومون باختزال موضوعها وذلك بإقصاره على التحليل المنطقمنهجي للغة العلم.

إن التمايز الجوهري بين التصورات التي اوردتها آنفاً عن الفلسفة وموضوعها يبدو جلياً، ولكن على الرغم من ذلك هناك، في تقديري، ما هو مشترك وجامع بين غالبية هذه التصورات والذي يتمثل، كما أرى، في الاعتراف بعقلانية الفلسفة ومعقولية موضوعها. وبالفعل، إن غالبية الفلاسفة الذين مرّ ذكرهم لا يشكون في إمكانية إدراك موضوع الفلسفة وفهمه بواسطة العقل البشري، معلنين من خلال ذلك الفلسفة معرفةً عقلانيةً. غير أننا وبالضد منهم نجد عدداً لا يستهان به (ولو هو اقل منهم بكثير) من الفلاسفة يذهب مذهباً مغايراً لذلك تماماً، حين يؤكد على أن العقل الإنساني عاجز عن إدراك وفهم موضوع الفلسفة لأنه موضوع غير معقول اصلاً. ومن بين هؤلاء من الممكن ان اشير إلى رواد فلسفة الحياة الفلاسفة الألمان آرثور شوبنهاور وفريدريك نيتشه وويلهلم دلتاي وجيورج سيمّل والفيلسوف الفرنسي هنري- لويس برجسون وآخرين ممن إعتبروا الحياة الموضوع الحقيقي في الفلسفة، مصورين إياها في الوقت نفسه كبداية مطلقة ولا عقلانية للوجود. فالحياة من وجهة نظرهم لا يمكن إدراكها وفهمها بواسطة العقل، ومن الممكن الكشف عن مكنونها حدسياً بواسطة المعاناة فقط.

وإلى دائرة اللاعقلانيين في فهم الفلسفة وموضوعها ينتمي الفيلسوف واللاهوتي الدانماركي سورين كيركيجارد، الذي رفض الفلسفة التأملية السابقة لنزعها الطابع الشخصاني عن موضوعها، معتقداً بان الفلسفة لا يمكن ان تنطلق من او تصدر عن بداية غير شخصانية. وبهذا، فإن الموضوع الأصيل للفلسفة لا يمكن ان يكون، في رأيه، إلاّ الشخصية الإنسانية، أو، بتعبير أدق، طريقة وجودها. وبكلمات اخرى، إن هذا الموضوع ما هو في الحقيقة سوى وجود الموحد الواحد والذي يفهم به كيركيجارد ''الأنا الحقة''. وبما ان اساس الشخصية الإنسانية، وإذن، جوهرها يتمثل في ما يدعوه هذا الفيلسوف بـ''الإكزيستنتيا'' (''الوجود'')، لذا، فإن هذه الأخيرة تحديداً هي التي تؤلف الموضوع الحقيقي والوحيد للفلسفة. والإكزيستنتيا هذه ذات طبيعة لا عقلانية لأن في اساسها يقوم اعتقاد غير معقول كـ''ولع اعلى في الإنسان''. وبسبب ذلك لا يمكن إدراكها والكشف عن مكنونها إلا عبر المعاناة، إلا عبر المشاعر العميقة المؤثرة والانفعالات.

وتستلهم الفلسفة الوجودية افكار كيركيجارد هذه وتعتمد تصوره وفهمه لموضوع الفلسفة

ووظيفتها. فوفق تصور احد مؤسسَيْ الوجودية الألمانية كارل ياسبرس إن اي معرفة عقلانية ما هي في الواقع إلاّ "شفرةً للوجود"، اي تعبير او تجسيد استعاري للمعنى الحقيقي للوجود ولمضمونه المتمثل بالإكزيستنتيا اللاعقلانية. إن الوظيفة الأساسية للفلسفة تتلخص، في رأيه، في حل الشفرة المذكورة والكشف عن هذا المعنى وتحديد هذا المضمون، الأمر الذي لا يمكن ان يتم إلاّ بواسطة معاناة الفرد المستقل ومن خلالها. وفي ضوء ذلك يعرّف ياسبرس الفلسفة الوجودية كذلك التفكير الذي "لا يدرك الأشياء، بل يستوضح ويستكشف الوجود في الإنسان" (11).

وهكذا نرى أن فهم الفلسفة وموضوعها يتميز بتنوع وتباين كبيرين في وجهات النظر، تنوع وتباين يجيزان لي ان اعيد واكرر ما سبق وان اكدته آنفاً من ان لكل فيلسوف، او لكل مدرسة فلسفية في الأقل، تصوراتهم الخاصة عن الفلسفة وموضوعها. ومن هنا اخلص إلى إستنتاجين:

الأول، يتلخص في ان فهم موضوع ووظيفة الفلسفة يتميز بطابع تاريخي، حيث نجده يتغير في مجرى تطور الفكر الفلسفي بالإرتباط مع تغير الظروف الإجتماعية لوجود الناس، اي مع تغير انظمة علاقاتهم الإجتماعية. إن هذا الأمر يجد تفسيره في ان موضوع ومضمون الفلسفة لا يتناسبا شكلياً مع الظروف والعلاقات المذكورة وحسب، بل ويقومان بعكسهما وتجسيدهما بصورة مكثفة بهذا القدر او ذاك. وفي ضوء هذه الحقيقة يصبح من الواضح والمفهوم لماذا ذهب هيجل إلى القول بان الفلسفة هي "الزمن المدرك في الفكرة" (12)، ولماذا ماركس قد اكد على "ان كل فلسفة اصيلة ما هي إلا الجوهر الروحي لزمانها"(13). وفي السياق نفسه نجد إن فرنسيس بيكون كان قد قال قبلهما بـ"ان الحقيقة بنتُ زمانها"(14). اما الاستنتاج الثاني، فمفاده هو إن الفلسفة، وبخلاف العلم الذي هو ذو طبيعة احادية، تتميز بالتعددية لأن مشكلاتها غير قابلة للحل بطريقة واحدة وبشكل نهائي. فكل يصوغ هذه المشكلات ويحلها وفق ما تمليه عليه المنطلقات الأساسية والمضمون العام للنظام الفلسفي الذي ينضوي تحت لوائه او يقوم هو شخصياً ببنائه. إن التعددية كخاصية مميزة للفلسفة هي التي تتيح إمكانية إضفاء طابع قومي او وطني عليها. فبخلاف العلم الذي بحكم احاديته لا يمكن ان يكتسب دلالة قومية او ان يتمتع بطابع وطني، نجد ان الفلسفة بحكم تعدديتها تستطيع انْ تمتلك صفة قومية او وطنية. وبالفعل، إننا في الوقت الذي لا يمكن ان نميز فيه فيزياء إنجليزية او كيمياء عربية، نستطيع ان نتحدث فيه عن فلسفة إنجليزية او فلسفة عربية.

هذا وإن حاولنا ان نعمم التصورات الكثيرة عن الفلسفة وموضوعها، والتي اورد في اعلاه جزءٍ منها، فبإمكاننا، عندئذٍ، ان نصوغَ تصوراً اعلى تجريديةً لهما، يذهب إلى تعريف الفلسفة كتلك التعاليم الشاملة عن العالم ككل موحد على نفسه وعن موقع الإنسان فيه. ومن هذا التعريف سانطلق في تحديدي لمضمون مصطلح "الفيلسوف". إنني أميّز ثلاثة معاني لهذا المصطلح: ضيق وواسع واوسع. ففي معناه الضيق (الدقيق، المباشر، الفعلي، الأصيل ...إلخ) الفيلسوف يعني المفكر الذي قام بإضافات نوعية مهمة إلى تعاليم من سبقه من الفلاسفة سواء ببناء

نظام فلسفي جديد، ام بتطوير تعاليم مدرسة فلسفية ونقلها إلى مستوى نوعي جديد. وبهذا المضمون الضيق، الدقيق والمباشر، اي الأصيل نطلق هذا المصطلح، مثلاً، على ديمقريطس وإفلاطون، على ارسطو وإبيقورس، على إفلوطين ونيقولا الكوزي، على إبن سينا والغزالي، على إبن رشد وإبن خلدون، على ديكارت ولوك، على كانت وهيجل وماركس ونيتشة وبوشلار وفوكو والكثيرين غيرهم من المفكرين الذين تأثروا بمن سبقهم واثروا بمن لحقهم. وهؤلاء هم الفلاسفة في المعنى الحقيقي، الصادق والأصلي للكلمة.

اما في معناه الواسع، فيحتضن مفهوم ''الفيلسوف'' في مضمونه فضلاً عمن تقدم ذكره كل من دَرَسَ الفلسفة وقام بتدريسها وشرحْ وتبسيط مفاهيمها المعقدة ونشرها وكذلك الباحثين في تاريخها والمفسرين لتعاليم الآخرين، وليست لديهم إسهامات مشهودة في تطوير الفكر الفلسفي. هذا يعني إن المضمون الواسع لمفهوم ''الفيلسوف'' يحتضن على حد سواء كل من ساهم بتطوير الفلسفة ومن لم يساهم بذلك، ولكن يمتلك صلة فعلية بالفلسفة.

واخيراً، في معناه الأوسع، والذي هو اقرب إلى صيغة المجاز منه إلى الأصل، مفهوم ''الفيلسوف'' يصبح تعبيراً عن كل إنسان كحامل للثقافة، بحكم كون الثقافة هي بالتحديد الصفة الجوهرية التي تميز الإنسان عن سائر الحيوان. هذا يعني أن كل إنسان هو فيلسوف بالفطرة. وبالفعل، من الصعب ان نتخيل إنساناً بالغاً بكامل قواه العقلية لا يمتلك بهذا القدر او ذاك من الوعي صورته عن العالم وعن الموقع الذي يحتله الإنسان فيه، لا يمتلك تصوراته الشخصية للخير والشر، للفضيلة والرذيلة، للبديع والقبيح، للبطولي والمأساوي، للعدالة والظلم، للشجاعة والجُبنْ..إلخ. وبطبيعة الحال إن هذه الصورة وهذه التصورات تختلف من إنسان لإنسان بمدى واقعيتها ودرجة وضوحها وبمقاييس عديدة اخرى. فلدى البعض هي بدائية فظة، ولدى البعض الآخر هي ملموسة واضحة ومدرَكة. ولكن في كافة الأحوال إنها موجودة لدى كل إنسان يتمتع بكامل قواه العقلية. ولهذا لا يمكنني إلاّ ان اتفق هنا مع فكرة هيجل القائلة بان ''الإنسان ككائن مفكر هو ميتافيزيقي بالولادة'' (هيجل ج.و.ف. موسوعة العلوم الفلسفية. ج 1، ص. 240) مع ضرورة الإضافة إلى ذلك، إن الإنسان يبدو كذلك ككائن متأمل ايضاً. وفي هذا، كما أرى، يكمن احد اسباب فشل الفلسفة الوضعية في اجتثاث واستئصال التأمل، وبالتالي الميتافيزيقا، ليس من الفلسفة، بل ومن العلم ايضاً.

وفي ضوء كل ما تقدم لا ارى اي ضير في تسمية كل من دَرَسَ الفلسفة وتواصل معها تدريساً وشرحاً وبحثاً وتوليفا.. إلخ، دون ان يضيف شيئاً جديد نوعياً إلى رصيد الإنسانية الفلسفي، فيلسوفاً. وهو كذلك لأنه فعلاً فيلسوف في المعنى الواسع للكلمة، كما بينت اعلاه. كما ولا ارى ما يمنع من الاعتراف ايضاً بوجود فلسفة عربية معاصرة وضرورة تدريسها تحت هذا العنوان وليس تحت اسم الفكر العربي المعاصر، والذي كمصطلح ياتي مغايراً لمصطلح ''الفلسفة العربية المعاصرة'' في حجمه ومضمونه. من الغريب حقاً في هذا الخصوص ان يقر الرأي على وجود فكر عربي معاصر وينكر في

الوقت ذاته وجود فلسفة عربية معاصرة، او لا يعترف علناً بوجودها. فهل، يا ترى، من الممكن مبدئياً ان يتبلور الفكر عموماً بدون رؤية فلسفية؟! وعليه، فمما لا شك فيه ان هناك فكرا عربيا فلسفيا معاصرا يشكل واحداً من اهم مكونات الفكر العربي المعاصر. وإن هناك فلاسفة عرب معاصرين، منهم المجدد، ومنهم المقلد. وقد حان الوقت للتخلص من التواضع الزائد وترك التوجس جانباً والإعتراف بهذه الحقائق. وبالإرتباط مع ذلك ينبغي التوجه الجاد لدراسة والبحث في ما خَلّفه وما يقدمه هؤلاء الفلاسفة من افكار وتصورات بغية بلورة صورة شاملة للفلسفة العربية المعاصرة بتياراتها ومدارسها المختلفة وكتابة تاريخها.

سانت بطرسبورج– روسيا
2018.05.11

الهوامش:

1 - ديكارت ر. رسالة المؤلف إلى مترجم "مبادىء الفلسفة" الفرنسي والتي هي مناسبة هنا كمقدمة: ديكارت ر. المؤلفات بمجلدين. المجلد الأول. موسكو: دار نشر "ميسل"، 1989، ص. 301 (بالروسية).

2 - كانت ع. نقد العقل الخالص: كانت ع. المؤلفات في ستة مجلدات. المجلد الثالث. موسكو، 1964، ص 655 (بالروسية).

3 - انظر: هيجل ج.و.ف. موسوعة العلوم الفلسفية. ج 1، موسكو: ميسل، 1975، ص. 84؛ هيجل ج.و.ف. فلسفة الحق. ، موسكو: ميسل، 1990، ص. 254 (بالروسية).

4- هيجل ج.و.ف. موسوعة العلوم الفلسفية. ج 1، ص. 85 (بالروسية).

5- المصدر نفسه، ص. 91.

6- المصدر نفسه، ص. 91.

7- المصدر نفسه، ص. 96.

8- هيجل ج.و.ف. فلسفة الحق، ص. 55.

9- هيجل ج.و.ف. موسوعة العلوم الفلسفية. ج 1، ص. 279 (بالروسية).

10- انظر: ماركس ك. وإنجلز ف. المؤلفات. الطبعة الثانية. المجلد 20، ص. 20؛ المجلد 21، ص. 325 (بالروسية).

11- ياسبرس :. معنى وغرض التاريخ. موسكو، 1991، ص. 387 (بالروسية)

12- هيجل ج.و.ف. فلسفة الحق، ص.55 (بالروسية).

13- ماركس ك. وإنجلز ف. المؤلفات. الطبعة الثانية. المجلد 1، ص 105 (بالروسية).

14- بيكون ف. المؤلفات، المجلد 2 . موسكو، 1978، ص. 46 (بالروسية).

الفكر السياسي الناظم لتطور حركة اليسار الديمقراطي

لطفي حاتم

كاتب وباحث عراقي حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الدولي/ تاريخ ونظرية الدولة والقانون، عميد كلية القانون والسياسة في الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك. له عشرات البحوث المنشورة في مجال العلاقات الدولية. صدرت له خمسة كتب: الاحتلال وانهيار الدولة العراقية؛ آراء وأفكار حول التوسع الرأسمالي، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية الوطنية، المنظومة السياسية للدولة الوطنية والاحتجاجات الشعبية. كما نشر الكثير من البحوث في مجلة (الثقافة الجديدة)، (النهج)، (الطريق) اللبنانية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة.

ادى انهيار خيار التطور الاشتراكي وسيادة وحدانية خيار التطور الرأسمالي الى حزمة من الاشكالات السياسية والاقتصادية، ناهيك عن تخلل النظم الفكرية المتحكمة في نشاط وفعالية الحركات اليسارية والديمقراطية الفاعلة في آليات حركتها السياسية. وبهذا المسار يتعين علينا فحص الحواضن الفكرية الجديدة التي تساهم في تحقيق برامج الاحزاب والحركات الشعبية المرحلية منها والإستراتيجية.

قبل الخوض في مضامين الفكر السياسي للحركات الشعبية اليسارية والديمقراطية وبهدف منهجة الرؤى المكثفة، ارى من المفيد وضع هذه الحركات الشعبية ودولها الوطنية المسماة بالدول النامية، والتي تختلف بشكل او بآخر في مستويات تطورها الاقتصادي، وبناء نظمها السياسية المرتكزة على تحكم سلطة الدولة في التشكيلات الاجتماعية، وبهذا المسار يمكن تقسيم الحركات الشعبية ودولها الوطنية الى قسمين كبيرين، استنادا الى بناء الدولة وموقعها في الحياة السياسية، فضلا عن تحديد طبيعة القوى الاجتماعية الساندة والأيديولوجيا المحركة للحركات الشعبية اليسارية والديمقراطية.

الليبرالية الجديدة والمنافسة الرأسمالية

قبل الخوض في مضامين موضوع البحث لا بدّ لنا من ابداء بعض الرؤى الفكرية المتحكمة في مستوى تطور المنافسة الرأسمالية والتي يمكن ادراجها بالموضوعات التالية:

ـ أفضت العولمة الرأسمالية الى سيادة

الليبرالية الجديدة كفكر سياسي اقتصادي جرى الترويج له لأهداف استراتيجية تخدم المصالح الاساسية للشركات الدولية.

ـ الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية الرأسمال المعولم ترتكز على الغاء الوظائف الاقتصادية/ الخدمية للدولة الوطنية وإعاقة دورها في التحولات الاجتماعية بعد تحويلها الى هيئة سياسية منتجة لنظم سياسية استبدادية قادرة على ضبط نزاعات تشكيلتها الاجتماعية.

ـ سيادة الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية افضت الى تنامي حدة المنافسة الرأسمالية بين الدول الكولونيالية وبين الدول الرأسمالية الناهضة، وما نتج عن ذلك من استخدام القوة بكل اشكالها بدلا من الركون الى الشرعيتين الدولية/ الوطنية.

ـ غياب المنظومة الفكرية الاشتراكية، ناهيك عن النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لنهوج الليبرالية الجديدة، ساهمت في نمو وتطور الأيديولوجيا الوطنية التي شكلت اداة فكرية جديدة بيد الحركات اليسارية والديمقراطية، لغرض الدفاع عن الدولة الوطنية ضد محاولات التهميش والإلحاق.

ان الموضوعة الاخيرة تتطلب اكساء فكريا بما يتماشى والتطورات الفكرية المعقدة في الطور الجديد من التطور الرأسمالي والتي اراها بالموضوعات التالية:ـ

أولا ـ الرأسمالية المعولمة ودول اميركا اللاتينية

نشأت دول امريكا اللاتينية منذ فترة تاريخية طويلة، بعد تحررها السياسي من الدول الاستعمارية وقد امتازت هذه الدول عن غيرها من دول حركة التحرر الوطنية بكثرة من السمات أهمها:

ـ وجود دول قوية نسبيا ترتكز على تشكيلات اجتماعية طبقية، جرى تطورها ارتباطا بتغلغل الرأسمال الوافد في مرحلته الكولونيالية.

ـ بناء مؤسسات عسكرية قوية حافظت على تماسك بنية دولها الاجتماعية رغم طابعها الاستبدادي وترابطها مع الدول الكولونيالية.

ـ نشوء وتطور برجوازية وطنية وتحالفها مع الرأسمال الامريكي اتاح لها فرصة تبني الشرعية الوطنية لبناء أنظمتها السياسية. وما نتج عن ذلك من تنامي حركات سياسية شعبية تعددت اشكال كفاحها الوطني، تبعا لطبيعة بناء نظمها السياسية.

ـ ادى ضعف الحركات الليبرالية اليمينية، وفشل الليبرالية الجديدة في امريكا اللاتينية، ناهيك عن الاختلال الفاضح في مستويات الامن الاجتماعي لطبقات تشكيلاتها الاجتماعية، افضى الى نهوض جديد لحركات شعبية يسارية ديمقراطية معتمدة على الشرعية الوطنية من الوصول الى السلطة السياسية.

ـ بالرغم من التدخلات الخارجية الأمريكية لإبقاء دول أمريكا اللاتينية حديقة خلفية لمصالحها الاقتصادية، رسخت الكثير من دول امريكا اللاتينية بناء انظمة سياسية شعبية، ترتكز على قاعدة اجتماعية طبقية قوية.

ـ شكلت الايديولوجيا الوطنية الديمقراطية حاضنة فكرية لنشاط الحركات الشعبية بدلا من حاضنتها الفكرية المستمدة من

تجربة الدول الاشتراكية السالفة.
انطلاقا من تلك السمات العامة للدول أميركا اللاتينية ولغرض استكمال اللوحة التحليلية نحاول التعرض الى مضامين الايديولوجية الوطنية الديمقراطية التي اعتمدها برنامج اليسار الديمقراطي الحاكم والمرتكزة على:

1- الحفاظ على الدولة الوطنية باعتبارها الرافعة الاساسية للتحولات الاجتماعية ناهيك عن صيانة حقوق الانسان الاساسية وذلك من خلال حصر الثروات الوطنية بيد الدولة والحفاظ عليها بالتعاون مع القطاع الخاص باعتبارها - الثروات - مصدرا اساسيا لتطور البلاد الاقتصادي/ الاجتماعي.

2 – التركيز على الوطنية الديمقراطية التي تتضمن بناء الأمن الاجتماعي المعتمد على موازنة مصالح طبقات تشكيلاتها الاجتماعية، متداخلة مع اعتماد الديمقراطية السياسية كآلية لبناء الدولة ونظامها السياسي.

3 – التعامل في العلاقات الدولية على اساس الاحترام المتبادل، المساواة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلا عن أولية المصالح الوطنية في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الاخرى.

4 – لغرض مواجهة استبدال نزعات الهيمنة الاستعمارية بجر بلدان امريكا اللاتينية لتبعية الشركات الاحتكارية، ادركت بلدان امريكا اللاتينية اهمية بناء التكتلات الاقتصادية، وبهذا المسار يشكل اتحاد دول امريكا الجنوبية ضمانة اقتصادية لتطور بلدانه اللاحق(*).

على اساس ما جرى استعراضه يرى الباحث ان هناك تشابها بين برنامج اليسار الديمقراطي الحاكم في دول امريكا اللاتينية وبرنامج الاشتراكية الديمقراطية المعتمد لدى احزاب اليسار اللاتيني، بمفصلين؛ الاول، منهما الحفاظ على الدول وصيانة استقلالها الوطني، وتحقيق مبدأ التوازنات الطبقية. وثانيهما، السعي لبناء التكتلات الاقتصادية السياسية الضامنة لتطور تلك البلدان.

وخلاصة، يمكن القول ان اليسار الديمقراطي الحاكم في الكثير من بلدان امريكا اللاتينية لا يسعى الى المنافسة الرأسمالية مع الدول الكبرى بل يكافح من اجل الحفاظ على الدولة الوطنية، واستخدامها كرافعة وطنية للتحولات الاقتصادية الاجتماعية الهادفة الى تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية الضامنة للأمن الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الفقيرة.

ثانيا – دول الموجة الرأسمالية الثانية

– بخلاف دول اميركا اللاتينية التي نشأت بعد سلسلة من المعارك الوطنية والطبقية، ظهرت دول الموجة الثانية من التوسع الرأسمالي بعد تفكك الامبراطورية العثمانية وانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، ورغم سعة هذه الدول في القارتين الاسيوية والإفريقية إلا ان بحثنا المكثف يركز على الدول العربية لكثرة من الاعتبارات منها:

1 – تشكل الدول العربية نموذجا للدول التي لم تستطع بناء دول دستورية، بسبب عدم اكتمال بنيتها الطبقية ونزاعات تشكيلتها الاجتماعية, وما نتج عن ذلك من سيادة نظم سياسية ديكتاتورية التهمت

الدولة ومؤسساتها الدستورية الى درجة صح القول عنها ان السلطات التنفيذية هي الدولة في بلداننا العربية.

2 ـ ليس هناك دول اهدرت وما زالت ثرواتها الوطنية في الصراعات الداخلية والحروب الخارجية إلا الدول العربية، والتي استمرت تبعيتها للخارج الكولونيالي بشكل أو بآخر في مختلف مراحل بناء تشكيلتها الاجتماعية.

3 ـ تجاهل التيارات السياسية المتنازعة القومية منها والاشتراكية للديمقراطية السياسية وأهمية دورها في اكتساب الشرعية الوطنية، ناهيك عن استمرار الاستقطاب الفكري ـ السياسي في مرحلة الاستقلال الوطني بين التيارات القومية ذات الروح العسكرية الانقلابية، وبين التيار الاشتراكي المنطلق من سيادة الدولة ودورها الاحتكاري.

4 ـ افضى انهيار النظم السياسية للدول الاشتراكية وانتقال العالم الى وحدانية التطور الرأسمالي الى بروز ثلاثة تيارات فاعلة في الحركات الشعبية؛ اولها، تيار الاسلام السياسي بفصائله المختلفة. وثانيها، تيار الحماية الدولية الذي يمثل افكار الليبرالية الجديدة. وآخرها، اليسار الاشتراكي بفصائله المختلفة.

5 ـ سيادة تيار الاسلام السياسي بفصائله المختلفة، فضلا عن الحروب الاهلية والتدخلات العسكرية الخارجية، ادت الى سيادة الروح المذهبية في البلدان العربية، وما نتج عن ذلك من انتقال النزاعات الاجتماعية من محدداتها الطبقية الى أطرها الطائفية.

6 ـ افضت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالديمقراطية السياسية، وتغيير النظم السياسية الى تزعم الاسلام السياسي لتلك الاحتجاجات، وما نتج عنها من نزاعات دموية ساهمت في تخريب الدول الوطنية.

7 ـ أدت التدخلات العسكرية الامريكية والأطلسية الى انهيار التشكيلات الاجتماعية العربية لبعض النظم الديكتاتورية ودفعت باتجاه سيادة الفكر السياسي للهوية الفرعية.

8 ـ وضعت وحدانية التطور الرأسمالي، الدول الوطنية بين خطرين ـ خطر النهج السلفي التكفيري الرافض للدولة الوطنية والهادف الى بناء خلافة اسلامية تستمد نظمها السياسية من مبدأ الامارة والخلافة وخطر ميول الرأسمالية المعولمة الهادفة الى تفكيك الدول الوطنية وإدماج مناطقها الغنية في بنية الشركات الاحتكارية.

ان الوقائع المشار اليها وتجليات لوحتها السياسية، تدفع الباحث الى صياغة بعض الرؤى الفكرية عبر محددات ملموسة، تهدف الى ترصين الكفاح الشعبي، من اجل دولة وطنية ديمقراطية والتي ارى ركائزها في الموضوعات الآتية:ـ

المحدد الاول/ تتطلب العولمة الرأسمالية بناء برامج يسارية ديمقراطية بسمات جديدة، ترتكز على صيانة الدولة الوطنية من الضياع والتخريب والتهميش، فضلا عن تأكيد حقوق المواطن الاساسية بغض النظر عن قوميته او دينه أو انتمائه السياسي.

المحدد الثاني/ صيانة الدولة الوطنية من الضياع والتخريب تتطلب إقامة نظم سياسية ديمقراطية تتحدد فيها طبيعة السلطات مركزية أو فدرالية، محمية بقاعدة

دستورية شرعية، وما يتطلبه ذلك من ضبط التشظي في التشكيلات الاجتماعية والحد من تناحرها المدمر.

المحدد الثالث/ تتطلب مرحلة العولمة الرأسمالية تحول اليسار الديمقراطي الى قوة اجتماعية قادرة على انشاء تحالفات طبقية شعبية، تهدف الى صيانة المصالح الاساسية للدول الوطنية وطبقاتها الاجتماعية المرتكزة على اساس التوازن الطبقي.

المحدد الرابع/ ابتعاد الحركات الشعبية اليسارية منها والقومية عن الروح الانقلابية والنزعة الاستبدادية في الحكم واعتماد المساومة السياسية والطبقية أساسا للوحدة الوطنية.

إن الرؤى المشار اليها قادرة على نقل النظم السياسية العربية من روحها الاستبدادية الى نظم سياسية شرعية مسندة بديمقراطية سياسية قادرة على مواجهة ميول الضم والإلحاق من جهة وعدم تفكك التشكيلات الاجتماعية للدول الوطنية من جهة اخرى.

تلخيصا لمضامين المداخلة لا بدّ من إيراد الاستنتاجات التالية:

اولا- بسبب انهيار الكتلة الاشتراكية لم تعد حركة التحرر الوطني العالمية موحدة في توجهاتها الفكرية والسياسية، وما يعنيه ذلك من تعدد الاساليب والقوى الاجتماعية المطالبة بالديمقراطية والتوازنات الطبقية.

ثانيا- افرزت العولمة الرأسمالية صراعا بين الدول الرأسمالية المتقدمة منها والمتأخرة، وما يعنيه ذلك من تعدد القوى والطبقات الاجتماعية المنخرطة في الكفاح الوطني المناهض لسياسة الالحاق والتهميش.

ثالثا - تشكل الدولة الوطنية وصيانتها من عوامل التهميش والاختزال، احد العوامل الاساسية للصراع الوطني المناهض للتبعية والإفقار.

عامان على نشر نتائج التحقيق بالحرب على العراق..
لماذا السكوت عن حقوق المدنيين العراقيين؟

د. كاظم المقدادي/ السويد

تمهيد

شاركت المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة وتحت إمرتها مشاركة فعلية غير محدودة في حربين مدمرتين للعراق في عامي 1991 و 2003. وقد استخدمت قواتهما المسلحة أسلحة فتاكة حديثة. ولحد اليوم لا توجد إحصائية رسمية دقيقة منشورة عن عدد ضحايا الحرب من الأبرياء العراقيين، لكن الشواهد الشاخصة الكثيرة تدلل على ان الحربين خلفتا أكثر من مليون قتيل وأضعاف هذا العدد من المصابين والجرحى والمقعدين، إضافة الى مئات الآلاف من المرضى، وموت الآلاف جراء استخدام تلك الأسلحة. وما يزال الشعب العراقي يعيش في ظل دمار البنى التحتية والخراب الاقتصادي - الاجتماعي والكوارث البيئية والصحية الرهيبة، التي أرجعت العراق نحو قرن للوراء.

وعدا هذا، نشأ برعاية سلطة الاحتلال نظام هزيل، ينخره الفساد، ومبني على المحاصصة الطائفية والإثنية واستئثار أحزاب الإسلام السياسي بالسلطة، وهيمنتها على النفوذ والمال والقوة. والحصيلة: إشاعة الفساد الإداري والمالي، والرشوة، ونهب ثروات العراق، وتدمير الصناعة والزراعة والتجارة، والحط من التربية والتعليم، وتردي الخدمات العامة، وفي مقدمتها الصحة والكهرباء والماء النقي، وتفاقمت معدلات البطالة والفقر والتخلف، بدلا من إعمار البلد وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتأمين الحياة الحرة الكريمة والعدالة الإجتماعية. وبالمقابل إغتنت "طبقة" طفيلية جديدة من الفاسدين، وصارت عصابات السلب والنهب والخطف والإغتيال، المسنودة من مليشيات مسلحة، تصول وتجول وتعيث فساداً دون رادع ولا محاسبة. وإستمر إنعدام الأمن والاستقرار، ومنذ 15 عاماً ولحد الآن، تهدر دماء العراقيين كل يوم وتتواصل الفواجع والمآسي والآلام.

وكل هذا دلل ويدلل على ان المستهدف من الغزو والاحتلال ليس النظام الدكتاتوري وأسلحة الدمار الشامل، المبرر الرئيس

للحرب، وإنما العراق دولة وشعباً. والمفارقة: لم تجر معاقبة ولا حتى محاكمة دولية للغزاة والمحتلين.

لجنة تحقيق بريطانية

يسجل للمملكة المتحدة، ان رئيس وزرائها (جوردون براون) بادر وشكل في 15 حزيران 2009 لجنة للتحقيق بالحرب على العراق برئاسة السير (جون تشيلكوت)، واختار أعضاءها بنفسه، وسميت: The, Iraq war Inquiry أو Chilcot in-quiry، وباشرت عملها رسميا في تموز 2009 كلجنة مستقلة مختصة بالتحقيق بشأن مشاركة المملكة المتحدة في الحرب على العراق عام 2003. وقد غطى تحقيقها قرارات الحكومة لفترة 8 سنوات: من صيف عام 2001 الى صيف عام 2009. وأنجزت عملا كبيرا، راجعت خلاله نحو 150 ألف وثيقة حكومية وقامت بتحليلها، وعقدت أكثر من 200 اجتماع مع مسؤولين حكوميين، وقابلت أكثر من 150 من الشهود، من الشخصيات السياسية والعسكرية والاستخباراتية البريطانية. وكلف عملها خزينة الدولة نحو 9 ملايين جنيه إسترليني. وصدر تقريرها بـ 12 مجلداً، مجموع صفحاته 6 آلاف صفحة، مؤلفة من 2,6 مليون كلمة.

المحصلة والاستنتاجات

نشرت اللجنة نتائج تحقيقها في 6 /7 /2016، ومحصلته-كما لخصتها صحيفة "الغارديان": "دولة دمرت (إشارة الى العراق) وثقة تهدمت (بريطانيا) وسمعة تحطمت (بلي)"(1).

بإختصار، خرجت اللجنة باستنتاجات مهمة بشأن مشاركة المملكة المتحدة في الغزو، معلنة بان الحرب لم تكن ضرورية، ومبرراتها ليست مقنعة، فلم يشكل العراق وقتها خطراً على المصالح البريطانية، ولم تثبت مزاعم إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. وإعتبرت عملية الغزو متسرعة ومبنية على معلومات استخباراتية مغلوطة وغير دقيقة. ولم تكن صحيحة إدعاءات إدارة بلير بأنها تحركت نيابة عن المجتمع الدولي، وإنما بالعكس، فالمحامي العام وقتها اللورد (غولد سميث) لم يتحدث عن وجود أي أساس شرعي للحرب ضد العراق. وفي هذا الإطار، أسهمت الحكومة في تقويض سلطة مجلس الأمن الدولي عبر المشاركة في تدخل عسكري غير مدعوم منه، وشكلت تجاوزا لبنود عمل الأمم المتحدة بخصوص الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

ومع ان التقرير لم يحسم إن كانت الحرب شرعية أو غير شرعية، وإعتبر رئيس اللجنة ان هذا الأمر يحسمه القضاء. بيد ان التقرير أوحى - بحسب قانونيين - بعدم شرعية الحرب، وان الإدارة البريطانية تجاوزت ما تنص عليه الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. واعتبرت صحيفة "التايمز" التقرير بمثابة "تقييم نهائي لتجربة عسكرية انتهت الى خطأ كارثي لعدم وجود التخطيط الأساسي والاجتهاد الواجب"(2).

وتضمن التقرير انتقادات لكامل الفريق السياسي والعسكري الذي شارك بلير في قرار الحرب، لا سيما وزير الخارجية آنذاك (جاك سترو)، ورئيس جهاز الاستخبارات

(MI6) السير (ريتشارد ديرلوف)، ورئيس لجنة الاستخبارات المشتركة، السير (جون سكارليت)، ووزير الدفاع، (جيف هون)، ووزيرة التنمية الدولية، (كلير شورت). وكان سترو قد اعترف بأن "العواقب التي نجمت عن قرار التدخل العسكري ضد العراق ستعيش معي لبقية حياتي".

وأوضح التقرير، أن الخطط البريطانية لفترة ما بعد الحرب في العراق كانت غير مناسبة، ولها تداعيات كثيرة.

بيد ان تقرير اللجنة جوبه بانتقادات موضوعية لكثرة المؤاخذات عليه، أبرزها تجاهل اللجنة لإستخدام القوات البريطانية والأمريكية أثناء غزو العراق لأسلحة مشعة فتاكة، للمرة الثانية، وإهمال حقوق الضحايا المدنيين العراقيين، بالإضافة الى المماطلة في إعلان النتائج، والضبابية، وعدم الحسم في قضايا هامة عديدة ذات علاقة.

تجاهل استخدام الأسلحة الفتاكة

تجاهلت لجنة التحقيق استخدام القوات البريطانية والأمريكية مجدداً في غزو العراق واحتلاله عام 2003 لأسلحة فتاكة، هي ذخائر اليورانيوم المشعة، المصنعة من نفايات نووية خطيرة، استخدمتها وجربتها لأول مرة في ميادين القتال "الحية" في العراق في حرب عام 1991، والتي سببت للمدنيين الأبرياء كارثة صحية رهيبة لا مثيل لها في التأريخ الحديث.

علماً بان حكومة بلير أهملت كافة التحذيرات العلمية، بما فيها لمؤسسات علمية بريطانية، مثل هيئة الطاقة الذرية البريطانية (UKAEA)، التي حذر تقرير سري لها في عام 1991 المسؤولين البريطانيين من عواقب استخدام ذخيرة اليورانيوم على السكان، وخاصة الاطفال، الذين هم اكثر واخطر تأثراً باضراره، وذلك لمعرفة الهيئة المختصة بان قذائف اليورانيوم عندما تصيب الدبابات والاهداف الاخرى تطلق غباراً ساماً يسبب لمن يتعرض له السرطان، وحتى الركام الذي تخلفه يشكل خطراً على من يقترب منه.

وكانت الهيئة قد قدرت في وقته بان غبار وأتربة اليورانيوم المنضب التى أطلقت في الهواء في منطقة الخليج أثناء حرب 1991 بحوالي 50 طناً مترياً مما سيترتب عليه ظهور 500 ألف حالة سرطان في المنطقة. وفيما بعد قدرت الهيئة وجود 2000 طن متري من هذا الغبار حالياً في المنطقة جراء حربي 1991 و2003، أي أن كمية الغبار والإشعاعات التي أطلقت في الخليج منذ 1991 تفوق نظيراتها التي أطلقت في الهواء جراء إلقاء قنابل هيروشيما وناكَازاكي H-roshima and Nagasaki. أما خسائر الأرواح في الأخيرة فبلغت حوالي 250 ألف شخص، في حين أن أضعاف هذا الرقم قد توفي أو في طريقه للوفاة بسبب الأمراض الخطيرة التي ترتبت على إستخدام الذخائر المحرمة في منطقة الخليج (3)(4)(5)(6) .

وكان العالمان الكندي هاري شارما - أستاذ الكيمياء في جامعة ووترلو بأونتاريو في كندا، والأمريكي دوج روكي- أستاذ الهندسة البيئية والفيزياء النووية في جامعة جاكسونفيل في ولاية آلاباما الأمريكية، قد حذرا بإفادتهما أمام مجلس العموم البريطاني عام 1998 من مخاطر إستخدام هذا السلاح الفتاك (7).

ونشر العديد من العلماء المعروفين، امثال أساف دوراكوفيتش وتيد ويمان والكساندرا ميللر وسيغفرت – هورست غونتر ودوج روكي وروزاليا برتل وكريس باسبي وروس ميركاريمي وباولا مندوكا وجواد العلي وكارمل موثرستيل وثوماس فاسي ولورين موريه وباريش لاندال وساندرا وايز وهانكه شرويدر وغيرهم كثيرون، في كبريات المجلات والدوريات العلمية المتخصصة، عشرات الأبحاث الرصينة المؤكدة لمخاطر هذه الأسلحة على صحة وحياة البشر.

وأمام المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن في تموز 1999 وكرس لليورانيوم المنضب، تحدث العالم البريطاني (روجرز كوجهيل)، المتخصص بالبايولوجيا التجريبية، عن العلاقة بين اليورانيوم المنضب وانواع السرطان في العراق، موضحاً بأن جزيئاً واحداً من هذه المادة يستقر في العقدة اللمفاوية كفيل بتدمير جهاز المناعة بالكامل. وقال: نحن نعلم انه تم إطلاق نحو مليون قذيفة من اليورانيوم الناضب في حرب الخليج الثانية، ولا يزال الكثير منها موجود في الصحراء، الامر الذي ينجم عنه انواع خطيرة من السرطان وتشوهات الاجنة. وأكد ان العلاقة بين الاثنين قائمة ظاهرياً من الوجهة البايولوجية (8).

من جهته، أكد الجنرال الفرنسي (بيير ماري غالوا)، أثناء شهادته أمام المجلس الوطني الفرنسي عام 2001، ان سلاح اليورانيوم المنضب سلاح فتاك، مشابه للأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً وفق بروتوكول جنيف 1925 وميثاق باريس 1993(9).

وأثبتت دراسة للعالم الفنلندي (كيث بافرستوك) وزميلاه (س. موثرستيل) و(م. ثورن) ان استنشاق ذرات غبار اليورانيوم المنضب يولد آثارا سمّية جينية على الـ DNA، وتنتشر من الرئة إلى أجزاء الجسم عن طريق الدم، وتتسبب بأضرار بالغة في نخاع العظم والنظام الليمفاوي والكلى(10) (11). ومن الجدير بالذكر أن بافرستوك كان كبير خبراء الوقاية من الإشعاع لدى منظمة الصحة العالمية، وقد منعت منظمة الصحة العالمية نشر الدراسة، واعتبر ذلك تواطئاً منها، فترك العمل فيها.

الضحايا.. عسكريون ومدنيون

أثبت العلماء بأن لأشعة (ألفا) المنبعثة من اليورانيوم المنضب دورا كبيرا في تدمير الحامض النووي (DNA) وفي حدوث الطفرات والسرطانات في الخلايا التي تتعرض لها. حيال هذا حذرت العالمة الأمريكية (لورين موريه) عقب حرب الخليج من ان القليل من الكائنات الحية ستنجو من التسمم الإشعاعي البطيء الذي يشوه الـ DNA وينقل التشوه إلى جميع الأجيال اللاحقة (12).

وأكد العالم البريطاني (مالكولم هوبر): ان "الأدلة تتراكم بشأن خطورة اليورانيوم المنضب، حيث يمثل استنشاق حزيئات غباره خطراً صحياً تعرفه المؤسسة العسكرية منذ عام 1974"(13). وكشف أحد كبار ضباط الجيش الأمريكي بان البنتاغون يعرف منذ منتصف الثمانينات بأنّ مشاكل جدية سيسببها إستخدام اليورانيوم المنضب (14). بيد ان وزارة الدفاع البريطانية، توافقاً مع وزارة

الدفاع الامريكية (البنتاغون) وبضغط منه، رفضت الكشف عن آثار اليورانيوم المنضب الذي إستخدمته القوات البريطانية والأمريكية مجدداً إبان غزو العراق، ولم تسمحا لفريق الأمم المتحدة بدخول العراق ودراسة التلوث باليورانيوم المنضب(15)(16)(17).

كما أكدت أبحاث علمية أخرى ان ما يزيد على نصف الجنود الامريكيين الذين شاركوا في حرب الخليج عام 1991، يعانون من اعراض صحية خطيرة وتشوهات خلقية في مواليدهم الى الآن(18)(19)(20). وبيّنت عدة دراسات على الجنود الذين تعرضوا الى آثار اليورانيوم في كوسوفو والعراق، أجريت لمعرفة مستويات التلوث باليورانيوم المنضب، ان أعلى تركيز لليورانيوم المنضب في البول للجنود من غير المصابين بشظايا اليورانيوم المنضب تساوي 266ng/ℓ جاءت نتيجة لاستنشاق الهواء الملوث بغبار اليورانيوم المنضب او دخولها عن طريق الجهاز الهضمي، اما المصابين بشظايا ذخائره فأن التركيز كان 24500ng/ℓ (21)(22).

وفي دراسة له بعنوان "إنتشار وتلويث اليورانيوم المنضب لجنود حرب الخليج وأناس آخرين"، عبر العالم الفيزيائي الأمريكي (ليونارد ديتز) عن اعتقاده بأن الجنود الأمريكيين الذين يعانون من أعراض حرب الخليج هم ضحايا تلك المادة التي نقل الجو إشعاعاتها لهم أثناء قصفهم للعراق، وتدميرهم لدباباته ومعداته العسكرية والإستراتيجية(23)(24).

وفي العراق أكدت العديد من الدراسات العلمية الرصينة المستقلة انتشار على نحو خطير أمراض السرطان والتشوهات الولادية والإسقاط (الإجهاض) المتكرر والعقم (حتى وسط من كانوا قد أنجبوا قبل الحرب) وعلل أخرى كثيرة غير قابلة للعلاج، وسط المدنيين، خاصة في المناطق التي إستخدمت فيها القذائف المصنعة من اليورانيوم المنضب وحواليها أثناء حربي 1991 و 2003. وان استخدام هذا السلاح الفتاك في المناطق الجنوبية من العراق يُعدُ أحد أهم الأسباب التي ادت الى تزايد نسبة الاصابة بالأمراض السرطانية، وخاصة سرطانات الدم والثدي والغدد اللمفاوية، حيث بينت الدراسات تزايد النسبة من 4 اصابة عام 1990 الى 8 اصابة عام 1995 و13 اصابة لكل 100 ألف نسمة عام 2005(25)(26)(27)(28).

إهمال حقوق ضحايا الحرب العراقيين

من أبرز المؤاخذات الجدية، التي استحقت الانتقادات الحادة والاحتجاجات الجماهيرية، عدم إيلاء لجنة التحقيق وتقريرها الإهتمام المطلوب بالضحايا الأبرياء من المدنيين العراقيين.

المؤلم أن الإعلام العالمي أولى اهتماماً كبيراً بما يتعلّق بطوني بلير في تقرير اللجنة، متجاهلاً أن الضحية الأساسيّة للحرب هي الشعب العراقي وبيئته ومجتمعه وأجيال مستقبله. علماً بان تقرير اللجنة أقر ضمنياً بأن ضحية الحرب في المقام الأول هو العراق، الذي "يبقى مقبرة كبيرة لا يمكن معرفة حجمها"، ومع هذا لم تول اللجنة ولا تقريرها اهتماماً أسوة بما أولته للضحايا البريطانيين ذوي العلاقة. حيال هذا نظمت

MedAct org (29) احتجاجاً جماهيرياً على تقرير اللجنة، معتبرة ان التحقيق لم يكن جدياً، وقد أهملت اللجنة تقرير المنظمة المفعم بمعطيات موثقة عن محنة الضحايا المدنيين الناجمة عن الغزو(30).

الى هذا، كشفت تقارير بان الحكومة البريطانية كانت قد ظللت بشأن المصابين والمتوفين من المدنيين ضحايا أسلحتها، فلم تسجل أعدادهم بناء على رغبة بلير بتقليص العدد قدر الأمكان(31)، ضاربة عرض الحائط بتقارير الطواقم الطبية العاملة في العراق المنبهة لارتفاع معدلات السرطان والتشوهات الخلقية، والرابطة لها باستخدام أسلحة اليورانيوم(32).

وقد إستغرب الكثيرون في بريطانيا وخارجها ان يعطي تقرير اللجنة الحق لعوائل الضحايا البريطانيين، من قتلى وجرحى ومعوقين، ممن شاركوا بالحرب، بالمطالبة بتعويضات، بينما أنكره على نظرائهم من العراقيين، مستهيناً بجسامة الكارثة الانسانية والصحية التي سببتها الذخائر المشعة، والتي لخصتها العالمة الأمريكية (لورين موريه) بالقول: ''أن المستقبل الجينى للعراقيين على وجه التحديد قد تم تدميره'' (33)(34). واكتفى رئيس اللجنة بالقول في مؤتمر صحفي عقده يوم نشر التقرير: ''تسبب الغزو وحالة عدم الاستقرار التي أعقبته بمقتل ما لا يقل عن 150 ألف عراقي وربما أكثر بكثير، معظمهم من المدنيين، ونزح أكثر من مليون شخص عن العراق. وتكبد الشعب العراقي معاناة كبيرة ''.. ولم يوص لا بتعويضات للشعب العراقي ولا حتى باعتذار يقدم له، وهو ما انتقده (كارني روس)- مؤسس منظمة «دبلوماسيون مستقلون» (35). وأدانه الباحث في الفكر الإستراتيجي بجامعة باريس (نبيل نايلي) بقوله: ضاقت 2,6 مليون كلمة ولو بجملة يتيمة تعيد إلى ضحايا حرب همجية غير قانونية بعض الاعتبار [36].

لقد واجه المدنيون العراقيون - بتأكيد منظمة MedAct - أفظع الآثار الصحية السلبية للحرب على العراق، وما زالوا يعانون منها. مئات الآلاف من غير المحاربين قتلوا. حوالي 5 ملايين مدنياً شردوا، ومعظمهم يعانون بسبب الأضرار الكارثية التي طالت أنظمة الرعاية الصحية [35]. وتساءلت منظمة ''ضحايا حرب العراق'' ((IBC 37]] في عام 2015: متى ستبدي المملكة المتحدة اهتماما جادا في ضحايا العنف في العراق؟[38]. وانضم أعضاء من ''مجموعة الصحة من خلال السلام'' (the Health Through Peace commu-nity) الى الاحتجاج السلمي الذي نظمته منظمة MedAct ضد تقرير تشيلكوت، معبرين عن رفضهم له، معتبرين إياه غير جدي بشأن الضحايا الأساسيين.

إثباتات طلبتها لجنة التحقيق وتجاهلتها

يحسب للجنة التحقيق من بين الأمور الإيجابية دعوتها لمن لديه إثباتات ومعلومات تفيد التحقيق تقديمها لها. فقدمت المنظمة البريطانية MedAct.org تقريراً خاصاً وافياً مكرساً لأضرار النزاع المسلح على المدنيين والبيئة العراقية. وقبل ذلك رفعت لرئيس اللجنة في آب 2009 رسالة دعت فيها، بإسم ''مشروع ضحايا حرب

العراق (IBCP)" الى ضرورة ان يشكل ضحايا العراق جزءاً من التحقيقات في حرب العراق، مطالبة لجنته بان تأخذ بعين الاعتبار الضحايا العراقيين نتيجة الحرب والانهيار الذي أعقب الغزو في عام 2003. وطالبته بان يسمح للمنظمة بتقديم الأدلة اللازمة لهذا الموضوع تحديداً. وقالت أيضاً: "ان لجنة التحقيق في حرب العراق تشكل فرصة فريدة، حتى لو كانت متأخرة، للتحقيق في ضحايا العراق بشكل شامل وبتفاصيل دقيقة، وأيضا تقييم طبيعة ومدى الضرر الناتج عن اهمال الحكومة المستمر لهذه القضية. ان المصادر الكثيرة توفر لكم - حسب رأينا - فرصة جيدة للتحقيق بشكل شامل وسليم في قضية ضحايا العراق: الحقائق الكثيرة تجبركم على فعل ذلك".

وأوضحت (ميداكت) بان جمع كل الحقائق المتوفرة عن ضحايا العراق كانت النشاط الرئيسي لمنظمة "ضحايا حرب العراق" (IBC) خلال الاعوام الماضية. وبغياب مصدر معتمد آخر للمعلومات عن طبيعة وتوزيع الضحايا في العراق، فان البيانات التي تقدمها المنظمة لطالما اشير إليها في مختلف السياقات من قبل مؤسسات مستقلة، من بينها منظمات الاغاثة، منظمة الصحة العالمية، مفوضية الامم المتحدة العليا للاجئين، البنك الدولي، صندوق الدعم الدولي، الجامعات الرئيسية، مؤسسةBBC الاعلامية، صحيفة الايكومنست، وغيرها من المؤسسات الاعلامية في المملكة المتحدة والعالم.

وقدمت الشبكة البريطانية لأسلحة اليورانيوم [UKUWN] (39)، في 8 /7/ 2010 ، تقريراً علمياً وافياً مكرساً لاستخدام المملكة المتحدة لذخائر اليورانيوم المنضب في العراق، شرحت فيه طبيعتها وأصنافها وحجم ما استخدم منها على العراق. وتناولت بالأدلة العلمية القاطعة المخاطر الصحية لاستخدامها، مستندة الى نتائج دراسات وأبحاث علمية رصينة، أثبتت سميتها الكيميائية والإشعاعية على العسكريين والمدنيين، والتي تجسدت بـأعراض أو متلازمة حرب الخليج " "Gulf War Syndrome، التي طاولت مئات آلاف العسكريين، وتداعياتها على عوائلهم، وانتشار الاصابات السرطانية والتشوهات الخلقية وعلل مرضية أخرى غير قابلة للعلاج وسط العسكريين والمدنيين الأبرياء.

ولفتت الشبكة انتباه لجنة التحقيق الى تكرار استخدام وزارة الدفاع البريطانية لذخائر اليورانيوم في غزو العراق برغم علمها المسبق بمخاطر استخدامها، باعتبارها ذخائر مشعة مصنعة من نفايات نووية خطيرة. وهذا ما أكده البرفسور (مالكولم هوبر)، أستاذ الكيمياء الطبية بجامعة سندرلاند، والمستشار العلمي لـ "جمعية جنود حرب الخليج الثانية المتقاعدين في المملكة المتحدة"، متجاهلة كافة التحذيرات العلمية، بضمنها لمؤسسات علمية بريطانية معروفة، بشأن سميتها الكيميائية والإشعاعية وأضرارها البيولوجية على صحة وحياة العسكريين والمدنيين -أشرنا لبعضها [40].

من جهتها، قامت وزارة الدفاع وحليفاتها بإخفاء البيانات والمعلومات ذات العلاقة. فقد أكدت صحيفة "الاندبندنت" Ind-pendent البريطانية في تقرير عنوانه:

"الجيش البريطاني كان يعرف بمخاطر اليورانيوم المنضب" أن الوزارة كانت تعرف بان التعرض لإشعاع أسلحة اليورانيوم المنضب يسبب سرطانات الرئة والغدد اللمفاوية والدماغ، وأن التحذير من تلك الأمراض كانت قد أصدرته الطبابة العسكرية البريطانية (حصلت الصحيفة على نصه) وهو يحذر العسكريين من التعرض للغبار الناجم عن انفجار أسلحة اليورانيوم المنضب. ودلل تقرير "الاندبندنت" على المغالطات الرسمية التي أتبعتها الحكومة البريطانية تجاه نتائج البحوث العلمية بشأن أضرار اليورانيوم المنضب، مستشهداً بالنتائج التي توصل إليها البرفسور (مالكولم هوبر)، التي أكدت ان آلاف البريطانيين الذين يسكنون ضمن مدى انفجارات أسلحة اليورانيوم المنضب، أو يعيشون بالقرب من معامل إنتاج تلك الأسلحة، سيتأثرون بخطر التلوث الإشعاعي. وقد تجاهلت وزارة الدفاع كافة التحذيرات العلمية الأكاديمية وأهملت الحقائق العلمية [41].

من ردود الفعل على التقرير

كتب النائب العام السابق في حكومة توني بلير اللورد موريس في عام 2014 منتقداً التأخير غير المقبول في نشر نتائج تحقيق لجنة شيلكوت حول حرب العراق، وإعتبر ذلك فضيحة وطنية. وانه من غير المقبول مواصلة تأخير نشر النتائج[42]. ويبدو ان المماطلة في تأخير نشر التقرير لعدة سنوات صبّت في هذا المنحى. فكان من المفترض ان يكون تقرير نتائج التحقيق جاهزا للنشر بحلول نهاية عام 2010 [43]، لكن ذلك لم يحصل. وفي 16/11/2011 أعلن السير جون تشيلكوت أنه لا يمكن نشر التقرير قبل صيف 2012 "إذا أردنا للتحقيق ان يكون عادلاً، نظراً للتعقيدات التي ينطوي عليها". وفي 16 /7/ 2012 أعلن مجدداً بانه لا يستطيع ان يقدم تقريراً قبل صيف 2013 [44]. وفي كانون الثاني 2015 أعلن عن إرجاء نشر نتائج التقرير إلى ما بعد اجراء الانتخابات العامة في بريطانيا [45].

وكل تلك التأجيلات لم تكن لصالح التحقيق، ولا لصالح ضحايا الحرب، ولم تكن مبرراتها مقبولة، ولا علاقة لها بـ "الأمن الوطني البريطاني"- كما زعموا، مع أن الأمن الوطني قام بتدقيق التقرير - بحسب BBC [46]. وأكد رئيس اللجنة بان التقرير أحيل إلى الأمن الوطني لفحصه، لتضمنه كماً ضخما من المواد الحساسة[47].

أما نتائج التحقيق، فلم تكن غير متوقعة للعديد من السياسيين البريطانيين، وجاءت متوافقة وآراء العديد من الشخصيات البريطانية. فقد أعلنت (ناتالي بينيت)- زعيمة حزب الخضر: "كنا نعرفها، والآن تأكدنا منها: الحرب على العراق كانت مبنية على الخداع والكذب. كانت غير قانونية، ولا يمكن تبريرها". وشدد (جيرمي كوربين)- زعيم حزب العمال: "نحن نعلم أن البرلمان تعرض للتضليل في مرحلة ما قبل الحرب، وعليه أن يقرر كيف يريد أن يتعامل مع هذا الأمر بعد مضي 13 عاما". وأضاف: "على الذين كشفهم تقرير تشيلكوت أن يواجهوا نتائج أعمالهم، أيا كانت" [48] [49]..

وأعلنت منظمة "ضحايا حرب العراق" (IBC):" لم نكن نتوقع ان نجد بين نتائج

عمل اللجنة العدد الكبير للضحايا، ولا حتى رؤية عوائل الضحايا العراقيين، او إحتياجاتهم، او كيفية تخفيف معاناتهم" [50].

والمفارقة ان تقرير لجنة التحقيق أشار الى عدم وجود نية لدى المملكة المتحدة لتنظيف العراق من تركتها المشعة القاتلة، وتخلت عن مسؤوليتها وواجبها في إزالة المخلفات السامة التي خلفتها هناك، ولا حتى وجوب رصد تأثيراتها على صحة ومستقبل السكان. وأكد (دوغ وير)، المنسق الدولي للتحالف الدولي لحظر أسلحة اليورانيوم (ICBUW)، ان وزارة الدفاع قد أخفت عن لجنة التحقيق وثيقة عسكرية كانت قد أعلنت فيها عام 2003 عن نيتها تنفيذ هذه المهمة[51]. وكان البرفسور مالكولم هوبر قد إعتبر مهمة التنظيف واجبا قانونيا على الملوثين في ظل إصابة الأطفال بالسرطان وحالات تشوه ولادي، نراها في العراق منذ استخدام اليورانيوم المنضب في حرب عام 1991"[52].

وبموازاة صدور التقرير، تظاهر المئات من معارضي غزو العراق أمام منزل بلير، وأمام "مركز الملكة إليزابيث للمؤتمرات"، حيث عقد السير تشيلكوت مؤتمره الصحفي للإعلان عن خلاصات تقرير لجنة التحقيق، مطالبين بملاحقة بلير "لارتكابه جرائم حرب".

من جهتها، اعتبرت حركة "أوقفوا الحرب" التي عارضت غزو العراق أن "تقرير تشيلكوت اتهام صريح لتوني بلير والمحيطين به، في دفعنا إلى الحرب على العراق". وذكرت الحركة في بيان صدر بعد الإعلان عن نتائج لجنة التحقيق أن "الحركة المناهضة للحرب والملايين الذين تظاهروا ضد قرار الغزو، يطالبون الآن بالعدالة".

إنتهاك للقانون الدولي

تناول تقرير الشبكة البريطانية لأسلحة اليورانيوم (UKUWN) المقدم للجنة بالتفصيل المسؤولية والمشروعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من قبل مستخدمي أسلحة اليورانيوم. وأكد متخصصون ان استخدام تلك الأسلحة بكميات كبيرة جدا هدفَ عمداً مع سبق الاصرار للفتك بالعراقيين وتدمير بيئتهم، ضاربين عرض الحائط بالقوانين الدولية التي حظرت في البروتوكول الاضافي الاول الملحق باتفاقيات جنيف (المادة 35) (يحظر استخدام وسائل او اساليب القتال يقصد بها أو قد يتوقع منها ان تلحق بالبيئة الطبيعية اضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الامد).

ووفقا للمادة 4 من التعليمات الرسمية، والمادة 7 من قانون المحكمة الجنائية الدولية، فان ما سبق يُعَدُ – برأي د. سعاد العزاوي- جريمة ضد الانسانية نتيجة لتأثيراته الصحية الضارة التي لا تميز بين المدنيين والعسكريين، والتي تستمر أضرارها لفترات طويلة بعد الانتهاء من العمليات العسكرية [53].

وإستكمالا لمواقفها الصلفة حظرت الحكومة البريطانية على قادة الجيش الرد على نتائج التحقيق بشأن حرب العراق، ومنعتهم من إبداء وجهات نظرهم الخاصة للجنود والبحارة والطيارين. وبحسب

أوامر الاتصالات التي اطلعت عليها "ديلي تلغراف" مُنعت المقابلات مع القادة، وقدمت إليهم الحكومة توجيهات متفق عليها لتمريرها إلى الجنود [54].

وقامت بسحب تمويلها لشركة المحاماة البريطانيّة Public Interest La-yers التي ثبتت وقائع عن جرائم تعذيب وقتل خارج القانون، جرت على يد جنود بريطانيين وطالت مواطنين عراقيّين!

وأعلنت عن نيتها إلغاء ملف التحقيق في جرائم الجنود البريطانيين بحق آلاف المواطنين العراقيين، وفعلا أوقفت التحقيق الذي يقوم به "فريق التحقيق في الإنتهاكات في العراق" (IHAT)، الذي شكّلته وزارة الدفاع في عام 2010 للتحقيق في دعاوى سوء معاملة مدنيين عراقيين على أيدي أفراد القوات المسلحة البريطانية خلال الفترة من نيسان 2003 إلى تموز 2009. وقد نظر الفريق بالفعل في ما لا يقل عن 1515 قضية لضحايا الإنتهاكات، منها 1235 اتهاماً بانتهاك حقوق مواطنين ومواطنات عراقيات، بينها اتهامات بالتعذيب والاغتصاب، ونحو 280 دعوى بالقتل خارج إطار القانون. وأعرب مسؤولها الشرطي السابق (مارك وارويك) لصحيفة "الإندبندنت" في كانون الثاني 2016 عن إعتقاده بأنه "ستكون هناك أدلة كافية لتبرير توجيه اتهامات جنائية.. هناك إدعاءات جادة يحقق فيها الفريق تتضمن القتل.. وأشعر أنه تم جمع أدلة كافية لتقديم قضية قوية أمام هيئة الادعاء لبدء المحاكمة وتوجيه الاتهامات". وأكد لصحيفة Business Insider البريطانية أنه "قد تتم مقاضاة القوات البريطانية التي قاتلت في العراق خلال الحرب بين 2003 و2011 بتهم ارتكاب جرائم حرب"، مضيفاً أن هناك "الكثير من القضايا المهمة التي تستوجب المناقشة حول ما إذا كانت تُصنّف ضمن إطار جرائم الحرب". وقد أجبرت الصور المنقولة عن الجنود أنفسهم أو شهاداتهم المباشرة وزارة الدفاع على الموافقة على التحقيق والتعاون معه، بعدما انتقدتها محكمة بريطانية لعدم كشفها عن وثائق تفيد بعلم الوزارة بالشكاوى التي تلقتها بهذا الصدد وقت حدوثها.

وكان من المقرر أن يختتم الفريق المكلّف تحقيقاته بنهاية عام 2019، أي بعد 10 أعوام من إنسحاب آخر القوات القتالية البريطانية من العراق. ولم يسفر عمله لليوم عن أية توصيات بمحاكمات، ويواجه انتقادات من حقوقيين جراء تحركه ببطء. غير أن الحكومة البريطانية إستغلت مخالفة قام بها أحد أعضاء الفريق لتعتبر عمل الفريق "ألحق الأذى بسمعة الجيش البريطاني". وبهذه الذريعة أعلن وزير الدفاع البريطاني (مايكل فالون) في 11 شباط الماضي بأن بلاده "عازمة على وقف التحقيق في جرائم جنود بريطانيين بحق مواطنين عراقيين، خلال مشاركتهم بحرب العراق عام 2003، وستجري احالة 20 ملفاً فقط إلى شرطة البحرية البريطانية". أما مئات القضايا، التي رفعها ضحايا من المدنيين العراقيين، والتي ستترك من دون حل، فهي ليست مهمة بالنسبة لحماة العسكريين من مرتكبي الجرائم.

إنتقدت منظمة العفو الدولية القرار على الفور، معتبرة، بحق، ان الانتهاكات المقترفة في العراق "ينبغي عدم نسيانها".

كما انتقدت احالة 20 ملفاً فقط إلى شرطة البحرية البريطانية. وقالت المنظمة في بيان لها "ان سمعة الجيش البريطاني على المحك، وأي مزاعم ذات صدقية بشأن انتهاكات لحقوق الانسان من قبل القوات البريطانية في العراق وافغانستان يجب أن تخضع لتحقيق مستقل من جهاز مستقل عن الجيش". وأشارت المنظمة إلى أن "القوات البريطانية ارتكبت اموراً فظيعة في سجونها".

وفي تشرين الثاني 2016 أعلنت الحكومة البريطانية بكل وقاحة نيتها التنصل من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان في مدة الحرب، لتمكين عسكرييها من تفادي "ملاحقات تعسفية"، الأمر الذي ندّدت به منظمات الدفاع عن حقوق الانسان. وعلّق الناشط المدني د. كاظم الموسوي: "مهما كانت العراقيل ومحاولات التأجيل، وهي حالة بريطانية ببيروقراطية بامتياز، فلن تتقادم الجرائم وستظل تلاحق مرتكبيها ورؤسائهم الذين دفعوهم لارتكابها، كما وتظل سبابات الضحايا مرفوعة ودماؤهم ملطخة جباه قادة الاجرام ومجرمي الحرب الرئيسيين" [55].

مفارقة ليست مستغربة

مفارقة عراقية أخرى مؤلمة. ففي الوقت الذي هزّت فيه نتائج التحقيق البريطاني عن حرب العراق حال نشرها الضمائر الحية للبريطانيين وغير البريطانيين في أرجاء العالم، وطالبوا بتحرك عراقي عاجل أمام المحكمة الجنائية الدولية، مبدين عزمهم دعمه إنصافاً للضحايا.. لم تهتز ضمائر المسؤولين المتنفذين في العراق، حتى اليوم، وكأن الموضوع لا يعنيهم، وليس من واجبهم المطالبة بحقوق الضحايا العراقيين.

فلماذا ولمصلحة مَن مواصلة السكوت طيلة عامين كاملين ؟

نعيد ما كتبناه قبل عامين: مثل هذا الموقف ليس جديداً ولا مستغرباً وهو يؤكد مرة أخرى ان من ساهم في تدمير العراق وتحطيم شعبه لا تهمه حقوق الضحايا الأبرياء من أبناء وبنات الشعب العراقي!

ان ما تضمنه تقرير اللجنة، الذي صدر قبل عامين كاملين، من معلومات وحقائق تدعو كل مسؤول شريف، وكل عراقي مخلص، وكافة منظمات المجتمع المدني الحريصة، للضغط على الحكومة العراقية القادمة، والتحرك والعمل المشترك والفعال، بكل قوّة، أمام «المحكمة الجنائيّة الدوليّة»، بالإستناد الى معطيات تقرير «لجنة تشيلكوت» وغيرها، التي أبطلت مبررات الغزو و الاحتلال، للمطالبة بكافة حقوق ضحايا غزو العراق، خصوصاً ما اتّصل منها بإستخدام ذخائر اليورانيوم وتداعيات إستخدامها للمرة الثانية في العراق.

ملاحظة: مصادر البحث موجودة لدى الكاتب. يمكن لمن يرغب تزويده بها مراسلته على البريد الألكتروني التالي:
kalmukdadi@hotmail.com
ستوكهولم، 28/ 7/ 2018

تاريخ الحزب الشيوعي العراقي
هل يحتاج الى اعادة كتابة ؟

ا.د. ابراهيم خليل العلاف
استاذ التاريخ الحديث المتمرس - جامعة الموصل

اتصل بي أحد طلبة الدراسات العليا قبل فترة قصيرة، وطلب رأيي في موضوع يكتبه عن احد قادة الحزب الشيوعي العراقي الذي يرجع تأسيسه الى سنة 1934 وتكون الحزب من اتحاد ثلاث منظمات ماركسية فى بغداد والناصرية و البصرة، وذلك فى يوم 31 اذار – مارس 1934. وقلت له ان لي كتابات عن الحزب الشيوعي منها عن مؤسسة يوسف سلمان يوسف، واسمه الحركي الحزبي (فهد)، ومنها عن (سعاد خيري)، ومنها عن (صلاح خالص ومجلة الثقافة)، ومنها عن (جماعة الصحيفة)، ومنها عن (تاريخ مجلة الثقافة الجديدة ودورها)، ومنها عن (الدكتور عبد اللطيف الراوي وكتاباته عن بواكير الخلايا الماركسية في العراق)، وآخرها عن العلاقة بين رجال الحركة الوطنية العراقية ورئيس الكومنترن وغير ذلك من الموضوعات المنشورة ورقيا والكترونيا.

وجرى الحديث بيني وبينه عما قدمه الدكتور سيف عدنان القيسي عن تاريخ الحزب الشيوعي من خلال رسالته للماجستير (الحزب الشيوعي العراقي 1948-1958) واطروحته للدكتوراه عن (الحزب الشيوعي العراقي 1968 - 1979) وكلا العملين بإشراف الصديق الاستاذ الدكتور أسامة عبد الرحمن الدوري. واثناء نشري لخبر صدور كتاب (الحزب الشيوعي العراقي 1968 - 1979 اي في عهد الرئيس العراقي الاسبق احمد حسن البكر) للدكتور سيف، علق الاخ الاستاذ عبد القادر العيداني، وقال ان ماقدمه القيسي يعد عملا شاملا لكني عقبت عليه بالقول: ان الاستاذ جاسم الحلواني ومن خلال مقالة له في موقع الحزب الشيوعي، انتقد ماقدمه الدكتور سيف عدنان القيسي، وتعرض لما قاله المشرف على العملين حول الموضوعية، واعترض على المنهجية وقال :"لقد تناول الكثير من الباحثين تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. فقد كتب في هذا الموضوع أنصاره وخصومه وأعداؤه وكتاب آخرون

محايدون. وألقت مذكرات وذكريات بعض قادته الضوء على مراحل مختلفة من تاريخه. ويعد كتاب الأستاذ عزيز سباهي "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" (ثلاثة أجزاء)، الذي كتبه بتشجيع ودعم من قبل قيادة الحزب، أشمل دراسة لتاريخ الحزب. فهذا المؤلف يغطي تاريخ الحزب منذ تأسيسه في عام 1934 حتى نهاية القرن الماضي. ويعد هذا الكتاب والكتاب المكمل له "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي: قراءة نقدية في كتاب عزيز سباهي الصادر في سنة 2009 للأستاذ جاسم الحلواني، هما الأقرب لوجهة نظر الحزب وهو الذي قام بطبعهما وتوزيعهما".

ثم اضاف: "وتواصلت الكتابات عن تاريخ الحزب، وقد اتسعت بعد سقوط النظام الدكتاتوري، حيث توفرت الفرصة للطلبة في الجامعات العراقية بتقديم البحوث التي تخص الأحزاب السياسية العراقية والمنظمات الديمقراطية ورموزها القيادية والبارزة، وبالأخص تلك التنظيمات ذات المنحى اليساري. وكان للحزب الشيوعي العراقي حظ وافر منها. فلدينا، بحدود معرفتي، بحوث حول الدكتورة نزيهة الدليمي وسلام عادل وعامر عبد الله وكذلك أطروحة مؤيد شاكر الطائي الموسومة "الحزب الشيوعي العراقي 1935 - 1949" ورسالة مناف الخزاعي الموسومة "الحزب الشيوعي العراقي 1959 - 1963" كذلك رسالة بديع السعدي المعنونة: "الحزب الشيوعي العراقي 1963 - 1968". وأخيراً، وليس آخراً، رسالة ذكرى عادل عبد القادر بعنوان: "رابطة المرأة العراقية ودورها في الحركة النسوية العراقية 1952 - 1975". والتي دافعت عنها في يوم 12 تشرين الأول 2014. ونالت عنها شهادة الماجستير بامتياز.

الشيء الآخر الذي اود ان اضيفه في هذا الصدد وهو كتابة تاريخ الحزب الشيوعي وضرورة اعادة كتابته.. انني لا اتفق مع من لا يذهب الى اهمية اعادة كتابة التاريخ؛ فالتاريخ بحاجة الى اعادة كتابة ولكن في حالتين؛ الاولى عندما تظهر وثائق جديدة، والثانية عندما تستجد رؤية جديدة للتفسير.. وازيد وعندما تتغير الظروف السياسية وتتهيأ الاجواء للكتابة وبقدر من الحيادية والموضوعية.

طبعا، اذا ما عدنا الى ما كتب عن البدايات الاولى للخلايا الماركسية في العراق نجد ان لدينا كتابات مختلفة، بعضها اشار الى انتشار الافكار الشيوعية والبلشفية في العراق ابتداء من بعد قيام ثورة اكتوبر -تشرين الاول 1917 وفي العشرينات من القرن الماضي ومن خلال ما كانت جريدة (الزوراء) البغدادية 1869 - 1917 تكتبه عن الافكار البلشفية والاشتراكية.

وبعد قيام الدولة العراقية الحديثة وانتشار الفكر الشيوعي ومن ثم تأسيس الحزب الشيوعي سنة 1934 ونشاطه واعتقال قادته واتهامهم في العهد الملكي بأنهم يحملون فكرا هداما واعدام عدد من قادتهم ومنهم فهد وحسين محمد الشبيبي سنة 1949 صدرت كتب، قسم منها ذو طابع وثائقي، لكن الوثائق فيها اختيرت

وانتقيت لتتلاءم وهوى الحكومة، ويمكن ان نشير الى (موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي).

وخلال العهد القاسمي وتعاظم دور الحزب الشيوعي بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 ظهرت للعلن صحف الحزب الشيوعي ومنها (الشرارة) و(القاعدة) و(كفاح السجين الثوري) و(اتحاد الشعب) و(طريق الشعب) وصحف ومجلات اخرى منها مجلة (الثقافة الجديدة) 1953 والتي لا تزال تصدر حتى الان. وكل ما ظهر وكتب في هذه الفترة يعد مصادر مهمة عن تاريخ الحزب الشيوعي، ولكن من وجهة نظر الحزب نفسه.

وبعد سقوط حكم الزعيم عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963، وتنامي العداء الحكومي والبعثي للشيوعيين ظهر كتاب (أضواء على الحركة الشيوعية في العراق) بخمسة اجزاء تزيد صفحاتها عن 5000 صفحة ومعها جزء سادس يلخص الاجزاء الخمسة، وكلها تعتمد على وثائق منها وثائق الامن والمخابرات واستخبارات الشرطة، وما شاكل. وقد نشر الكتاب باسم مستعار هو (سمير عبد الكريم)، وطبع في مطبعة الاندلس ببيروت، واعتقد انه طبع في بغداد وبدون ذكر لسنة الطبع.

ومع اهمية ما كتب في هذه (الموسوعة) كما اسميها إلا ان ما نشر وما انتقي من وثائق جاء منسجما مع هوى الحكومة والتي كان حزب البعث يقودها وحتى 2003.

اعرف كتبا كثيرة نشرت عن الحزب الشيوعي داخل وخارج العراق.. اعرف ما كتبه مؤسس الحزب الشيوعي (فهد) وبعض القادة الشيوعيين الاخرين، ومنهم عامر عبد الله وعزيز محمد وسلام عادل (حسين احمد الرضي)، واعرف ما كتبه حنا بطاطو، واعرف ما كتبه فاضل البراك، واعرف ما كتبه عزيز الحاج، وقدري قلعجي، ومالك سيف، وعبد الكريم حسون الجار الله (تصدع البشرية)، وما كتبه الدكتور عقيل الناصري، والاستاذ صلاح الخرسان، وما كتبه يوسف الصائغ، وذو النون ايوب، وداؤد الصائغ. وقسم من هذه الكتابات مع، وقسم منها ضد، لذلك لايمكن ان نقول ان تاريخ الحزب الشيوعي او تاريخ اي حزب او تاريخ اي شخصية انه كتب بموضوعية وحيادية.

لو كان المشرف على الاطروحة فلان الشيوعي، على الطالب الشيوعي في العهد الشيوعي، لظهرت لنا اطروحة تختلف عن تلك التي يكتبها طالب قومي عربي بإشراف استاذ قومي عربي في عهد الحكم القومي، لرأينا ان الاطروحة او الكتاب يختلف عما اشرنا إليه .

انا اقول ان الموضوعية مطلوبة وضرورية، وتسمية الاشياء بمسمياتها مطلوبة، وتهيئة الوثائق الاصيلة واستنطاقها بحيادية مطلوب. والباحث ينبغي ان يتجرد من ميوله، وكذا الاستاذ لا بل انصح الاستاذ ان لا يوافق على ان يكتب طالب يكره

الشيوعيين، مثلا، اطروحة عن الحزب الشيوعي، وبالعكس ان لا يسمح لطالب يحب الشيوعيين ان يكتب اطروحة عن الحزب الشيوعي، ولا بد ان يكون الطالب امينا، شجاعا، حياديا، موضوعيا محبا للحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة، وعندئذ سوف تكون كل مخرجات كتابته سليمة وقريبة جدا من الموضوعية.

انا ـ ويعرف ذلك طلابي ـ رانكوي (نسبة الى المؤرخ الالماني ليوبولد رانكه)، اقول ان على المؤرخ ان يعيد تشكيل الحدث كما وقع، ودون اي ترتيش او تغيير، اي ان وظيفة المؤرخ تشبه وظيفة المصور الفوتوغرافي، وألا يتحول المؤرخ الى كاتب نشرة. ومما يؤكد كلامي انني كتبت الفصول الاولى من كتابين في تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، ظلا يدرسان في العراق اكثر من ربع قرن. وبالرغم من تغيير الانظمة لا يزالان يدرسان في مدارس العراق.

نصوص قديمة

العلاقة بين النظرية والتجربة في الصراع الفكري المعاصر*

ناقش فريق الابحاث العالمي الذي شكلته لجنة القضايا النظرية العامة لدى مجلة قضايا السلم والاشتراكية مسألة الترابط بين النظرية الماركسية والتجربة الاجتماعية التاريخية، في سياق الصراع الفكري المعاصر. وشارك في عمل الفريق البروفيسور الدكتور في العلوم الفلسفية ميترو يانكوف (بلغاريا)، وفرانسيسكو غامبا عضو اللجنة السياسية وسكرتارية اللجنة المركزية لحزب طليعة الشعب في كوستاريكا، وسيمو باتي غيي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب الاستقلال والعمل في السنغال، والبروفيسور الدكتور في العلوم الفلسفية ايغور ناليوتوف من هيئة العاملين في تحرير المجلة.

وننشر ما يلي مادة تعمم نتائج ما دار من تبادل للآراء:

ان مجمل مسيرة النضال الثوري للطبقة العاملة وانتشار الحركة الشيوعية وتطور النظام الاشتراكي العالمي، هو برهان ساطع على الطابع العلمي للماركسية بوصفها نظرية التقدم الاجتماعي. وان قيام الاحزاب الشيوعية الشقيقة باعداد وثائق برنامجية تحدد الاتجاهات الاساسية لتطور المجتمع الاشتراكي، وتحليلها النقدي لبعض الاطروحات النظرية التي لم تثبت الممارسة صوابها، قد اكدا حيوية الماركسية اللينينية وكشفا على نحو اتم عن آفاقها وامكاناتها وهذه الوثائق وفي مقدمتها الصيغة الجديدة لبرنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، انما هي مساهمة في تعميق الاسس الفكرية الماركسية اللينينية، ومعالجة القضايا الملحة في نظرية الاشتراكية العلمية والشيوعية والفلسفة المادية الديالكتيكية والاقتصاد السياسي. ويقدم المنظرون البرجوازيون وادعياء الماركسية على اختلاف مشاربهم تفسيرا مغايرا، فهم يعتبرون ان طرح مهمات نظرية جديدة ليس الا بادرة من بوادر "ازمة الماركسية وشيخوختها" وما الى ذلك.

تتمثل احدى خصائص الوضع الايديولوجي المعاصر في ان المنظرين البرجوازيين والبرجوازيين الصغار، في سعيهم الى تفنيد الماركسية يلجأون، اكثر فاكثر، ليس الى حجج لها صحة بالنظرية والوقائع فحسب، بل والى الحجج "المنهجية". وهم يناقشون الماركسيين حول هذه أو تلك من تفسيرات التجربة الاجتماعية التاريخية وتعميماتها، وكذلك حول مبادئ تعليل المعرفة العلمية الاجتماعية وطرائق واتجاهات تطورها مستقبلاً. وفي خاتمة المطاف ينحصر "النقد المنهجي" للماركسية في التشكيك بعلميتها.

في السنوات الاخيرة لا يجرؤ الكثير من العلماء البرجوازيين على انكار الطابع العلمي للنظرية الماركسية اللينينية انكارا كاملا. بيد

انهم لا يعترفون الا بعلمية المضمون التجريبي فيها، وفي الغالب بالتجربة التاريخية المنعكسة في هذا المضمون. وابان ذلك تنسب الى الماركسية قوانين علمية غريبة عنها (وضعية اساسا) وهي قوانين يستنبطها المنظرون البرجوازيون انفسهم.

ان الفهم الماركسي للعملية يتضمن قبل كل شيء ملموسية المعرفة، لأنها (اي الملموسية) بالذات تكفل امكانية مبدئية للتأكد من صحتها. والملموسية هي الشرط الضروري والكافي للعملية. وتحسب الماركسية هذا المطلب ليس على المعرفة العلمية الصرفة فقط، بل على مضمونها ايضا. ولان الماركسية تمتلك شمولية المقولات والمبادئ فانها علم ملموس تخضع المفاهيم التجريدية المستخدمة فيه لمهمة الحصول على معارف دقيقة الى اقصى حد، تتماشى مع الواقع والاهداف العملية للمعرفة.

والماركسية، بوصفها انعكاساً لسنن الواقع العامة، تعبر في الوقت نفسه عن اعمق مصالح وحوافز طبقات وفئات المجتمع الاكثر تقدمية، وفي وحدة هذين الجانبين، تعتمد الماركسية دوماً على ابداع الجماهير التاريخي الحي، وتقوم على تجربتها الثورية. والماركسية، كما أكد لينين، هي "تلخيص للخبرة في ضوء نظرة فلسفية عميقة ومعرفة واسعة للتاريخ"(1) ويتعلم الشيوعيون من الكلاسيكيين الركون الى التجربة الاجتماعية التاريخية، الاستناد في كل محاجاتها الى الحقائق ونتائج الابحاث الملموسة، وفحص المحاجات النظرية فحصا واعيا على محك التجربة.

وفي الوقت نفسه، فان مبدأ الملموسية في المنهجية الماركسية لا يجمعه جامع بالتجريبية المميزة للفلسفة الوضعية التي تطالب بان تكون النظرية متسقة مع التجربة على طول الخط، وبشكل مطلق من حيث الجوهر. ان تعاليم ماركس وأنجلز ولينين وهي نظرية عامة حول تطور الطبيعة والمجتمع، وليست مجرد خليط من تعميمات الطبيعة والمجتمع، وليست مجرد خليط من التعميمات التجريبية، وهي تمتاز بالملموسية العلمية بالذات، وليس التجريبية الصرفة، وبالتعليل المادي الديالكتيكي للقوانين، وليس التجميع البسيط بين حقائق منفردة.

ان الماركسية اللينينية كانت دوما وما برحت تقوم على قاعدة رصينة من معطيات التجربة التاريخية والراهنة، بعد فحصها بدقة. وقد اعطى لينين وصفا رائعا لهذا الجانب من المنهجية الماركسية. اذ قال: "ان الحقائق اذا ما اخذت كليتها وترابطها ليست مسألة "عنيدة" فقط بل وبرهانية من دون شك... ويجب بذل محاولة لبناء هذه القاعدة من حقائق أكيدة لا جدال فيها، يمكن الركون اليها... ولكي تكون هذه قاعدة بحق، ينبغي الا تؤخذ حقائق منفردة، بل كل محصلة الحقائق ذات الصلة بالقضية موضوعة البحث دون أي استثناء.."(2). ليس هناك امر ينافي الماركسية قدر تقسيم الحقائق الى "سيئة" و"جيدة" و"انتقاء" المناسب منها للبرهنة على صحة نظريتها؛ فالماركسية تعميم للتجربة الاجتماعية التاريخية الاجمالية، ويفرز منها بالدرجة الاولى المضمون الموضوعي الذي لا يتعلق بالذات.

ولكن تعميم التجربة، حتى وان كان شاملاً، ليس هدفا بحد ذاته، بل انه لا يهيئ سوى احد المستلزمات الاساسية للعلمية، دون ان يكفلها بكليتها. وتنطلق المنهجية الماركسية اللينينة في تحليل الظواهر من ان علم هذه الظواهر متناقض، ولذا يتعذر اعطاء تفسير صائب لحقيقة واحدة، تبحث على انفراد ولو لجزء من الخبرة التجريبية، دون الرجوع الى النظرية.

ان الملموسية النظرية ومن وجهة نظر المنهجية الماركسية اللينينية، تتطلب بالضرورة الانتقال من تحليل الحقائق المميزة لظواهر معينة، الى ايجاد الجوهر، اي ذلك المحور الرئيس الذي يحدد كل الجوانب الاساسية للعملية المدروسة، اذ لا يمكن الاهتداء في خضم الحقائق المتناقضة المتنوعة التي تشكل مثلا نسيج الحياة الاجتماعية، دون فرز اتجاهها الرئيس والحاسم وقانونها.

ان العلماء البرجوازيين المعاصرين المحتذين بتقاليد الوضعية يفسرون العلمية بشكل آخر. فالنظرية، في رأيهم، علمية في حالة واحدة فقط، وتحديداً: عندما تؤكدها كل الحقائق المتوفرة، وتفقد هذه الصفة حالما تظهر حقائق تخرج عن اطر التعميمات القائمة. وبذا تقوم النظرية العلمية وكأنها تعميم تجريبي استقرائي، يتوقف مصيره بالكامل تقريبا على التجربة. وبما انهم يقصدون بالحقائق المعطيات الحسية وتجربة الفرد الذاتية فقط، فان مذهب الوضعية هو دوماً، وفي جميع مراحل تطوره، مذهب ذاتي في المعرفة العلمية.

ان "العلمية" في الادبيات الاجتماعية الفلسفية البرجوازية تستند عمليا الى اللاأدرية، إذ انها تتجاهل القوانين الشمولية حقاً، وتذهب الى ان التعميمات التجريبية وحدها هي اساس المعرفة. بيد ان هذه التعميمات محصورة، بهذا الشكل او ذاك، في اطر زمانية او مكانية ضيقة من التجربة الخاصة (الراهنة أو التاريخية) ولا بد من ان تصطدم وراء هذه الحدود بحقائق تدحضها. وان النظرية المقصورة على التعميمات التجريبية تغدو على الدوام عزلاء امام سيف دومقليس المتمثل بالواقع المتناقض والمتنوع.

في مجرى تطور فلسفة العلم البرجوازية اخذت الذاتية ولا ادرية المنهجية تصبحان واضحتين اكثر فاكثر، وتبين بالكامل تهافت التجريبية، كبرنامج فلسفي، بتطور العلوم الطبيعية في القرن العشرين، وخاصة خلال عملية انتشار الثورة العلمية التقنية، ويتسرب تأثيرها ايضا الى ايديولوجيا الحركة الشيوعية والعمالية المعاصرة (3).

كما ان نقد النظرية الماركسية اللينينية ومحاولات المفكرين البرجوازيين زعزعة ركائز علميتها، هي الأخرى تجري على نحو انشط خلال الآونة الاخيرة، من مواقع المذهب التجريبي في التجربة الاجتماعية التاريخية. وفي سياق هذا "النقد المنهجي" مثلا، يفسر "رأس المال" وسائر مؤلفات ماركس على انها تجريبية صرفة، تتضمن مادة حقائق هامة، ولكنها لا تنسحب إلا على فترة نشوء الرأسمالية وشكلها التنافسي. وفي هذا المجال تؤطر "حدود" العملية ليس بفترة زمنية معينة فقط، بل وبمنطقة بعينها، وهي بلدان اوربا الغربية بتقاليدها وخصائصها الاقتصادية.

غالبا ما تنسب التجريبية الى منهج ماركس نفسه – وخاصة بعد نشر مخطوطات 1858 - 1859 بحجة ان تحليل ماركس لاسلوب الانتاج الرأسمالي في هذه المرحلة كان، على حد زعمهم، ذا طابع استقرائي صرف، وليس كما صوره ماركس نفسه في ما بعد: الارتقاء من المجرد الى الملموس. وتفسر علمية آراء ماركس وفقا لمعايير التجريبية. وغالبا ما يزعم انها نقيض لموقف انجلز "الميتافيزيقي" (الخارج عن التجريبية) إزاء القضايا الاجتماعية الفلسفية.

هناك تقولات غير قليلة حول تراث لينين الفكري، ولكن ثمة امرا له دلالاته، وهو ان الاقرار بالاهمية العلمية لمؤلفاته (وهو

بالمناسبة غير شائع في الادبيات البرجوازية والاشتراكية الزائفة) يمس فقط الدراسة ''التجريبية'' لواقع روسيا، وكذلك التوصيات ''العلمية البحث'' المتعلقة بتنفيذ الثورة الاشتراكية في روسيا. فعلى سبيل المثال نجد ان عالم الاجتماع البريطاني لاين الذي يعد نفسه من ''الماركسيين الغربيين''، في معرض نقاشه مع نقاد اللينينية البرجوازيين ''الراديكاليين'' يقر بالمضمون العلمي التجريبي للينينية، بل ويعترف بوفاء لينين للموضوعات الاساسية للنظرية الماركسية. ورغم ذلك يؤكد هذا الكاتب ان اللينينية ما هي الا تطبيق للماركسية على ظروف روسيا، ويزعم ان هذا التطبيق يحمل الكثير من بصمات تقاليد الشعبيين، ولذا ليس له مضمون نظري شمولي(4).

ان ما تضعه المنهجية التجريبية من اطر زمانية أو اقليمية لإمكانية تطبيق النظرية الماركسية اللينينية او بعض الاجزاء والافكار والمذاهب المكونة لها، يهدف دون شك الى غرض محدد هو حينما يطرح فيما يعرف بالادبيات الماركسولوجية واللينيولوجية. وفي التحليل الاخير، نجد ان وظيفة ''النقد المنهجي'' تنحصر في انكار أهمية الماركسية اللينينية في التجربة الاجتماعية بمعناها الأوسع.

ان النظرية الماركسية حول العملية الاجتماعية التاريخية عامة، وتعاليمها حول التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية خاصة كانت دوما من الاهداف الرئيسة لـ ''نقد'' الماركسية من قبل الايديولوجيين البرجوازيين المعاصرين وادعياء الماركسية. ويضفي على هذا ''النقد'' في الآونة الاخيرة نوعا من المسحة ''المنهجية'' اذ يزعم ان ماركس وأنجلز وضعا مقولة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية استنادا الى المادة التجريبية لاسلوب الانتاج الراسمالي حصراً. ولكن مجال التجربة الاجتماعية اصبح اكثر تنوعا واوسع بكثير عما في تلك المرحلة، ولذا فان أيا من المجتمعات القائمة حالياً: الاشتراكية والرأسمالية و''العالم الثالث'' لا ''يتموضع'' حالياً، على حد زعمهم في اطر المقولات المذكورة. كما يزعم ان طابع العملية العالمية المعاصرة وديناميتها يهشمان ''الخارطة'' الماركسية العامة للتطور التاريخي، التي وضعت استنادا الى العملية اياها. وبالتالي فان هذه ''الخارطة'' يجب ان ترفض.

فعلى سبيل المثال، يرى سمير امين وهو من الباحثين المعروفين في قضايا العالم الثالث ان النظرية الماركسية حول التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي عموماً، تفقد اهميتها العلمية في العصر الراهن، لانها لا تنطبق على العملية الاجتماعية بكل ابعادها وبالدرجة الاولى على خصائص تطور البلدان النامية. ويذهب سمير امين الى ان المذهب ''الماركسي الارثوذوكسي'' الذي يقول بان النزاع القائم يتمثل في الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية ''لا تثبته التجربة''(5). وهو يقول بضرورة ايجاد نظرية جديدة، او ''اكثر عمومية'' على اية حال، تشمل العمليات الجارية في ''العالم الثالث'' ايضا. ذلك لان الصراعات الرئيسة الدائرة في المرحلة التاريخية الراهنة (المحاور الفعلية التي تنتظمها) هي نتيجة التناقض بين نزعة التدويل (او ''ما فوق القومية'') التي يفرضها تسلط رأس المال، وسعي الكادحين والشعوب والامم الى ضمان ''مجالها الذاتي'' للوجود(6).

(....) ويمكن ان نصادف طرائق منهجية مماثلة لدى بعض علماء الاجتماع في امريكا اللاتينية، الذين يطرحون ما يسمى نظريات ''التبعية'' او

"التبعية المتبادلة". ويمكن الحكم على مستوى علمية هذه الابحاث من خلال الاستنتاجات الخرقاء التي يصل اليها، مثلا، عالم الاجتماع الارجنتيني ايماس، فهو يسمي الشركات الغربية الكبرى "ما فوق الايديولوجية" لانها تتاجر مع البلدان الاشتراكية، لا بل يزعم ان الاتحاد السوفيتي يبسط بمعية الولايات المتحدة "هيمنة مشتركة" على العالم(7).

ولا يخلو الامر من محض اوهام، حينما يزعم بعض واضعي فكرة "التبعية المتبادلة" مثلا، ان "الوثاق" الذي يربط امريكا اللاتينية بعجلة الدول الامبريالية اخذ يضعف، في حين ان التبعية العكسية بالنسبة لبلدان مثل بريطانيا وكندا وحتى الولايات المتحدة صارت تتعزز. وازاء هذه الافكار الرجعية الواضحة البطلان تغدو بديهية للغاية الموضوعية والعلمية الحقيقية للتحليل الماركسي- اللينيني التاريخي الملموس لعمليات التطور العالمي.

بديهي ان الزمن الذي عاش فيه كلاسيكيو الماركسية ما كان بوسعه ان يطرح في جدول الاعمال بشكل كامل قضايا تطور البلدان المتحررة من التبعية للاستعمار. لكن هل يدحض هذا فكرة التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، ونظرية التطور الاجتماعي التاريخي عموماً؟ وهل فقدت مغزاها مقولات اسلوب الانتاج والقاعدة والبناء الفوقي وغيرها؟

ان ماركس وأنجلز ولينين لم يفكروا ابدا وفق قوالب جامدة عقائدياً جاهزة مسبقاً، بل انهم تقيدوا بالمنهج الديالكتيكي في اي تحليل نظري. ولم يستبعدوا امكانية ظهور بنى اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة، واختلاف الاشكال "الانتقالية" للتطور الاجتماعي، التي تقتضي تدقيق وتحديد القوانين الاجتماعية التاريخية التي اكتشفوها. وفي الوقت نفسه كان لديهم كل ما يسوغ التأكيد على ان معرفة القوانين المكتشفة هي اساس مكين لتحليل الظواهر الجديدة.

ان التطور المستقل للبلدان المتحررة من التبعية الاستعمارية قد ادخل بالفعل غير قليل من المستجدات على مضمون العملية العالمية المعاصرة. ولا يمكن حل أية قضية كبرى في عصرنا الراهن دون مراعاة التأثير الذي تمارسه عليه البلدان النامية. ولكن من الصحيح ايضا ان نشوء هذه البلدان لم يكن "خلافا للماركسية" بل باتساق تام معها. واما الفكرة التي عرضها بعض منظري العالم الثالث بطرحهم الخيار العالمي: اما تطور فوق قومي واما تطور ذاتي، فتعكس جزئيا بعض الوقائع، ولكنها رغم ذلك لا يمكن ان تدل على طرق واساليب حلها، وقبل كل شيء تدل على تجريديتها. اما توخي التحليل النظري الملموس، والدراسة الاعمق للعلاقات الدولية فانهما حتما، يقودان الباحث في قضايا البلدان النامية الى ضرورة التمييز بين النظامين الاجتماعيين السياسيين، والدور الفعلي لكل منهما في التقدم الاجتماعي، الامر الذي يتماشى حقاً مع المنهجية الماركسية.

من الواضح تماما ان التغلب على تخلف بلدان العالم الثالث متعذر بدون اختيار السبل المثلى للتنمية، وبدون تحديد الآفاق بدقة. والنظرية الماركسية حول التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية أداة لا بد منها للتحليل العلمي في هذا المجال.

كما لا يغفل "النقد المنهجي" للنظرية الماركسية مقولتي "الطبقة" و"الصراع الطبيقي" إذ يزعم الكثيرون من المؤلفين البرجوازيين ان ماركس اقتصر على اعطاء

تحليل اقتصادي لأوضاع فئتين اساسيتين في المجتمع الرأسمالي: الاغنياء والفقراء، وليس لهذا التحليل مضمون اجتماعي عام. ويرى بيتلهايم، وهو واحد من ادعياء الاشتراكية في فرنسا، ان ماركس لم يمض في تفسيره لمقولتي "الطبقة والصراع الطبقي" شوطا ابعد من المحاججات الاقتصادية والتجريبية الصرفة. وزعم بيتلهايم ان التطور الاجتماعي دحض ذلك التحليل "الاقتصادي". وهو يقول ان حجج ماركس الاقتصادية لا يمكن ان تسوق البرهان على اتجاه تاريخي كالصراع الطبقي. ويحاول ماركس دعم حججه باعتماد الديالكتيك، اما بشكله التأملي، واما بالاستعاضة عنه بمحاججات ذات طابع اقتصادي(8).

ان المنظرين من ادعياء الاشتراكية، حينما يدعون الى التخلي عن مقولتي ماركس حول الطبقة والصراع الطبقي، زاعمين انهما لا تتماشيان مع التجربة الراهنة، يوصون بتحليل المجتمع المعاصر انطلاقا من "الوقائع الجديدة". وهم يذهبون الى ان مفهومي "البرجوازية" و"البروليتاريا" تحولا في المجتمع المعاصر الى "تجريد اجوف" لأن الذات الفعلية للعملية التاريخية، كما يزعمون ليس الطبقات، بل البشر، افرادا او شرائح. وبالتالي ينبغي دراسة تصرفات وطموحات البشر وليس الطبقات. وهم يدعون ان الفرد كصانع فعلي للتاريخ، وانسان فاعل "انما يذوب في مفهوم الطبقة" ويضيفون: ان الصراع الفعلي، الاقتصادي والسياسي يجري على مستوى الافراد والمجموعات الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، يرفض الاشتراكي الديمقراطي الاسباني سوتيلو الاستنتاج الماركسي حول الاستقطاب الاجتماعي بوصفه اتجاها تاريخيا، بحجة انه تلاحظ حاليا تحول البروليتاريين الى "مالكين". ويضيف الاشتراكي الديمقراطي الشيلي ميرس قائلا ان بلاده تشهد عملية "ضمور البروليتاريا"، وبالتالي فان طرح مسألة "الحزب البروليتاري" كما اقترح لينين سيكون امرا غير معقول بالمرة (9).

ان مثل هذه الآراء التي يطرحها اشتراكيون ديمقراطيون لا تختلف في الجوهر عن استنتاجات علماء الاجتماع البرجوازيين الصرفة، مثل تورين، الذي صرح خلال مناظرة حول البنية الاجتماعية في امريكا اللاتينية بان طبقات المجتمع ينبغي ان تدرس بوصفها مفهوماً سوسيولوجيا فحسب، وليس باعتبارها فئات فعلية منظمة(10).

ان دحض المضمون الموضوعي لنظرية الطبقات والصراع الطبقي للماركسية غالبا ما يرفد بحجج تجريبية. فان ميرس، مثلا، ركز الاهتمام على ان العمال، في فترات معينة، لم يتمكنوا من القيام بنشاطات مشتركة لمنع اندلاع الحروب الامبريالية، وزعم ان ذلك يدحض الموضوعة اللينينية حول دور الطبقة العاملة التاريخي في تفادي النزاعات العالمية. ويقدم تورين نماذج نمطية على العلمية الزائفة البرجوازية، بارسائه محاجات السوسيولوجية "العميقة" على حقائق منتقاة بشكل مفتعل ومفسرة تفسيرا مشوهاً، حول سلبية بعض مجموعات الطبقة العاملة في بعض البلدان الرأسمالية في اثناء الانتخابات. أما الاستنتاج العام الذي يصوغه فانه يطالب في الجوهر بالتخلي عن المضمون الطبقي للظاهرات الاجتماعية. وفي هذا السياق يأتي زعمه بان "... دراسة المواقف الانتخابية لا تسمح بتاتا بالقول بان الانتماء الطبقي هو دوما العامل الحاسم عند الاقتراع"(11).

ان مثل هذه الذرائع باطلة، وبالدرجة الاولى لانقطاع صلتها بالواقع. فالتناقضات بين الطبقات في امريكا اللاتينية، اذا ما نظرنا الى الوقائع بمجملها، تستفحل مع تعمق الازمة الواسعة النطاق التي تهز المنطقة. وتجري الاشتباكات الطبقية في كل مكان. ويصعد مؤشر بارومتر الثورية باطراد نحو علامة "العاصفة"، الأمر الذي تؤكده النضالات العنيفة الجديدة لجماهير الشعب في شيلي وبارغواي وغواتيمالا وبلدان اخرى، من اجل اشاعة الديمقراطية وفي سبيل التحولات الاجتماعية الجذرية. وان من ينكر او يزيف المادية التاريخية الماركسية الآن، انما يتجاهل حقائق لا يرقى إليها شك: الوجود الواضح للطبقات المتناحرة، والمواقف الكفاحية للكادحين في البلدان الرأسمالية. والصورة في أمريكا اللاتينية ذاتها، ما دمنا بصددها، هي كما رسمتها الدورة الثالثة عشرة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لدى هيئة الامم المتحدة: "التحولات والتغيرات الاجتماعية تصاحب نزعة النمو الاقتصادي الغالبة في المنطقة، وتكون المجتمعات الجائرة والمستقطبة الى اقصى حد، ويقترن ذلك بتمايز اجتماعي متعاظم، وتوزيع غير متكافئ البتة لثمار النمو المذكور"(12).

لعل المنهجية اهم من دراسة الوقائع في سياق "الدراسات الاجتماعية" التي يجريها المنظرون البرجوازيون المعاصرون و"نقاد الماركسية" ذلك لأن منظومة الحجج برمتها لا تقوم عبر محاولات التفنيد التجريبي للنظرية الماركسية اللينينة حول الطبقات والصراع الطبقي، بقدر ما تستند الى الانتقاد والتفسير غير الموضوعي للوقائع. وهذا التناول لا يخلق الا وهما بـ "ملموسية" التحليل في حين انه يتعاطى في الواقع مع مفاهيم تجريدية مركبة بشكل تعسفي وجوفاء من حيث الجوهر: "الفرد" و"الشريحة" و"مجموعة الاهتمامات" و"مجموعة الضغط" و"المسيّرون" (بالفتح) و"المسيرون" (بالكسر) وما الى ذلك، وهي مفاهيم تعكس جوهر المصالح الطبقية والآليات المحركة لها في العمق.

لا يعترض الماركسي على ضرورة البحث التجريبي المفصل للحياة الاجتماعية، بما في ذلك الحركات الاجتماعية الجديدة، هذا البحث الذي يكمل التحليل الطبقي للمجتمع المعاصر ويجعله اكثر ملموسية. وقد اولت الماركسية دوماً اهتماماً لمصالح الفرد ودوره في التاريخ، والسؤال هو: هل هذه الابحاث بديل عن نظرية الطبقات والصراع الطبقي؟ لقد كان ماركس وليس سواه، اول من اثبت ان نظرية التطور الاجتماعي الحق تبدأ من تحليل الاسس المادية للمجتمع وبنيته الطبقية. ولا تكتسب مفاهيم "السكان" و"الفرد" و"المجموعة" و"الفئة" وغيرها ملموسية ومضمونا موضوعيا واقعياً، الا اذا درست في ضوء البنية الطبقية للمجتمع.

لقد عالجت الماركسية قضايا التطور الاجتماعي كافة انطلاقا من الطرح الملموس، وليس المجرد، لقضية الفرد. وعند دراسة الانسان في كلية العلاقات الاجتماعية، كان ماركس وانجلز ولينين يرون فيه قبل كل شيء ممثلا لهذه الطبقة او تلك، وليس "مجرد فرد". وكانت مصالح الانسان الكادح موضع اهتمامهم الرئيسي. وعند معالجة القضية بصورة تاريخية ملموسة بيّن كلاسيكيّو الماركسية ان الكادحين لا يمكن ان يحققوا مصالحهم الحيوية إلا في خضم نضال عنيد وطويل ضد الطبقة – النقيض.

ولا يمكن ان تطرح بجد حقيقي وعلى نحو

علمي مسألة مصالح كل انسان وتطوره المتعدد الجوانب كشرط من شروط التقدم الاجتماعي إلا في المجتمع الاشتراكي الذي يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ومع تزايد التجانس الاجتماعي فيه.

وهكذا نرى ان نظرية الطبقات والصراع الطبقي بالذات هي التي تهيئ الاساس اللازم لدراسة القضايا الاجتماعية دراسة علمية حقا، وحلها عمليا. وهي تتيح الامكانية لجعل الدراسة ملموسة نظريا، بعزل العوامل الجوهرية في الحياة الاجتماعية عن الثانوية، وعزل العوامل الضرورية عن الصدفية، وبالتحديد الدقيق للحدود التي تصبح ضمنها هذه أو تلك من القضايا المتعلقة بالبنية الاجتماعية.

أما التناول التجريبي الذي يميل له المنظرون البرجوازيون باستمرار، فهو لا يخلق إلا مظهرا للعلمية، ووهما بانه مساير للتجربة. ويستعيض عن التحليل العلمي بمحاجات تجريدية حول "الانسان" و"المجتمع" و"التقدم" و"الحرية" و"الديمقراطية" عموما وما الى ذلك. تاركا في الظل القضيتين التاليتين: عن اي فرد يدور الحديث "برجوازي ام بروليتاري" وعن اية دولة "رأسمالية ام اشتراكية".

من مواقع "المنهجية" التجريبية ايضا تنتقد الفلسفة وعلم الاجتماع البرجوازيان المعاصران النظرية الماركسية حول المجتمع الاشتراكي. وللنقد الموجه من ادعياء الماركسية صلة قرابة واضحة بهما، وتوجه للشيوعيين اتهامات بالتمسك بمفاهيم وافكار "لا تتماشى، مع التجربة الفعلية للاشتراكية. ويعتبر النقاد البرجوازيون وادعياء الماركسية ان عدم تطرق ماركس وأنجلز الى السلعة والنقد والاجور والاسعار في المجتمع الجديد، هو مبرر كاف للقول بان الاشتراكية القائمة فعلا بنيت "ليس وفق نظرية ماركس".

فعلى سبيل المثال، يقول بيتلهايم: "هناك ... على ما يبدو تناقض بين الانظمة الاقتصادية الاشتراكية التي عرفناها حتى الآن، وتحليلات ماركس وانجلز"(13). وهو يذهب الى ان التجربة تبين انه لا يوجد اسلوب اشتراكي للانتاج قائم بذاته، ولا قاعدة (بنية تحتية) ودولة متماشيتان معه. ويمكن ان يدور الحديث في رأي الكاتب، حول "مجتمع انتقالي" يتواجد فيه جمع متناقض لـ"اسلوبي الانتاج، الرأسمالي والاشتراكي".

ومما له دلالته ان المنظرين من ادعياء الماركسية، إذ ينكرون مقولتي الطبقة والصراع الطبقي ويصرون على تحليل تجريبي "اكثر ملموسية" للمجتمع الرأسمالي، يلجأون الى التلاعب الذاتي التعسفي بهذه المفاهيم، عندما يدور الحديث عن الاشتراكية. والاقتصادي البلجيكي ماندل مثلا، يزعم ان القوى الاجتماعية في الاشتراكية القائمة فعلا يوجهها منطقان اقتصاديان متناحران: منطق الخطة ومنطق السوق. ويبدو ان منظومتي القوانين تسايران مجموعتين من المصالح الطبقية: الاولى هي مصالح البروليتاريا والثانية مصالح البرجوازية ..."(14). البرجوازية عنده ليست الا "البيروقراطية" التي يزعم انها في ظل الاشتراكية توجد على هيئة طبقة. وخلافا للوقائع والمنطق، يزعمون ان مظاهر البيروقراطية هي من القوانين الحتمية للاشتراكية في حين ان الاحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية ذاتها، تعتبرها منافية للاشتراكية من حيث الجوهر، ومن النواقص التي ينبغي العمل باستمرار وبشكل هادف على استئصالها.

وليس ثمة ضرورة هنا لتفنيد مثل هذه

الاطروحات، فقد دحضها التاريخ نفسه، منذ امد بعيد ولكن الحري بالنقد على الصعيد النظري مرة اخرى وبشكل اساسي، "منهجية" اعادة تفسير ماركس والماركسية، خاصة وان المنظرين البرجوازيين وادعياء الاشتراكية انفسهم، كما اسلفنا، يولون حاليا هذا الجانب بالذات اهتماما خاصا. ان التركيب المنهجي لمثل هذا النقد الموجه للاشتراكية هو على درجة كافية من الوضوح: في البداية تنسب لمؤسسي الماركسية اللينينية صياغات عقائدية جامدة كهذه المبادئ او تلك، دون ربطها بالظروف التاريخية الملموسة التي صيغت خلالها. ومن ثم ينكر تطويرهم لافكارهم الخاصة، ومساهمة لينين في صياغة موضوعات عديدة كان ماركس وانجلز قد طرحاها اولا بشكلها العام، كما تنكر الابحاث الابداعية لمواصلي التقاليد الماركسية اللينينية المعاصرين. وأخيرا تشوه، عادة، اهمية المفاهيم النظرية الاساسية في تحليل الظاهرات والعمليات الجديدة، اذ يزعم مثلا، ان ماركس وانجلز وصفا الاشتراكية بأنها مجتمع بلا دولة، مجتمع يجب ان تتحقق فيه المساواة التامة والانتاج غير السلعي وما الى ذلك. ومن ثم توضع امام الاشتراكية القائمة متطلبات تترتب على التمهيد النظري المصطنع على النحو الذي اسلفنا. وابان ذلك فان "النقد" إياه "يكسب مرتين". اولا تعتبر الاشتراكية باطلة "نظريا". ثانياً تدحض (كذا!) الماركسية "عملياً" لانعدام الصلة بين نظريتها وممارستها، كما يزعمون.

ان الاستنتاج الذي يستخلص من هذه "المنهجية" في النقد هو خيار اخرق: ألا تكون هناك اشتراكية بالمرة، افضل من اشتراكية نابعة من ممهدات مادية "لم تبلغ النضج الكافي" اشتراكية مثالية وإلا فلا. وليس هذا مجرد طرح مفتعل فكرياً؛ اذ ان توجهه الايديولوجي على درجة كافية من الوضوح. ان ادعياء الماركسية يقترحون بديلا من الاشتراكية القائمة فعلاً – قضية الجماهير الحية والانجاز الاهم للحركة الشيوعية والعمالية العالمية – مشاريع مجتمع "مثالي" جديد، لا يمكن تحقيقها بتاتاً، بسبب طوباويتها وطابعها التأملي المحض. وهذا الموقف، موضوعيا، هو انتهاك للمصالح الجذرية للطبقة العاملة ودفاع غير مباشر عن الرأسمالية.

لقد ولدت الماركسية وتطورت عبر بحث ابداعي متواصل. وأكبر مهمة للشيوعيين بوصفهم حملة تقاليدها الثابتين، هي ان يساندوا النقاش المثمر وتنافس الآراء. ولكن الماركسية ترفض اصلا المحاجات السفسطائية، كما ترفض التسجيل السلبي للوقائع، والذي يتوجس من الاستنتاجات النظرية الجريئة. وترفض مسايرة الاوضاع والانعزال عن الواقع.

ان تجربة النضال في سبيل الاشتراكية ونيل الحقوق والحريات السياسية الفعلية وتحسين حياة الكادحين، هي بالنسبة لكل ماركسي حقيقي اغلى من الف نظرية اجتماعية لم تتحقق بعد، وان بلغت اعلى درجات الروعة. فبدون الاختبار على محك التجربة، وبدون التطبيق العملي تبقى النظريات، حتى أكملها، مجرد مشروع ليس إلا. فالممارسة يجب ان تمتحن علميتها.

من المعروف ان مؤسسي الماركسية (ماركس وأنجلز – المحرر) تحدثا عن الاشتراكية بملامحها الرئيسة الجوهرية فحسب، مؤكدين على قوانينها، مثل وجود الملكية العامة لوسائل الانتاج، وضرورة السلطة السياسية للطبقة العاملة وتحالف الطبقتين الاساسيتين (الصديقتين)، والروح الجماعية والتوزيع

حسب العمل. وكان ماركس وأنجلز على حق حينما ذكرا ان الصورة الملموسة للتنظيم الاجتماعي المقبل يمكن ان تعطيها التجربة الحية في بناء هذا التنظيم، والابداع التاريخي للجماهير.

ولم تكن الاشتراكية عندهما مذهبا يمكن تركيبه ذهنيا بكل تفاصيله في خلوة المكاتب. لقد كانا يعتبرانها مجتمعا يبنيه الكادحون انفسهم على اساس النظرية القادرة على التطور مع حركة التاريخ الفعلية، وعملا بدأب على اغناء التعاليم حول الاشتراكية. لذا فان التعامل مع الماركسي دون تحليل مساهمة لينين، مثلا، يعني عدم فهم جوهر الماركسية كنظرية علمية متطورة باطراد، في حين ان هذا اسلوب معتاد يتبعه المنظرون البرجوازيون وادعياء الماركسية: الايحاء المبطن بفكرة ان ماركس هو الصانع الوحيد لتعاليمنا.

لقد اضفى لينين طابعا ملموسا على فكرة ماركس وانجلز حول حتمية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، بوصفه الدقيق لجميع جوانب حياة المجتمع الاشتراكي الذي لم يتخلص بعد من "شامات" الراسمالية. وقد اشار كلاسيكيو الماركسية بوضوح الى ان الانتقال الى الاشتراكية لا يمكن ان يتم في اطار المجتمع الرأسمالي، وان الممهدات الاقتصادية للاشتراكية، وان كانت ناضجة تماما، لا يمكن ان تؤدي الى نشوء نظام اجتماعي جديد بدون استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية. وفي ضوء استنتاجاتهم تبدو الفكرة التي يطرحها المنظرون من ادعياء الماركسية مثل بيتلهايم وماندیل حول المجتمع "الانتقالي"، بوصفه كيانا اجتماعياً "مختلطاً" مجرد وهم برجوازي صغير يخدع جماهير الشعب.

ان نظرية المجتمع الاشتراكي والشيوعي هي حاليا الجزء المتطور بنشاط في الماركسية وتجسد الوثائق البرنامجية للاحزاب الشيوعية الشقيقة القوانين العامة لبناء المجتمع الجديد، والتي ظهرت خلال الممارسة، وكذلك أهم الخصائص التي يمتاز بها عدد من دول المنظومة الاشتراكية. ونجد ان قضايا نظرية الاشتراكية والشيوعية مطروحة هنا أيضا بشكل ملموس صرف، على اساس التحليل العلمي النقدي الشامل لتجربة البناء الاشتراكي المتنوعة.

لم تقتصر الماركسية على كشف القوانين الديالكتيكية لتطور المجتمع باعطائها الانسان فرصة الفهم العلمي للواقع بغية تغييره. بل انها ايضا تقر بضرورة الموقف النقدي إزاء مضمونها ذاته. وقد اكتشف الماركسيون، قبل "نقاد" الماركسية الحاليين بأمد بعيد، ان الصراع الطبقي، ومجرى التاريخ كله، يسيران في مختلف الاوقات وفي البلدان المختلفة في سبل لا يمكن ان تكون متطابقة تطابقا مطلقاً، وان الواقع الرأسمالي في ايامنا يختلف، من نواح عديدة عن الواقع الذي عرفه ماركس، وان التحولات العميقة التي هي من صفات الحياة المعاصرة، تضفي حتماً سمات جديدة على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وتغير كثيرا من سلوكها وعقيدتها، وهذا بدوره لا يمكن الا ان يمارس تأثيراً قوياً في عملية استيعاب هذه الطبقات والفئات لدورها التاريخي. واخيراً، فان الماركسيين نبذوا منذ زمن بعيد اوهام مفكري الماضي، الذين اعتقدوا ان المبادئ الفلسفية او الاجتماعية السياسية العامة يمكن ان تعوض عن معطيات الدراسات العلمية الخاصة، إذ ان هذه وتلك في ترابط ديالكتيكي لا تنفصم عراه. وبفضل هذه المرونة الديالكتيكية بالذات، تسير الماركسية

قدما وبثبات مذللة الصعاب، مقدمة احيانا على تراجعات وقتية، محققة نجاحات جديدة في تطوير النظرية وتطبيقها عملياً.

(.....) في ضوء المهمات التي طرحتها ممارسة بناء الاشتراكية، ينبغي اعتبار الدراسة الشاملة لديالكتيك القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، للجانبين المادي والروحي ولقوانين نشوء التشكيلة الشيوعية، المهمات الاكثر حيوية امام العلوم الاجتماعية. واشير الى ان دراسة التناقضات الموضوعية في المجتمع الاشتراكي وصياغة توصيات معللة علميا لحلها، ووضع تنبؤات اقتصادية واجتماعية يركن اليها، هي مهمة لا يجوز التسويف فيها. يواصل الشيوعيون دراسة العمليات الجارية في الحركة الشيوعية والعمالية وحركة التحرر الوطني وفي المجتمع الراسمالي، من مواقع ماركسية علمية بحق. وان مسيرة التطور العالمي تضع امام البشرية عددا غير قليل من الاسئلة ذات الطابع الشمولي. ويعطي الفكر العلمي الطليعي اجوبة عليها معللة تعليلا رصيناً. ويدرك الماركسيون اللينينيون بكل وضوح ضرورة النضال ضد الايديولوجيا البرجوازية والاصلاحية والجمود العقائدي، وان النظرية الماركسية اللينينية وتطورها الخلاق وتطبيقها الحاذق في الابحاث والممارسة الاجتماعية، كانت وستبقى الاساس المبدئي المجرب في حل المهمات المذكورة جميعاً.

*** الثقافة الجديدة، العدد 179/تشرين الثاني 1986، ص 96-84**

1 - لينين. المختارات في 10 مجلدات، المجلد 7، ص41 (باللغة العربية).
2 - المصدر السابق، المجلد 30 ص 350 – 351.
3 - انظر: اريسمندي. ماذا تجاوب ولا يزال يتجاوب مع جوهر اللينينية، في كتاب: حيوية اللينينية وفاعليتها، براغ 1982، ص 42.
4- D. Lane. Leninism- A Sociological Interpretation. Cambridge et al. 1981. P10.
5- Rethinking Marxism. Struggles in Marxism Theory. New York, 1975. P2
6- Ibidem
7- Debates sabre la teoria de la dependenciay la socialogia latinoamericana. Costa Rica. 1979. P 150
8- CH. Bettelhiem. Concepts of class and class struggle in Marx Work. In: Rethinking Marxism, op, cit.
9- ALAI. Montreal, 1980.No. 50. P 584
10- انظر: Las clases socials en America latina. Mexico, 1977. P. 21
11- Ibidem
12- Revista de la CEPAL, Santiago, 1980, No 11, p 12
13- CH. Bettelheim, The Transition to Socialist Economy. London 1975, p 33
14- E. Mandel. Ten theses on the social and economic laws governing the society transitional between capitalism and socialism. Critique, 1974, NO 3 , P 9.

نصوص مترجمة

ماركس ومفهوم الثورة والتحوّل اليوم *

بقلم: كونراد شوهلر
باحث في معهد البحوث الاقتصادية الايكولوجية الاجتماعية في ميونخ/ ألمانيا
ترجمة: رشيد غويلب

يمكن العثور على الأسس الجوهرية لمفاهيم الثورة في الماركسية في "البيان الشيوعي"، الذي كتبه ماركس وإنجلز في عام 1847 باسم عصبة الشيوعيين، والذي وصفه أنجلز بـ "برنامج حزبي نظري وعملي تفصيلي". وجاء في المادة الأولى من النظام الداخلي لعصبة الشيوعيين الصادر في نفس العام: "إن هدف العصبة هو الإطاحة بالبرجوازية، واقامة سلطة البروليتاريا، وإلغاء المجتمع البورجوازي القديم القائم على التناقضات الطبقية، وتأسيس مجتمع جديد خالي من الطبقات والملكية الخاصة". ويشير البيان الشيوعي إلى أن "انتباه الشيوعيين يتوجه بصورة خاصة نحو ألمانيا، لأنها على أعتاب ثورة برجوازية، ولأنّها ستقوم بهذه الثورة في ظروف تكون فيها المدنية الأوربية أكثر تقدما ورقيا، ومع بروليتاريا نامية أكثر مما كانت عليه في إنكلترا في القرن السابع عشر، وفي فرنسا في القرن الثامن عشر. فالثورة البرجوازية الألمانية لا تكون، بالتالي، سوى بداية وتمهيد مباشر لثورة بروليتارية".

الجوهر الأساس للمجتمع الاشتراكي: "التطور الحر للفرد شرطا للتطور الحر للجميع"

ومع هذه الثورة البروليتارية "يحل محل المجتمع البرجوازي القديم، بطبقاته وتناحراته الطبقية، تجمُّع تشارُكيّ، يكون فيه التطور الحر للفرد شرطا للتطور الحر للجميع". هذه هي القاعدة الأساسية للماركسية من أجل الوصول الى هدف الثورة الاشتراكية. وبالنسبة إلى "البلدان الأكثر تقدما"، يرى "البيان" تلازم الثورة البروليتارية مع تنفيذ التدابير التالية:

1 - نزع الملكية العقارية وتخصيص الريع العقاري لتغطية نفقات الدولة؛
2 - فرض ضريبة تصاعدية مرتفعة؛
3 - إلغاء قانون الوراثة؛
4 - مصادرة ملكية جميع المهاجرين والعُصاة (أي أولئك الذين يديرون ظهورهم للثورة البروليتارية أو يحاربونها –الكاتب).
5 - مركزة التسليف في أيدي الدولة، بواسطة مصرف وطني رأسماله للدولة، ويتمتع بالإحتكار الحصري؛
6 - مركزة وسائل النقل في أيدي الدولة؛
7 - تكثير (زيادة) المصانع وأدوات

الإنتاج، واستصلاح الأراضي البور وتحسين الأراضي المزروعة، وفق خطة عامة؛

8 - عمل إلزامي متكافئ للجميع، وانشاء جيوش صناعية، لا سيما للزراعة؛

9 - الجمع بين العمل الزراعي والصناعي، والعمل تدريجيا على إزالة الفارق بين المدينة والريف.

ان هذا هو ما كتب قبل 170 عاما ويبدو في الغالب معاصرا جدا. وكان وقتذاك معاصرا جدا. لقد رأى ماركس وانجلز وجميع اعضاء عصبة الشيوعيين انفسهم في عشية الثورة الناضجة. ولقد كانت ألمانيا والدول الصناعية الأخرى حقا في عشية الثورة البرجوازية. ولكن ثورة عام 1848 قُمعت. وفي عام 1850 كتب ماركس ''ان ثورة جديدة ممكنة فقط في أعقاب أزمة جديدة. لكنها مثل هذه مؤكدة ايضا''. وكانوا يعلقون آمالهم على الأزمة الإقتصادية في عام 1857. ولكن حتى بعد هذه الأزمة لم تندلع الثورة، بل حدث العكس تماما؛ ففي المانيا ابتدأ عهد بسمارك والقيصرين وليم الاول والثاني. وفي فرنسا عهد نابليون الثالث وما يسمى بـ ''المرحلة الجميلة (سنوات نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين – المترجم)، باستثناء شهرين من حكم عمال كمونة باريس. وفي انكلترا الفكتورية، وفي جميع هذه ''البلدان المتقدمة'' كانت هذه السلطات متلازمة مع استغلال متزايد، وأسوأ اشكال الاستعمار. ولم تندلع الثورة البرجوازية. ولهذا اصبح لا ضرورة للحديث عن مقدمة الثورة البروليتارية.

بعد عام 1850: فقدان الوضع الثوري

لقد فقد مفهوم الثورة الوضع الثوري. وجاء رد (ماركس) في عام 1859 في كتاب ''في نقد الاقتصاد السياسي''، حيث قدم تعريفا جديدا لشروط الثورة: ''إن أي تشكيلة اجتماعية لا تموت قبل ان تتطور جميع القوى المنتجة التي تفسح لها ما يكفي من المجال؛ ولا تظهر أبدا علاقات انتاج جديدة أرقى قبل ان تنضج شروط وجودها المادية في قلب المجتمع القديم بالذات. ولهذا لا تضع الانسانية أبدا أمامها إلا المسائل التي تستطيع حلها؛ إذ انه يتضح دائما، عند البحث عن كثب، أن المسألة لا تبرز إلا عندما تكون الشروط المادية لحلها موجودة، أو، على الأقل آخذة في التكون''.

في هذه الحالة، في هذا الوضع غير الثوري، كتب ماركس ''رأس المال'' بطابعه المزدوج. من ناحية تعلق الامر بشرح القوانين الوظيفية للرأسمالية. واخذ ''راس المال''، بهذا المعنى، على محمل الجد جزءاً كبيرا من الاقتصاد البرجوازي. ومن ناحية أخرى، اهتم ماركس باكتشاف اختناقات التطور

الرأسمالي التي يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الرأسمالية: القانون العام للتراكم الرأسمالي، حالة اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، فائض مالكي رؤوس الأموال في الشركات المساهمة، مركزة رأس المال. (انظر جورج فولبرث، النظرية الثورية في الزمن غير الثوري).

دعونا نعود مرة أخرى إلى المعرفة الراسخة لماركس في "نقد الاقتصاد السياسي" عندما نفكر في الثورة، وفي التغيير الأساسي للسلطة والملكية المجتمعية، فإنه يجب علينا أن نسأل ما إذا كانت هناك، في الرأسمالية المعاصرة، رأسمالية الليبرالية، أولا توفر الظروف المادية للتغلب على المشاكل الأساسية. ثانياً، علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كان الناس ميالين ومستعدين للقيام بالتعبئة اللازمة لفرض التغييرات المجتمعية. نعم، لا وجود لممارسة ثورية بدون نظرية ثورية، ولكن النظرية وحدها ليست كافية. قال ماركس: تتحول النظرية "الى عنف مادي، عندما تمارسها الجماهير". وبالتالي فإن السؤال ليس فقط، هل نستطيع وضع نظرية ثورية معاصرة، بل السؤال ايضا هل ستصل هذه النظرية الى "الجماهير"؟

ان هناك الكثير من الأسئلة، ويمكن هنا اضافة سؤال واحد على الأقل. ننطلق - باعتبارنا ماركسيين - من فرضية أن التغيير الثوري في المجتمع ينبغي ويجب أن يؤدي إلى إلغاء الملكية الخاصة، وإلى الاشتراكية. ويجب علينا الآن أن نقدم على تقييم الفشل التاريخي للاشتراكية الفعلية. هل تم دحض الاشتراكية كبديل ثوري؟

هل ادى فشل الاشتراكية الفعلية الى دحض الاشتراكية كبديل ثوري؟

فكريا وسياسيا، كما يقول جورج فلبرث، إن فشل اشتراكية الدولة معلق مثل حجر الرحى في أعناقنا. ويجب أن نسأل:

- لماذا كانت المجتمعات الاشتراكية السابقة تتميز بمثل هذا الانخفاض في إنتاجية العمل؟
- لماذا كان هناك القليل جدا من الابداع في الانتاج؟
- لماذا كانت هذه الانظمة غير ديمقراطية؟

ان هذه الاسئلة يمكن ان تكون مادة لسمنار خاص بها. وللراغبين بالمزيد اشير الى كتاب: "بدائل من الحاسوب. التخطيط الاشتراكي والديمقراطية المباشرة" (دار باباروسو للنشر) بقلم W. Paul Cockshott und Allin ** Cottrell

عنوان الكتاب الأصلي: Towards a new socialism (Nottingham, – England Spokesman, 1993 المترجم)

يشير المؤلفان إلى انه كان يمكن ان يحل

الاتحاد السوفيتي مشاكله الاقتصادية إذا ما سار على نحو ديمقراطي - اشتراكي. جوهر حجتهما يتعلق بـ ''الاستيلاء على المنتج الفائض''، الذي يشكل محور أي تحليل اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي. ''المنتج الضروري'' هو المنتج الضروري للحفاظ على قوة العمل. يستخدم ''المنتج الفائض'' من ناحية لخدمة غير المنتجين في المجتمع، من الأغنياء والسياسيين والجنود والعاملين في المجال الثقافي وصولا للعمال المتقاعدين. ومن ناحية أخرى، يتعلق الأمر بالجزء الذي يخدم التوسع الخالص لوسائل الإنتاج القائمة. وفقا لماركس، يجب أن يكون هذا التقسيم بين المنتج الضروري والمنتج الفائض نتيجة لقرارات ديمقراطية، بحيث تنفذ الأطراف المعنية هذه القرارات بارادتها. ولم يكن هذا هو الحال في الاشتراكية الفعلية، ولهذا السبب ازدادت عناصر الإكراه وكذلك الفشل في تلبية احتياجات الجماهير. وفي مقابل ذلك يجب ان تكون القاعدة الاساسية لاشتراكية ما بعد التجربة السوفيتية: ديمقراطية جذرية وتخطيط كفوء. إن تقنيات التواصل الحديثة تخلق الأساس لمثل هذا التخطيط الديمقراطي المستجيب دوما لكل جديد. وبالتالي، فإن انهيار الاشتراكية الفعلية ليس دحضاً تاريخياً للبديل الاشتراكي للرأسمالية. ولكن يجب استثمار الاشتراكية بشكل صحيح، وتوفير الظروف التي تجعلها تزدهر.

لماذا يجب الغاء الرأسمالية الليبرالية الجديدة ومن يستطيع فعل ذلك؟

نأتي الآن إلى هذه الأسئلة، التي ترتبط مباشرة بفرص التغلب على الرأسمالية الليبرالية الجديدة:

• هل تواجه الرأسمالية الليبرالية الجديدة مشاكل تثير الشكوك بقدرتها الوظيفية، ولم تعد قادرة بادواتها على حلها؟

• هل توجد قوى مجتمعية يمكن أن تسقطها، او تتجاوزها؟

تناولنا عدة جوانب من السؤال الأول في ما سبق. ويجد التحليل الماركسي للاختناقات، وتناقضات التطور الرأسمالي تأكيدها، ونحن في فترة ''الركود العلماني''، كما شخص وزير الخزانة الأمريكي السابق لورانس سمرز. والاسباب الأساسية لذلك هي:

• تزايد عدم المساواة في الدخل، يؤدي ضمن امور اخرى، الى خفض الطلب على السلع.

• الزيادة النسبية في مستويات المعيشة تؤدي إلى انخفاض نسبي في الطلب على السلع الاستهلاكية. وهذا بدوره يعزز اتجاه الركود.

• لا يقابل خسارة الطلب الاستهلاكي نشاط استثماري إضافي. ان الرسملة مرتفعة بالفعل، وفائدة الاستثمارات الإضافية، بسبب انخفاض الطلب، يزاداد ضعف تأثيرها باستمرار، وهكذا فإن التقنيات الجديدة تجعل الاستثمارات أرخص، وبالتالي فإنها تميل إلى خفض الوارد منها.

• عدم وجود استثمار عام يحد من تقدم الانتاجية.

هذه شرور منهجية تؤدي إلى تفاقم مستمر في خضم أزمة طويلة الأمد. فهل ستوفر شروط معالجة هذه الانتهاكات؟ ان المفاهيم المطلوبة متاحة.

ان في جوهرها التغلب على عدم المساواة في الدخل والثروة. ونحتاج إلى توزيع عالمي عادل للدخل وفرص العيش. ويجب فصل قطاعات كبيرة في الاقتصاد والمجتمع عن اقتصاد الربح الرأسمالي. وفي المقام الأول إنتاج وتوزيع الطاقة؛ وضمن امور اخرى، ينطبق هذا على القطاع المالي، ومجالات النقد واقتصاد القروض، المعسرة والمتداعية. وتقف الراسمالية، التي تحركها الاسواق المالية، باستمرار على قنبلة موقوتة تنفجر في فترات منتظمة، بعدها يجري التوجه الى اجراءات المعونة الضخمة من القطاع العام، وهذا يعني انقاذ المليارات من الدولارات بواسطة الاموال العامة. ولتلخيص هذا العقدة: لا غنى عن التحكم في الأسواق ومراقبة رأس المال من خلال قوانين سياسية ورقابة ديمقراطية، إذا أريد تجنب الكوارث المقبلة؛ وهذا ممكن تقنيا، اذا توفرت الإرادة السياسية لاقرار ذلك وتنفيذه.

ان المفاهيم لحل التناقضات المتفجرة، بشكل متزايد، للتطور الاقتصادي متوفرة. والتناقضات المنهجية ضخمة، والحلول متاحة.. فأين هي الثورة؟

"لا ثورة في الأفق"

يؤكد ديتر كلاين في بحثه المشترك مع زميلاه ماريو كانديياس وميشائيل بري في مؤسسة روزا لوكسمبورغ (التابعة لحزب اليسار الألماني – المترجم) في "التحول المزدوج" على التالي: "لكن ثورة بالمعنى الكلاسيكي، أي حدوث ثورة كبيرة في الوقت المناسب في أوروبا لا تبدو في الافق". ويرى اسباب ذلك في: ان قوة النخب الحاكمة كبيرة. واليسار منقسم وضعيف. وإن معايير واساليب التفكير البورجوازي مؤثرة جدا لدى السكان. ولا توجد حتى الآن فكرة عن الخطوط العريضة لمجتمع مستقبلي، يضمن كرامة الانسان والسبل المؤدية إليه، القادرة على كسر جمود غياب البديل. واعتقد انه في جميع هذه التقييمات يصيب كبد الحقيقة. قوة النخب هائلة. واليسار ضعيف. وهيمنة البرجوازية تواجه قوة تحدي محدودة، وهذا ما اظهرته نتائج انتخابات البرلمان الاتحادي في ألمانيا. وعلى الرغم من أن المزيد والمزيد من الناس يرون أنفسهم الخاسرين في النظام، فإنهم إما يسعون إلى إلقاء اللوم على أنفسهم - أنا المهزوم في المنافسة وحسب - أو يسمحون بتسخيرهم لجر عربات اليمين الشعبوي، تحت شعار: "الغرباء هم الاعداء".

ويستنتج كلاين: لا الاصلاحات الديمقراطية الاجتماعية، ولا الثورة تلبي

متطلبات العصر، ولهذا يجب استخدام نهج مفاهيمي جديد "للتعامل مع الأسئلة الكبيرة الناضجة". ويسمي هذا المفهوم "التحول المزدوج". وسيكون حاسما فيه "النضال من أجل تحسن اوضاع الشعب الآنية، وفي الوقت نفسه خلق الظروف لإحداث تغييرات بعيدة المدى. ويجب جعل أنماط الإنتاج الرأسمالية وأساليب الحياة والعلاقة بين الجنسين موضع تساؤل، في سياق الانتقال إلى ظروف معيشية رأسمالية برجوازية تقدمية". ويقول ماريو كانديياس: "إن خطوات الإصلاح المنفردة أقل أهمية من بناء مشروع سياسي تعددي قادر على إعطاء التحول تحرراً وتوجّهاً اشتراكياً والدفاع عنه. صفة الاشتراكية "تشير إلى الممارسة. كيف ستبدو "اشتراكية" ما بعد التغلب على الرأسمالية. وهذا ما يحتاج الى قوة تصور وافكار، لكنه يتقرر خلال السير في عملية التحول نفسها"، كما يرى الباحثان في مساهمتهما المشتركة.

هل يمكن ان ينشق جزء من الكتلة الرأسمالية المهيمنة؟

إن مفهوم التحول المزدوج يهدف إلى تشابك عمليات التحول المستقبلي التصاعدي لما بعد الليبرالية الجديدة في الإطار الرأسمالي البرجوازي، مع بداية تحول كبير يتجاوز الرأسمالية. ويتوقع ديتر كلاين، أنه في ظل ضغوط المشاكل غير المحسومة، وتحت ضغط القوى الفاعلة في المجتمع المدني، يمكن لأجزاء من الكتلة الرأسمالية المهيمنة أن تنتج أو تدعم انتاج عناصر تحول اجتماعي بيئي موجه في مجتمعات الرأسمالية - البرجوازية. هذه الأقسام من النخبة الحاكمة يمكن أن تكون مدفوعة بخطوات التحول التدريجي التالية:

- تراجعات عميقة في توظيف رأس المال، تشير إلى أزمة النظام.
- ضغط القوى الديمقراطية المضادة لرأس المال.
- مخاطر على الحضارة الإنسانية، والتي يمكن أن تدمر أسس الرأسمالية.

وهذه الشروط المطلوبة للانقسام نخب السلطة الرأسمالية، وفق تحليل ديتر كلاين غير متوفرة، الى حد كبير، في المرحلة التاريخية الحالية.

بالنسبة للنقطة الاولى، التراجعات المزعومة في توظيف راس المال، لقد كان التراجع العميق للأرباح السمة المميزة للمرحلة السابقة من رأسمالية الدولة الاجتماعية المسيطر عليها. في سنوات 1950 - 1980 ، انخفض معدل الربح، وفوائد رأس المال الموظف من قبل المستثمرين، من 32 إلى 9 بالمائة. (تقرير معهد البحوث الاقتصادية الإيكولوجية الاجتماعية رقم 109 ص 71 وما يتبعها). وكان هذا هو الدافع الحقيقي لنخب الرأسمال لفرض استراتيجيات الليبرالية الجديدة. من عام

1980 إلى عام 2007، عام بداية الأزمة المالية، استقرت معدلات الارباح عند 10 - 12 في المائة. ومنذ ذلك الحين استمرت في الارتفاع. وارتفعت أرباح مجمعات الرأسمال في سنوات 2000 - 2016 عموما بنسبة 86 في المائة: أرباح شركات مؤشر داكس للاسهم في البورصة الالمانية، الذي يرصد نشاط اهم 30 شركة المانية. وفي نفس الفترة بنسبة 101 في المائة، وارتفعت واردات الشركات والثروات بنسبة 70 في المائة. وفي الربع الأول من عام 2017 سجل رقم قياسي جديد للارباح: ارتفعت أرباح الـ 30 شركة الاهم وفق مؤشر داكس بنسبة 12 في المائة، مقارنة بالربع الاول من عام 2016.

ولذلك لا توجد تراجعات كبيرة لرأس المال، واكثر من هذا، هناك نمو قوي. ان مشكلة رأس المال المستثمر تقع في مكان آخر، وبالتحديد في الانخفاض المشار اليه أعلاه في الاستهلاك الخاص والعام. وبناء على ذلك، خفّضت الشركات المعدل الصافي لاستثمارها من 16 الى 2 في المائة، بالنسبة للارباح في سنوات 2013-2017. وهذا لا يعني بالنسبة لهم تراجعا في توظيف رأس المال، لوجود امكانيات أخرى للاستثمار المربح: تصدير رأس المال وعمليات الدمج والاستحواذ والمضاربة في السوق المالية. وقد استخدمت جميع هذه الخيارات الثلاثة على نطاق واسع.

استمرار الحال سيقود الى الانفجار المقبل – لماذا يواجه رأس المال الكبير ذلك بهدوء؟

إن نظام الربح يمكن ان يكون اي شيء آخر غير كونه "مستداما"، واكثر من هذا انه مهيأ للانفجار، لأزمة كبيرة مقبلة. ويعتمد جزء كبير من الناتج الاجتماعي الألماني على الطلب الأجنبي. وفائض الصادرات يعني استمرار إرتفاع مديونية الدول المستوردة. واضفاء الطابع المالي على الاسواق يؤدي الى الى زيادة مستمرة في حجم النقود – والأموال، دون زيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات. والنتائج هي ارتفاعات غير معقولة في أسعار الأصول وديونا متنامية. ويتطلع رجال الأعمال وأصحاب العقارات بهدوء إلى الانفجار المقبل المتوقع، لأنهم يفترضون أن الدول ستتحمل المسؤولية عن المدينين وإعادة هيكلة الصناعة المالية "المتعثرة". والتجربة الموروثة من الأزمات السابقة تسري في الحمض النووي لرأس المال. ومن وجهة نظر رأس المال الكبير، فان الفكرة واضحة، لكون رأس المال الكبير يلعب في هذه البلدان الدور المسيطر.

ماذا عن النقطة الثانية التي ذكرها ديتر كلاين، ضغط القوى الديمقراطية المضادة؟ هذا الضغط ضعفَ على صعيد الدولة القومية والمستويات العابرة لها. وبشأن التطورات في

أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، يتحدث علماء الاجتماع عن "تحول رجعي". ويمكن أن تدعم هذا التقييم التطوارات في امريكا – ترامب، البرازيل، فنزويلا، والخروج من الاتحاد الأوربي. لكن الحركات حول بيرني ساندرز في الولايات المتحدة، وصعود حزب العمال البريطاني بزعامة اليساري جيرمي كوربين، تؤشر أننا لا نتعامل مع ردة منحوتة في الحجر. ومع ذلك، سيكون من الغريب التفكير في أن ضغط القوى الديمقراطية المضادة على رأس المال هو بأي حال من الأحول يشكل في الوقت الحاضر أمرا حاسما.

والمعيار الثالث لدى ديتر كلاين - أن يسبب الإنتاج الرأسمالي الحالي مخاطر بيئية تهدد البشرية جمعاء، بما في ذلك النخب الرأسمالية - وهو ما يراه ايضا غالبية الاستراتيجيين الرأسماليين، لكن الكتلة الرأسمالية في جزئها الأخضر تعتمد على تنمية الموارد وحماية البيئة من أجل استهلاك موارد وطاقة أقل لكل وحدة مخرجات. وحتى هذه الرأسمالية الخضراء لن تغير نمو الاقتصاد الرأسمالي الاجباري، والاستخدام المتزايد للمواد الخام والطاقة بغية زيادة الإنتاج (ناهيك عن أن الولايات المتحدة، القوة العالمية الرأسمالية رقم 1، تعتبر تغير المناخ من صنع الإنسان، وانه استمده من القصص الخيالية التي ينشرها الصينيون).

الخلاصة: لا توجد أوهام حول قابلية تحويل الأجزاء الأكبر من نخب السلطة الرأسمالية

أطروحة ديتر كلاين الأساسية هي: في مواجهة طغيان رأس المال العابر للحدود، يعتمد اليسار على الاختلافات داخل الكتلة المهيمنة لصالحه، وشق صفوف النخبة الرأسمالية الحاكمة. ويجري ذلك في سياق بحث الحكام عن وسائل جديدة لمواجهة ضغط المخاطر. والمشاكل التي لا يمكن حلها، في جميع الاحوال، بالوسائل القديمة. والتجاهل وابقاء الامور على حالها سيعرض سلطة المؤسسات الى خطر لا يمكن حصره، "بشكل لا يمكن فيه لنخب السلطة اخفاء اعادة التفكير، بشكل دائم، بمسارات اخرى للتنمية". ان هذه الأطروحة لا تلبي واقع هذه الأيام.

سوف تواصل الكتلة المركزية متابعة مصالحها، بنفس الطريقة السابقة، وبشكل اكثر حدة. ويصوغ ديتر كلاين نفسه التوقع المستقبلي لسلوك نخب السلطة: "من المتوقع أن يلتزموا خلال العقود القليلة المقبلة، في البلدان الرئيسة في منظمة التعاون والتنمية، وعموم الاتحاد الأوروبي بالليبرالية الجديدة، والرأسمالية التي تحركها السوق المالية". وعلى مدى العقود القليلة المقبلة، لا يمكن أن يتوقع، حتى كلاين نفسه، من النخب الحاكمة

أن تنفتح على ''تحول داخلي لنظام الليبرالية الجديدة على مرحلة ما بعد اليبرالية الجديدة''، كما يأمل المؤلف في الصفحتين اللاحقتين''.

وهذا ليس اعتراضا على الدخول الضروري في عملية التحول. في ضوء تسلط رأس المال الليبرالي الجديد وحيويته، حتى في الازمات والصراعات (واستعداده وقدرته على الإبادة)، وليس أقلها الهيمنة الثقافية - الاعلامية على وعي الجماهير، فمن غير المعقول المراهنة على قطيعة مفاجئة مع هذه الرأسمالية. ومن غير المتوقع أن تبدأ، او تدعم النخب الرأسمالية أو أجزاء مهمة منها عملية تحول تتجاوز الرأسمالية. فما هي القوى التي يمكن أن تستند إليها هذه العملية؟

ويعتقد ماريو كانديياس كانديا أن على المرء أن يتعامل مع التحولات الدورية الداخلية في الرأسمالية، والتي تحدث بسبب الديناميكيات الداخلية والصراعات المجتمعية. وتحدث هذه التحولات مع ''نتائج مفتوحة''. وتبدأ هذه العمليات بدون عامل (فاعل) محرك. واعتماداً على الظروف الاجتماعية وتوازن القوى، وتتطور حركات البحث المختلفة، والتي تكمل بعضها البعض بشكل جزئي، وتؤثر على بعضها البعض، ولكن أيضا تتنافس وتناضل ضد بعضها البعض.

ان المجموعات والكتل الطبقية المختلفة تشكل نفسها، في اطار الصراع مع الاخرين، الى كتل مجتمعية جديدة. وتحاول هذه المجموعات ان تجعل مشاريعها السياسية قادرة على الهيمنة، وتشكل ائتلافات وتحالفات. ''إن مشروعا مهيمنا كتعبير عن العديد من الممارسات والمصالح المجتمعية في حل وسط، تمثله بالتالي كتلة تاريخية من القوى المجتمعية التي تشمل ''الحاكمين'' و''المحكومين''، هي نتيجة لتوازن قوى ملموس في النضال من أجل الهيمنة''. ان مفهوم التحول هذا يحوي نقاطا ذات اهمية خاصة من أهمها الثقة بمفهوم ''الثورة السلبية'' الذي وضعه غرامشي، والذي تصاحبه ''نتائج مفتوحة. وان عمليات التحول الصادرة من الرأسمال، والتي يمكن ان يوظف منطلقها، في نهاية المطاف، في النضالات الاجتماعية. وهذه موضوعة مثار شك، لأن امكانيات التحكم (التحريك) في الليبرالية الجديدة، كما يلاحظ بحق فولفغانغ شتريك (عالم اجتماع الماني، والرئيس الفخري لمعهد ماكس بلانك للدراسات الاجتماعية في مدينة كولونيا – المترجم)، لم تعد قائمة لا ''شعبويا'' ولا ''تكنوقراطيا''، وبالتأكيد ليست ''تحولية - ديمقراطية''. ان الدوافع المنبثقة من نخب الليبرالية الجديدة، لا يمكن توظيفها سياسيا بشكل تقدمي، ويجب مكافحتها بشكل كامل

تقريبا. ومفهوم جدا ضرورة توظيف الامكانيات التي توفرها تفسيرات تقدمية في جميع التدابير المتخذة. ولكن أين هي قوة الفعل التقدمية، هل هي في رفع سن التقاعد أو تخفيض الحقوق النقابية بموجب قانون وحدة التعريفات أو خصخصة الخدمات العامة حتى الآن؟ إن ''الثورة السلبية'' في رأسمالية الليبرالية الجديدة تسير باتجاه تشديد ثوابتها. وبالنسبة لليسار، لا يتعلق الامر هنا بالنضال مع ''نتيجة مفتوحة''، بل بالتضاد المطلق. وفي سياق هذا النضال الدفاعي فقط يمكن ان تنشأ الكتلة التي تملك قدرة هيمنتها الخاصة. ولكن من الذي ينبغي أن يعطي التضاد المطلق؟ ماريو كانديياس وزملاؤه من منظري مؤسسة روزا لوكسمبورغ يتحدثون عن ''فاعل متعدد''، ويستبعدون صراحة وجود فاعل رئيسي محرك. لكن الامر مختلف عند ماركس. يشير ''البيان الشيوعي'' الى التالي: ''لكن البرجوازية لم تصنع اسلحة موتها وحسب، بل انتجت ايضا الرجال الذين يستخدمون هذه الأسلحة: العمال العصريون أو البروليتاريا''.

ومرة اخرى: ''من بين جميع الطبقات المواجهة للبرجوازية حاليا، البروليتاريا هي الطبقة الثورية حقا، فالطبقات الاخرى تنهار وتندثر امام الصناعة الكبيرة، البروليتار بالعكس انها منتجها الاصيل''.

تعريف جديد للقوى المجتمعية المتضادة: ليس منتجي فائض القيمة في مواجهة المستفيدين - بل الحاكمين ضد المحكومين

سيكون ماركس اليوم، الأول الذي سيتوسع في هذا التعريف. ان حجم البروليتاريا الصناعية يتراجع باضطراد في البلدان الصناعية المتقدمة. وسيتم استبعاد العاملين في البنوك والمتاجر الكبرى والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها. وبدلا من وضع ''منتجي فائض القيمة'' في مواجهة المستفيدين، تطرح نفسها المواجهة بين ''الحاكمين'' والمحكومين''. وهنا وبصدد مسألة أن الهيمنة هي الخط الأساسي الفاصل بين ''الأعلى'' و''الأدنى'' في مجتمعاتنا، يجب أن يتم الاتفاق بشكل حاسم على مؤيدي نظرية التحول. ويشمل المحكومين الفيزيائيين العاملين في الاستخدام المدني للطاقة النووية، والمعلمين الذين ينبغي أن يعلموا تاريخ الاستعمار والعولمة. والممرضات اللواتي يجري تأهيلهن بسرعة لماكنة الاستغلال، والرهبان الذين ينبغي ان يباركوا الأسلحة. والجنود الذين ينبغي لهم بالنار والسيف، وبواسطة السموم الكمياوية والطائرات بدون طيار أن يقصفوا ''الدول الفاشلة''. والشرطة الذين ينبغي ان يقمعوا المحتجبن ضد ''قمة العشرين'' من اجل عالم آخر، وسائقي الحافلات

بالضبط مثل العاملات والعمال، الذين ينقلوهم الى المصانع، حيث يصنعون المنتج والمنتج الاضافي. ويشمل ايضا الصحفيين، الذين يؤدون بأدب صلواتهم المؤيدة لرأس المال، والا سيتركون بلا عمل.

ومع ذلك، في المرحلة المقبلة، لا يمكن أن يكون الهدف استلام سلطة الدولة، كما يسعى ديتر كلاين. واكثر من ذلك، يتعلق الأمر بتغيير المجتمع بحيث يتمكن الناس من السيطرة على قطاعات مجتمعية أكثر، لتحقيق ديمقراطية حقيقية فيها، والأخذ بديمقراطية حقيقية إلى حيث تؤخذ قرارات ملموسة حول وجودهم. ان توسيع الديمقراطية التشاركية مهمة أساسية لنمو اليسار. والقضية تتعلق بتشكيل قطب ثالث ضد القوى الليبرالية الجديدة وضد التطرف العِرقي القومي، قطب ديمقراطي، تضامني في الداخل وفي العلاقات العالمية.

ويمكننا هنا الاعتماد على جملة كتبها ماركس وإنجلز. لقد كتبا في "الأيديولوجية الألمانية" في عام 1846 ما يلي: "بالنسبة لنا، الشيوعية ليست حالة ينبغي تأسيسها، وليس مثالية، سيتكيف الواقع على اساسها، نحن نسمي الشيوعية الحركة الحقيقية التي تلغي الوضع الآني". ان تطوير عملية التحول بهذا الاتجاه - هو هدف الشيوعيين المعاصرين.

***- محاضرة القيت في سمينار حول الماركسية في 14 تموز 2017 في مدينة ميونخ الالمانية. ونشرت في 27 تشرين الاول 2017 على موقع المعهد وعلى الرابط التالي:**

https://www.isw-muenchen.de/2017/10/marx-und-das-konzept-von-revolution-und-transformation-heute

****William Paul Cockshott: عالم حاسوب اسكتلندي، اقتصادي ، يعمل في جامعة غلاسكو؛ Allin Cottrell من مواليد 1953 في اسكتلندا، أستاذ الاقتصاد في جامعة ويك فورست في الولايات المتحدة.**

حـــــــــــوارات

حوار مع البروفيسور حسام صالح جبر

حاوره: طالب عبد الأمير / ستوكهولم

عندما جاء الى السويد في تموز عام 1995، قادماً من الجزائر، كان الدكتور حسام صالح جبر، يحمل في سجله انجازاتٍ علمية مختلفة. فهو أكاديمي يحمل لقب بروفيسور، وعنوان خبير دولي في مجال المياه. ولو اوجزنا بطاقة التعريف به، فهو من مواليد مدينة العمارة سنة 1943، حصل في عام 1959 على بعثة حكومية الى العاصمة المجرية بودابست. سُحبت منه بعد مجيء حكومة البعث الأولى في إنقلاب 1963، لكنه واصل دراسته بزمالة من الحكومة المجرية، نال خلالها شهادة الماجستير، وعاد بها الى العراق ليعمل مهندساً في وزارة البلديات بين اعوام 1966 - 1970. خلال تلك الفترة أشرف على انجاز عدد من المشاريع، منها مشروع ماء النجف – الكوفة الموحد، ومشروع ماء الرمادي، وقام بوضع تصاميم مجموعة شبكات للمياه في مدن عراقية مختلفة، في الفرات الأوسط، وفي أربيل والسليمانية وغيرها.

في ايلول عام 1970 اوفدته الدولة العراقية الى المجر للتدرب مدة ستة أشهر، لكنه مكث هناك حتى إكمال الدكتوراه في جامعة بودابست، ليعود بعدها الى العراق، ويعمل في مؤسسة البحث العلمي، التي

قامت بانجاز مشاريع عدة لمعالجة تلوث البيئة، تحت اشرافه وإدارته. كما كان ممثلاً للمركز في الاجتماعات الدورية للجنة اعداد قوانين تتعلق بالمياه، الى جانب ممثلين عن 12 وزارة، حيث قدم تصورات المركز في مسودة لموضوعة القوانين الخاصة بمياه الشرب ومياه المجاري. بقي في عمله هذا حتى 4 شباط عام 1979، حيث غادر العراق، بعد الهجمة الشرسة التي اقدم عليها نظام صدام حسين ضد الشيوعيين والوطنيين الآخرين.

كانت دمشق محطته الأولى، ومنها الى الجزائر التي مكث فيها ثلاث سنوات، سافر بعدها الى بودابست، ومن ثم عاد الى الجزائر ثانية في العام 1988، ومن الجزائر الى السويد.

خلال رحلته هذه مذ غادر وطنه العراق، انجز حسام صالح جبر، اكثر من ثلاثين بحثاً نشرت في الدوريات الدولية المتخصصة في مجال المياه، بالإضافة الى مشاركته في مؤتمرات علمية عديدة، لكن الشيء الابرز في مساره الدائري بين العواصم في المغترب/ المنفى، هي محطته الأخيرة السويد. كيف ولماذا السويد تحديداً هذا ما سنتعرف عليه، وعلى اشياء أخرى لم يبح بها من قبل، من خلال اللقاء التالي:

• بعد كل هذه الرحلة الطويلة والمكوكية الى حد ما، اقصد خروجك الاول من العراق للدراسة في العاصمة المجرية (بودابست) والعودة الى بغداد حاملاً شهادة الماجستير، وعملك كمهندس مشاريع المياه، ثم الى العاصمة المجرية، لدراسة الدكتوراه وعدت الى بغداد ومغادرتها مجدداً الى الجزائر ومنها الى بودابست وبعدها الى الجزائر، والآن أنت في السويد. اولاً ماذا تعني لك هذه الدورة من الترحال؟

- بقدر ما كانت تعني تغربا ومنفى وعملا سياسيا تحت ظروف لم تكن طبيعية؛ فقد منحتني الكثير من الفرص في الإطلاع على تجارب دول اخرى في مجال الاختصاص، وكذلك محاولة التوازن بين عمل البحوث والنشاط السياسي، لفترات طويلة، خلال هذه الرحلة التي اسميتها انت بالمكوكية، لكن هذه الرحلة انتهت الى ان استقرَ في السويد، وها قد تقدم بي العمر، ورصيدي هو انجازات في مجال البحث العلمي، حاولت ان اقدم بها شيئاً الى بلدي، لكن للاسف كل الجهود في هذا المضمار راحت سدى في حين استفادت منها السويد.

• كيف؟

- سأشرح لك كيف؟ بعد بضعة شهور من وجودي في السويد، التي وصلت اليها قادماً من الجزائر في يوليو/ تموز عام 1995، ارسلتني المسؤولة في بلدية مدينة "يونشوبينغ Jönköping" التي اسكن فيها، في نوفمبر/ تشرين، الثاني الى مؤسسة "سويكو" الاستشارية المعروفة في مجال المياه والبيئة في السويد وأوروبا، للحصول على مكان عمل يُطلق عليه "براكتيك" او تدريب، وعرض ما لدي من خبرات في مجال المياه.

وفي أول اجتماع لي مع مسؤول المؤسسة في منطقة شرق البلاد واثنين من مهندسيها، طلبوا رأيي في تصاميم بعض المشاريع. احدهما في مدينة "نيكخو Nässjö " لتصفية المياه. وحين اطلعت عليه أبديت

ملاحظاتي بشأنه، وأخبرتهم بأن الطريقة المستخدمة في هذا المشروع خاطئة. وانتهى اللقاء، على أمل الاتصال ثانية. وفعلا اتصلوا بعد ايام ليخبروني بأنهم استشاروا المركز في ستوكهولم وأخبروهم بصحة ما أبديت من ملاحظات حول هذا المشروع والمشاريع الأخرى. كان ذلك المشروع كبيرا ومكلفا حيث وصلت تكلفته الى خمسين مليون كرون سويدي، حسبما اعتقد. فأجروا تعديلات على التصميم وعلى طريقة العمل، حيث كان التنفيذ في بداياته. على هذا الأساس، وفّروا لي جهاز كومبيوتر ومكتب. وبدأت في الحال العمل بالمؤسسة وأستمريت فيها بصفة خبير استشاري حتى ما بعد التقاعد. قمت خلالها بالإضافة الى العمل الاستشاري بإنجاز عدد من البحوث المركزية الكبيرة، من أهمها: بحث حول تصفية مياه الشرب. وبعد التقاعد سجلت شركة استشارية خاصة باسمي، ولحد الآن تأتيني بعض العروض من البلديات ومن جهات مختلفة.

أما في ما يخص العراق؛ ففي عام 2008 حصلت مؤسسة "سويكو "على مناقصة لمشروع بيئي شامل ينفذ في غالبية المدن العراقية، بتمويل من البنك الدولي. وتقدمت عدة مؤسسات بحثية دولية مختصة للحصول عليها، لكن فازت به المؤسسة السويدية "سويكو". شمل المشروع جوانب متعددة، تخص البيئة العراقية، بإجراء بحوث، وتقديم مقترحات وحلول لتحسين المياه والهواء والتربة، وكذلك تدريب الكادر وتحسين عمل وزارة البيئة والقوانين البيئية ... الخ، على المديين القريب والبعيد. شاركت في هذا المشروع كمسؤول عن المياه وتدريب الكادر، وقدمت مقترحات وزرت العراق عدة مرات لهذا الغرض، منها مرتان مثلت بهما مؤسسة "سويكو"، حيث التقيت مسؤولين وأساتذة جامعات في بغداد والبصرة والحلة، وتم اجراء لقاء مطول مع مستشاري رئيس الوزراء للخدمات والماء والزراعة في مقر رئاسة الوزراء، لتثبيت التعاون المستقبلي، وتم توثيق اللقاء بمحضر باللغتين العربية والانجليزية. وبعد ذلك بدأت وفود عراقية تأتي الى السويد على مستوى مدراء عامين ورؤساء مهندسين. أحد الوفود زارني في مدينتي. وتم الاتفاق على دراسة وتقديم الخطط لمشاريع مياه الشرب والمجاري في العراق، ابتداء من العاصمة بغداد، حيث تم وضع خطة عمل لدراسة مشروع مياه بغداد، يبدأ من سحب المياه من نهر دجلة حتى وصولها الى المستهلك، ويشمل أعمال التصفية، الخزن والتعقيم والتوزيع. ووضعت الخطط العامة، وكلفت بمهمة الإشراف على العمل من الجانب السويدي. وكان من المتوقع ان يستمر العمل عدة سنوات. كان كل شيء على ما يرام، فيما يتعلق بالاستعدادات، وكنا جهزنا حقائبنا للسفر والبدء بالمشروع، حتى جاءنا الخبر من العراق، ان ليس لديهم ما يغطي التكاليف!... وتوقف المشروع بلا عودة، وكانت تلك مفاجئة كبيرة بالنسبة الى الشركة.

• لماذا؟ ماهي الصعوبات التي واجهتكم في العمل في العراق، كيف كان تجاوب الجانب العراقي؟

- لقينا تجاوباً جيداً من الموظفين في

وزارة البيئة، لكن العمل كان بالغ التعقيد. وواجهتنا صعوبات كثيرة، من أبرزها حجم تلوث التربة والهواء والمياه، نتيجة الحروب وضعف الوعي البيئي لدى السكان. ومن الصعوبات أيضاً شحة المعلومات الضرورية في هذه المجالات، وان وجدت فهي متناقضة، او قديمة. مثلا كنت طلبت الاطلاع على قوانين المياه، باعتباري المشرف على هذا الجانب في المشروع، وإذا بي استلم مسودة قوانين مقاييس مياه الشرب في العراق التي كنت قدمتها قبل خروجي منه عام 1979، فلم تعد ثمة ضرورة لدراستها، لأنني انا من اشرفتُ على اعدادها. كل شيء تغير في العالم، متطلبات العمل، وسائل العمليات المختبرية، المقاييس وغيرها، ولكن في العراق، بدا وكأن الزمن لم يتغير، حتى بعد مرور ثلاثين عاماً! المشكلة الاخرى كان هناك عدم ثقة من جانب المشاركين في التنفيذ بامكانية تحقيق هكذا مشروع ضخم وشامل لكافة المحطات.

• ذكرت أنك وفي عام 1979 أعددت مسودة مقاييس قوانين المياه في العراق، وقدمتها في نفس اليوم الذي غادرت فيه العراق دون ان يعلم أحد كيف حصل ذلك وماذا كانت ردود الافعال؟

- نعم، كنت أمثل مؤسسة البحث العلمي، في لجنة اعداد قوانين المياه. هذه اللجنة كانت تضم ممثلين عن 12 وزارة، وكانت تجتمع على ما اتذكر مرة واحدة كل شهر. آخر إجتماع كان يفترض ان اكون فيه في 4/ شباط /1979. وفي نفس يوم اعداد المسودة التي كنت اهيئ فيها المقترحات، كنت أقوم بترتيبات مغادرة العراق. وخدمتني بعض الظروف، مثلاً، كنت في ذلك اليوم أنوب عن مدير المركز، لأنه كان خارج الدائرة. كان الكل في ذلك اليوم مشغولاً بزيارة الرئيس اليوغسلافي (جوزيف بروز تيتو). وباعتباري المدير المخول أخرجت لنفسي كتاب سفر لمدة خمسة أيام، وحصلت على موافقة المؤسسة، وذهبت الى قسم الجوازات. لكن قبل ذهابي الى هناك، مررت بمقر اجتماع لجنة اعداد قوانين مياه الشرب الذي بدأ انعقاده صباحاً، واخبرتهم بأن لدي امرا طارئا وثمة ضرورة لانجازه وسلمتهم مسودة الاقتراح. قالوا انهم سينتظروني ساعة او ساعتين، لكني حاولت التخلص من هذا الاحراج، ان يبدأوا بدوني وسألتحق بهم لو امكنني ذلك.

في مصلحة الجوازات تعرف علي احد الضباط، وقد ذكرني بأنه شاهدني في مرة سابقة ضمن وفد الى (تيبليس) للمشاركة في المؤتمر الأول للأمم المتحدة للتربية البيئية، فسهّل معاملة ختم الجواز للسفر خارج العراق. كانت محطتي الاولى دمشق التي مكثت بها يومين، ومن ثم الى الجزائر.

طبعاً، بعدما علموا بمغادرتي العراق، صارت ضجة، اتصلوا بأهلي للضغط عليّ للعودة، لكن القرار كان نهائيا، فالوضع كان لا يحتمل التأجيل. كنت متابعا من قبل الأمن، وكان اعتقالي متوقعا في كل لحظة، لكني سبقتهم وغادرت.

• بروفسور حسام، معروف عنك، بأنك قليل الكلام في ما يخص الحديث عن نفسك، وعن نشاطك التنظيمي والسياسي،

فأنت كتوم جداً. نحن نعرف بعضنا منذ عقود، ولكن لم اسمع منك يوما تبوح بشيء، عنك شخصياً، بينما اعرف انك قدمت الكثير سواء على مستوى النشاط السياسي او البحثي العلمي. ومؤخراً جداً، على سبيل المثال، عرفت بأنك كنت مسؤول منظمة الحزب في الجزائر التي كانت حديثة التأسيس، في ذلك الوقت.

- نعم، بالفعل.. كانت منظمة كبيرة العدد. اعداد كبيرة من الرفاق والأصدقاء الذين عملوا في الجامعات الجزائرية، وكثيرون عملوا في مجالات أخرى، خارج الحقل الجامعي. كانت منظمة الحزب في الجزائر أكبر منظمة تمول الحزب، ولجانها كثيرة ومشكّلة حتى في المناطق الصحراوية. كلفت بقيادة المنظمة بعد شهر من تأسيسها تقريباً وبعد ثلاث سنوات قررت الانتقال الى بودابست، بسبب الوضع الصحي لزوجتي (ام شذى). وواصلت عملي في المجر.

انا فعلا كما تقول قليل الكلام والبوح عن نشاطاتي. لا اعرف ربما هي طبيعة أو التفكير بان الحديث عن قضية ما قد يفهم بقصد آخر. سأذكر لك شيئا ابوح به لأول مرة، هو انه في بداية عام 1976، تعرضت الى محاولة اغتيال في بغداد. كان بيتنا في القادسية، خلف السدة. وأنا أهم بعبور الشارع، جاءت سيارة صغيرة سارت بسرعة جنونية، عندما اقتربت مني، فقفزت، لا ارادياً ووقعت في بركة آسنة. كان هناك شرطي مرور شاهد الحادث، وقال لي "انها محاولة لقتلك"، وهذه، لم اذكرها الى أحد، قبل الآن، حتى لأهلي.

مسألة أخرى أبوح بها لأول مرة: في مذكرات جاسم الحلوائي (أبو شرق) ذكر اسم أبو نوال فيما يتعلق بكيفية الخروج من العراق عام 1979، حيث كتب خلال تلك الفترة، كان هناك أحد الخطوط التنظيمية التي تتصل به يقودها الرفيق الدكتور "أبو نوال" خبير بيئي وموظف في الدولة ومعه مجموعة بينهم كوادر علمية وفنانين على اتصال فردي معه "عرفت إن بإمكانه السفر موفدا بمهمة خارج البلاد. فطلبت منه أن يسافر ولا يعود إن أمكنه ذلك". الحلوائي يقصدني أنا هذا الشخص الذي أسماه أبو نوال، وبالفعل كما ذكر هو بأني أندهشت من جوابه على سؤالي له عن المجموعة التي أقودها بمن سيرتبطون، حين قال لي "إتركهم وأطلب منهم أن لا يتصلوا بأحد، وإذا وقفت الحملة اعد الإتصال"، وقد علل ذلك بالحفاظ عليهم من، وتجنبهم إمكانية الإعتقال. لم أقتنع حينها بهذا الطرح، لكني نفذت التوجيه، وخرجت. وبعد فترة عُدت اتصل بهم وأتراسل معهم. وفي بداية التسعينات سلّمت ارتباطهم الى قيادة الحزب. كانت ظروف تلك الفترة فعلاً شاذة.

- **كيف كانت المؤسسات الجزائرية (جامعات وشركات ومؤسسات مختلفة) تقيم خبرات العراقيين الذين عملوا وبكثافة خلال فترة اواخر السبعينات وحتى اوائل التسعينات من القرن الماضي؟**

- كان تقييم المؤسسات الجزائرية للكوادر العلمية العراقية عاليا جداً. ومجموعة من أساتذة الجامعات والمدارس الثانوية والمتوسطة أثروا كثيراً في تغيير المناهج المدرسية وفي الدراسات العليا، في كل

المؤسسات التعليمية، في المدن وفي القرى. وهذا بشهادة الوزارات الجزائرية المختصة ذاتها، ومن أساتذة الجامعات والطلبة وكذلك شهادة الاشقاء الجزائريين، الذين كانت تربطنا وإياهم علاقة حميمية. وبعد غزو صدام للكويت جاءت الى الجزائر كوادر علمية بمستوى بروفسور واستاذ مساعد، كانوا ذوي مستويات عالية في مجالات علمية مختلفة.

• كنت قد أطلعتني على صورة في بيتك بالجزائر، تظهر فيها انت والعائلة وآخرون الى جنب الشاعر الكبير الراحل محمد مهدي الجواهري.. ما قصة هذه الصورة؟

- في ربيع عام 1982، جاء الجواهري الكبير الى الجزائر بدعوة رسمية من اتحاد كتابها، واستغلينا الفرصة لدعوته في بيتنا، بأسم منظمة الحزب، بإعتباري سكرتير المنظمة حينذاك، وحضرها على ما أتذكر، عزيز سباهي، وزوجته ليلى الشيخ، د. عزيز وطبان وزوجته ام ذكرى، د. كاظم حبيب، أخي د.هشام جبر وزوجته سلوى زهرون، د.غانم حمدون، مثنى الحمداني، د.كفاح الجواهري، د. احمد الحكيم، ود. خالد السلام. كانت امسية رائعة انطلق فيها الجواهري الكبير في قراءة قصائد جميلة حقا.

لم تكن تلك المرة الاولى التي التقيت بها الجواهري، قبلها كانت في عام 1959، في جريدة "الرأي العام"، كنت ذهبت الى مقر الجريدة لأسلّمهم رسالة من الحزب سلمتني اياها فاضلة (زوجة ابو العيس)، حول موجة الاضطهاد التي تعرض لها الناس في العمارة. ثم التقيت الجواهري مرات عديدة في براغ وبودابست.

• ما عدا الجواهري، اي من الشخصيات لك ذكريات معها؟

- اشخاص عديدون، لي ذكريات معهم، لكن اذا تقصد من الرموز الادبية والفنية والسياسية، الفنان العبقري محمود صبري، والموسيقار منير بشير، الذي سكن في بودابست، وكان لديه برنامج موسيقي في الإذاعة، وقد اصر على أن أعمل معه كمساعد مخرج، وهي تجربة اعتز بها، ولم تتكرر. كان ذلك في عام 1962، حيث وفد منير بشير مع المطربين احمد الخليل وفاضل رشيد الى بودابست، لكنه لم يعد الى العراق بل استقر في بودابست. تكونت بيننا بسرعة علاقة احترام وصداقة. حتى عندما طلبت منه إذاعة بودابست باللغة العربية تقديم برنامج اسبوعي لمدة ساعة، ويتناول فيه موسيقى كلاسيكية، اشترط منير بشير قبوله برفقتي له. وكان هذا أمرا غريبا جداً بالنسبة لي، حيث لم اكن اعرف الكثير عن الموسيقى الكلاسيكية، ونتيجة إصراره وطلب الرفاق وافقت. عندما أكمل الحلقة الأولى وهو داخل الاستوديو وأنا خارجه، ورد في نهاية البرنامج ذكر عبارة: اخرج البرنامج منير بشير... ساعد في الإخراج حسام صالح جبر... وظلت هذه العبارة تتردد طيلة فترة البرنامج... اثار هذا تعجب الاهل والأصدقاء الذين يستمعون لراديو بودابست..."شجابني لهاي الشغله"... استمرت صداقتنا بعد ذلك. لكن ابرز شخصية التقيتها في حياتي هي الثائر الأممي (جيفارا). في صيف عام 1960 شاركت ضمن وفد اتحاد الشباب العالمي التضامني مع كوبا، وكانت كوبا في أوج ثورتها.

كان الوفد يضم حوالي 120 شابا بما فيهم عدد من البرلمانيين والصحفيين والحقوقيين... من اكثر من 20 بلداً. من اكبر الوفود كان الفرنسي والإيطالي والصيني واليوغوسلافي. الوفد العراقي ضم الصحفي في جريدة 14 تموز رزوق تلو، والمحامي وطالب الدكتوراه حينذاك عدنان عبد الرزاق، وأنا وكنت اصغر المشاركين سنا، كان عمري 17 آنذاك عاما. سافرنا بطائرة كوبية خاصة من جنيف حيث كانت شوارع المدينة وصحفها ممتلئة دعاية ضدنا بإعتبارنا جنودا متطوعين للدفاع عن كوبا. كانت الطائرة حديثة من طراز ترايدنت 4 محركات بسرعة 400 كم في الساعة. استغرقت الرحلة عبر الأطلسي 20 ساعة مع هبوط في جزر الأزوري البرتغالية. استقبلنا بحفاوة ومكثنا في كوبا شهرين ونصف.

بعد الوصول سافرنا الى مدينة سانتياغو حيث زرنا الزورق الذي قدم به كاستر و79 من رفاقه من المكسيك لإطلاق الثورة، ولم يبق منهم سوى 11 ثائرا، قادوا الثورة الى النجاح. وزرنا السجن الذي سجن فيه كاسترو عام 1954. تسلقنا جبال "سييرا ماستيرا" لارتفاع حوالي 2000م كما فعل الثوار. زرنا عدة قرى وساهمنا ببناء مدرسة صغيرة هدية رمزية للثورة الكوبية. شارك معنا في البناء عدد من الرفاق الكوبيين، ابرزهم جيكا فارا وكان بسيطا لم يتميز عن الآخرين وكان مدير البنك المركزي أو وزير صناعة... ثم التقينا به مرتين بعد ذلك في فندقنا في هافانا.

سكنا في هافانا في فندق فخم وشاركنا بنشاطات عديدة سياسية واجتماعية. التقينا بشخصيات بارزة بالثورة الكوبية منهم راؤول كاسترو وسكرتير الحزب الشيوعي الكوبي... وغيرهم، وحضرنا خطاب لفيديل كاسترو في الملعب الرياضي. أما جيفارا فألتقينا به بالفندق مرتين، الأخيرة كانت حفلة توديعنا.

غادرنا هافانا بطائرة كوبية خاصة الى جنيف مع توقف في جزيرة برمودا وهبوط اضطراري في لشبونة. عدت بالقطار الى بودابست مكان انطلاقي مع ذكريات كبيرة ولغة اسبانية طليقة.

• ذكريات جميلة، ولا بد من ان لديك خزينا منها؟ ولذلك اود أن أعود الى حيث مغادرتك الاولى الجزائر وذهابك الى بودابست مرة أخرى، وكان السبب، كما ذكرت مرض "أم شذى".. حدثني عن تلك الفترة، كيف كانت وكيف كان نشاطك على الصعيدين العلمي والسياسي.

- بالنسبة لعملي الأكاديمي فقد عملت كباحث علمي أقدم في الجامعة التكنولوجية في بودابست، في مجال تصفية المياه، مياه الشرب والمجاري. وكنت أيضاً أعمل في مجال التدريس. وعلى الصعيد السياسي كنت قد كلفت بقيادة منظمة الحزب هناك، وعضوية لجنة تنظيم الخارج، وأشرفت على منظمات الحزب في بلدان أخرى في اوروبا.

• كيف كنت توفق بين عملك الاكاديمي والحزبي؟

- كانت مسألة صعبة وعملا مضنيا ليل نهار، ظروف مختلفة ومشاكل كثيرة، رفاق وأصدقاء، كانوا في ظروف صعبة، وبحاجة

الى حل قضاياهم في الاقامة، الدراسة، العمل. بعضهم كانت لديهم مطاليب غير معقولة. ولكن علاقتنا بالمجريين كانت جيدة جداً، وواسعة. اما على صعيد العمل العلمي فكان لي اصدقاء حميميون، وما زلت متواصلا مع ما تبقى منهم وعوائلهم، منهم أذكر كش آرثور، الذي كان يرأس قسم الفلسفة في جامعة بودابست، وعند وفاته ابّنتهُ في مجلة (الثقافة الجديدة).

• وفي تلك الفترة بالذات تعرفنا على بعضنا، كنتُ حينها مازلت طالباً في جامعة بلغراد. وأتذكر في إحدى المرات، كنت في سفرة الى براغ، عبر بودابست، حينما عاد القطار المتوجه الى التشيك أدراجه، الى بودابست من جديد، اذ لم يستطع عبور الحدود بسبب تراكم الثلوج على السكك، فبت ليلتي في بيتك، وفي الصباح ذهبت معي لدائرة البوليس في المنطقة لنمدد فترة الترانزيت يوماً آخر، لكن هذه الحالة تكررت لعدة أيام، فكلما كان القطار يصل الى الحدود يعود من جديد ويتكرر تمديد الترانزيت. أسوق هذه الحادثة لتحدثني عن مدى التسهيلات والمساعدات التي كانت تقدمها البلدان التي سميت يوماً بـ "البلدان الاشتراكية"؟

- مساعدات وتسهيلات مهمة. والمجر كانت من البلدان التي قدمت الكثير الى العراقيين، كانوا متفهمين للوضع الذي كان يعيشه العراق، ومتضامنين الى اقصى الحدود. التسهيل في الإقامات، المنح الدراسية، والترانسيت، تسهيلات في المعالجة الصحية، وأتذكر من كوادر الحزب التي كان تتعالج في المجر الراحل ثابت حبيب العاني، على سبيل المثال. ولكن في بعض الفترات تعقدت العلاقة مع المسؤولين المجريين، بسبب الضغوط التي كانت تمارسها السفارة العراقية. فالجهات المجرية كانت تتجنب حصول أية تعقيدات في العلاقة مع العراق حرصاً على مصالحها الاقتصادية في المقام الأول.

• أبو شذى أنت من عائلة امتهن أفرادها العلم والسياسة، وأعرف أنه كان لديك أخ اسمه هشام، انا عرفته بالصدفة، عندما نُشر له مقال، جنب مقال لي في مجلة "رسالة العراق" منتصف آذار 1996 موقعا بـ د. هشام صالح جبر، حدثني عنه وعن ظروف رحيله الابدي.

- بدأ هشام نضاله السياسي مبكراً، كان يملك جرأة كبيرة. في عام 1961 حصل على بعثة من الدولة للدراسة في المانيا الغربية، لكن سحبت منه بدعوى مشاركته في تظاهرة ضد انقلاب شباط الأسود 1963، لكنه حصل على الزمالة عن طريق الحزب في المانيا الشرقية، وعاد بشهادة بكالوريوس في هندسة ميكانيك السيارات. عمل في العراق مدرساً، بعدها حصل على منحة من الدولة وهذه المرة الى بريطانيا لدراسة الدكتوراه وعاد الى العراق ليعمل استاذا في الجامعة التكنولوجية. كان ذا كفاءة عالية بالتدريس، بشهادة الجميع. غادر العراق اثناء الحملة 1978 الى الجزائر، وعمل استاذاً في الجامعة واصدرت له وزارة التعليم العلمي الحزائرية كتابين، أحدهما حول "الاهتزازات" والآخر قاموس علمي انكليزي/ عربي/ فرنسي. كان نشطا

سياسياً وذا ثقافة ماركسية عالية، وعمل في مجال العمل الفكري. توفي هشام عام 1998 اثر اصابته بجلطة قلبية. وفي نفس العام توفي أخونا الأصغر سلام، بعد عودته من حركة الأنصار في كردستان العراق، بمرض سرطان الدم. والاعتقاد السائد لدى الاطباء المقربين بأنه أصيب بالمرض نتيجة استنشاقه الغازات السامة عندما كان هناك.

• وتوفيت مؤخراً، قبل سنتين زوجتك الفاضلة أم شذى. لها وللأخوين الذكر الطيب ولك طول العمر ودوام الصحة.

والآن أنت تعيش وحيداً في مدينة وسط السويد. كيف تقضي أوقاتك بعد أن انتقل ابنك مازن وقبله ابنتك شذى من البيت، واستقرا كلا في مدينة بعيدة عنك.

- نعم، شذى أصبحت طبيبة وتزوجت وأنجبت طفلاً، وأنا أزوهم بإستمرار، واقضي اوقاتا جميلة مع الحفيد. ومازن انتقل للدراسة الى مدينة أخرى، لكننا على اتصال مستمر، ونسافر احيانا سوية الى الى بلدان اخرى. احياناً تأتيني طلبات عمل استشارية، أنجزها وأنا في البيت. وأتواصل مع مَن تبقى من الأهل والأصدقاء. أقرأ وأتابع الوضع في العراق.

• كيف تنظر الى ما يجري في العراق اليوم؟ هذا الوطن، الذي قارعت النظام الديكتاتوري، ناضلت وتغربت ووهبت معظم سنيِ حياتك من أجله؟

- مؤلم جداً، خيبة أمل كبيرة، وكبيرة جداً. التغيير لا بد أن يحصل، ولكن يحتاج الى زمن طويل حتى يتحقق هذا. أرى أن معظم القوى السياسية لم تكن بالمستوى المطلوب، لم توفق في عملها. هناك، حسب رأيي، تغليب التكتيكي على الستراتيجي. أحيانا اجد مصالح أنانية للبعض. لكن الأمل كبير، رغم انه لا يتحقق بسهولة، وأكرر: يحتاج الى زمن.

أدب
و
فن

وعي اجتماعي جديد

ياسين النصير

على عكس الكثيرين ممن رأوا أن العراق ما بعد 2003 لم يتغير، ولم يحدث فيه أي تغيير، ولذلك يعود البعض للرؤية المأساوية التي كانت عليها الدكتاتوريات، ليبني عليها رؤيته في فهم الحرية.

كما لو أننا جبلنا على العيش في المآسي ونبقى نكررها ونكتفي بلعن يزيد، أرى ان مجتمعنا قد تغير، وتغيراته تمت بعنف لا سابق له بها، وهذه ظاهرة سوسيولوجية لابد ان تدرس بعمق، واول مظاهر الظاهرة هي الحرية التي اتسع ثوبها فغطت كل فئات الشعب، إلى الحد الذي لا يعرف كيف يصرّفها كلامًا وممارسةً وحقوقًا وفهما، والأدلة على اتساع الحرية - ولاول مرة في تاريخ العراق- هو هذا الكّم الهائل من الأحزاب والترشيحات الفردية للإنتخابات البرلمانية (مهروش وطاح بكروش كما يقال)، دون أن يمهد لنفسه بأدنى مستويات الوعي لمفهوم ان يكون الفرد نائبا في البرلمان، ومتطلبات ذلك - وعلى مستوى الأحزاب- أن يملك الفرد او الحزب -في الأقل- رؤية محددة لاحتياجات العراق، لذلك سقط الكثيرون، واسقطوا بترشيحاتهم حتى من يمتلك مشروعا ورؤية، لأن الوضع ما بعد 2003 اتسم بالفوضى التنظيمية للاتنظيم، بحيث أصبح الفرد هو المركز وتشتت الجماعات ذات المشاريع، وسقطت الرؤية القومية والدينية الأحادية التفكي، حتى ولو أنها ما تزال قائمة في مؤسسات الدولة.

الحرية التي حصل الشعب العراقي عليها بعد 2003 ليست منَّة من الاحتلال، ولا من الأحزاب الدينية، إنما هي نتيجة لنضال الشعب العراقي المأساوي الطويل، والنضال المرير الذي ارتبط بالشهداء وبالبرنامج، وهذا ما مهد إليه النظام السابق من انه حارب البرامج المضادة له من خلال اشخاصها وممثليها، ولم يحاربها بوضع برامج مضادة ومغايرة لها، لتستوعب ما طرحته المعارضة، من رؤى لبناء المجتمع، المأساة المعاصرة في حياتنا ان مقتل الحسين (ع) مثلًا كان يتصوره البعض قتلا للفرد، وليس للمشروع التحديثي للإسلام، وبقي الناس يعتقدون أن مقتل الحسين هو الغاية، ولذلك تعمق وجود الطائفية منذ القدم وما يزال، في حين ان الحرية الآن عليها ان تزيل من تفكيرها أن قتل واغتيال الافراد هو موقف القوى المهيمنة، وكأنهم يقضون بذلك على المشاريع التي تعارضهم، في حين أن القوى الفاشية مهما كانت لا تضع مشاريع تنموية بل تحارب وتقتل من يفكر بالحداثة والعلم والتطور، الحرية الان واسعة ولكن تنظيمها الفردي والعشوائي - وهو ما ينسجم ورؤية اي حكام ضيقي الفكر- هو الذي افشل معنى الحرية، والدولة هي المسؤولة عن كيفية تنظيم الحريات اجتماعيا.

اين توجهت عامة الناس في ممارسة حريتها؟ من يتتبع سير بنية المجتمع بعد 2003، نجد أن فئات كثيرة وشخصيات مهمة وشرائح

اجتماعية اسست لنفسها مشروعات وطنية ومهمة، وهذا حق من حقوقها، ولكنها كانت تضع مشروع الماركسية بالضد من تفكيرها، أو تتبنى الماركسية من غير المنهج الماركسي، والسبب الرئيسي لهذا التوجه أن الأنتجلستيا العراقية ذات بنية فردية بطابع اجتماعي، مما سهل الامر عليها بعد 2003 التفكير بمفردها وحسبت نفسها قادرة على ان تصوغ رؤية تقدمية، بالرغم من ان هدفها ومشروعاتها تقدمية، وتناسوا أن الحرية تتيح مجالا واسعا للتفكير الأحادي ولكن التفكير الأحادي يصبح بمرور الوقت غير مجدٍ إذا لم يرتبط بحركة اجتماعية متأصلة وذات جذور حتى لو اختلف معها ببعض التصورات والأفكار، لا يمكنك في مجتمع وقع تحت تأثير الدكتاتورية والقومية الفاشية والحروب سنين طويلة أن ينتج افكار متشابهة أو متقاربة دون أن يزرع فيها نبتة التفرد. الرؤية الاجتماعية لمفهوم الحرية ينتج مضادات للحرية أيضًا إذا فكرنا كأفراد، وهذا ما نلاحظه في التشظي والتفرد بين قوى اليسار التقدمي الذي لا يختلف على توجهاته اثنان، ولكن هذا اليسار المشتت اضعفته مفاهيمه الخاصة للحرية، ولذلك بدت الحرية الفائضة ممارسات مضطربة وبلا منهج، لو امتلك أي من التنظيمات الجديدة مشروعا ماركسيا حداثويا لكان رديفا لتطور حركة المجتمع العراقي بمجملها، ولكن مشروعاتهم التقدمية ليست بالعمق الماركسي لفهم القضايا الاجتماعية، ولذلك فكروا كبديل للفكر الماركسي الواسع، الذي أصبح الحزب الشيوعي تاريخيا وعمليا احد أهم أشكاله التنظيمية الأساسية في العراق، بل لا يمكن رؤية الماركسية محليا دون المرور على برامج الحزب الشيوعي العراقي.

ومأساة الذين حاربوا الحزب الشيوعي العراقي تاريخيا، انهم لم يضعوا برامج تحديثية للمجتمع العراقي، لذلك فشلوا تاريخيا لان مبدأ الحرية بالنسبة لهم كان الاستفراد بالسلطة وترك الشعب دون مناهج تطوره وتنقله من مرحلة التخلف إلى مرحلة الحداثة. نحن نعيش في بلدان رأسمالية، ولكن الفكر الماركسي موجود في كل الاحزاب الاجتماعية والحديثة وحتى بعض الاحزاب اليمينية خاصة التيارات الكنسية منها، أحزاب وجماعات تناضل إلى جوار الاحزاب اليسارية وان ادعت بمسميات وبرامج حداثوية كالنسوية والخضر والشبابية الحديثة، وليس هذا بل هناك الكثير من الشباب الذين يتبنون برامج ماركسية غير منتمين للأحزاب ذات التوجهات الماركسية، لأنهم فهموا أن حريتهم لا تعني إلا البحث عن الآخر الذي يتحاورون معه لايجاد مشتركات بينهما، وهذا الآخر عندما يطرح برنامجا حديثا سيجد الكثير من الفئات الشبابية تنتخبه بالرغم من أنَّها ليست منظمة في حلقاته، التفكير بالحرية ليست اعتزالا عن الجماعة، ولا تفكيرا خاصا مغلقا، صحيح أن له خصوصيته التي تنبع من اشتراكيته، ولكنها خصوصية لا تتحقق إلا مع خصوصيات الآخرين.

ما يحدث في مجتمعنا العراقي بعد 2003 ظاهرة سوسيولوجية جديدة بحاجة إلى دراسات ميدانية تكشف لماذا التجأ البعض وهو يساري التفكير للاحتماء بالقومية والطائفية والعشائرية، ولماذا لا يقرأ البرامج الانتخابية كي يذهب بقناعته للتصويت في الانتخابات؟ ولما لا يربط بين معاشه وحقوقه وليس بين معاشه ومن يوظفه دون قواعد؟، هذه الظاهرة السوسيولوجية عميقة ولها جذور، ولكن ليس من الصعب تفكيكها لفهم آليات تشكلها، ومن ثم بقائها متأرجحة دون قواعد في مرحلة انفتحت الحرية فيها على مصراعيها فبدت الحرية وبالا على الفكر الاجتماعي وعلى الناس حديثي التفكير.

اتحاد الأدباء يضيّف الأدباء العرب ويعقد مهرجان الجواهري أربعة أيام أدبية حافلة في بغداد

إحتضن الفندقان الفخمان (الشيراتون والميريديان) في بغداد أواخر حزيران 2018، إقامة وضيافة ونشاطات قوافل من الأدباء العرب والعراقيين القادمين من المحافظات للمشاركة في اجتماع الاتحادات الأدبية العربية ومهرجان الجواهري الـ 12 اللذين أقامهما اتحاد أدباء العراق.

فقد بدأ صبيحة الثلاثاء 26 /6 الاجتماع الدوري للمكتب الدائم لاتحاد الأدباء والكتّاب العرب والذي يعقد في بغداد لأول مرة بعد قطيعة استمرت لعشرين عاماً تقريباً، وحمل الاجتماع إسم الكبير مظفر النواب، ورافق

الاجتماعات الإدارية عقد مؤتمر فكري مصاحب بعنوان (ثقافة التنوع ضد ثقافة العنف) بجلستين وبمشاركة عدد من الباحثين العرب والعراقيين، وعلى هامش الاجتماع الدوري بادر نادي الصيد وكلية اليرموك الجامعة الى استضافة الوفود الآتية من (سوريا، لبنان، فلسطين، الكويت، الامارات، عُمان، اليمن، مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، موريتانيا) في ليلتين كانتا مترعتين بالغناء والجالغي البغدادي، وفضلا عن هذه الأجواء الساحرة فقد وفرت دائرة العلاقات الثقافية العامة للوفود الشقيقة فرصة زيارة المتحف الوطني العراقي للتعرف عياناً على حضارة الآلاف من السنين.

وانطلق صباح الخميس 28 /6 مهرجان الجواهري الثاني عشر حاملاً أيضاً إسم الشاعر مظفر النواب، فوقف الحضور الحاشد في المسرح الوطني تحيةً لنشيد "موطني" وبدا واضحاً غياب الحضور الرسمي، ثم بدأ حفل الافتتاح بمستهل نثري باذخ الثراء والتأثير للشاعر عمر السراي الناطق الإعلامي باسم الاتحاد وساعدته في العرافة الإعلامية مروة أحمد المظفر.

وشملت فقرات الافتتاح عرضاً لفلم وثائقي بعنوان (وتريات جواهرية) الذي قوبل بالتصفيق لمراتٍ، ثم قرأ الطفل الموهوب صادق علي الغريفي ابن سوق الشيوخ قصيدتين للجواهري، وبعدئذ قرئت كلمتان أولاهما كانت للشاعر د.حبيب الصائغ الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتّاب العرب حيّا فيها العراق المثقف المضياف، وثانية الكلمتين كانت للشاعر ابراهيم الخياط الأمين العام لاتحاد أدباء العراق والذي دعا فيها رئيس الوزراء المقبل أن يختار وزيرا للثقافة يليق بتأريخ العراق وحضارته وثقافته وطالب أن يكون لاتحاد الأدباء دورٌ وقولٌ في اختيار وزير الثقافة المقبل.

بعدئذ بدأت القراءات لشعراء العراق الكبار د.محمد حسين آل ياسين وموفق محمد وكاظم الحجاج مع عدد من الشعراء العرب الضيوف، ليختتم الافتتاح بحفل لفرقة ناظم الغزالي بقيادة الفنان نجاح عبد الغفور.

وتوالت الجلسات الشعرية صباحاً ومساءً فبلغ عددها ستاً قرأ فيها عشرات الشعراء من العرب والعراقيين قصائدهم، وأقيمت إحداها صباح الجمعة 29 /6 في شارع المتنبي مع جولة باليخت في نهر دجلة الخالد.

وأقيمت حفلتان فنيتان لليلتين من ليالي المهرجان في القاعة الكبرى لاتحاد الأدباء أحياها المطربون كريم الرسام وطلال علي وعبد الحسين اللامي وفرقة المربعات البغدادية، كما هيأ اتحاد الأدباء للوفود الشقيقة زيارة مراقد الكاظمين وأبي حنيفة والشيخ الكيلاني وشوارع المنصور وفلسطين والكرادة والشورجة فضلا عن المقاهي الثقافية البغدادية.

وطوال الأيام الأدبية الأربعة، أصدر اتحاد الأدباء جريدة يومية باسم (وتريات جواهرية) وكانت متميزة بشكلها ومضمونها وتغطيتها وقد خصّها الرفيق رائد فهمي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بكلمة ومما جاء فيها: (المهرجان هو ليس فقط إستعادة للجواهري تأريخاً ونضالاً وإبداعاً، بل هو تنشيط للحركة الثقافية العراقية).

وهكذا عاشت بغداد عدة ليال أدبية حافلة بالشعر والغناء والحوار والموقف، ليال تستحق بجدارة أن تضاف الى لياليها الألف الزاهرة.

قراءة المثقفين العراقيين للهبّة الشعبية في تموز 2018

في 8 تموز 2018، انطلقت حركة احتجاجية جماهيرية واسعة، فملأت شوارع بغداد والفرات الأوسط والجنوب، وذلك سخطا ورفضا للأوضاع المتردية السيئة وانعدام الخدمات، الكهرباء والماء بخاصة، واتساع البطالة، وتفشي الفساد، مع الفشل البيّن لسياسة المحاصصة.

إنّ هذه الموجة الجديدة من الحراك تعدّ الرابعة بعد احتجاجات شباط 2011 وآب 2013 وتموز 2015، وقد تميزت بحضور متنوع وحاشد وبمشاركة اطياف وفئات واسعة، بعد المطالبات الكثيرة التي ظلت ترفعها الجماهير دون أن تجد آذانا صاغية مستمعة.

وفي هبة تموز الراهنة يشارك الشباب بشكل ملحوظ وواسع، وتنتمي اعداد كبيرة منهم الى الجيل الذي ترعرع بعد 2003 وسط صعوبات جمّة ومشاكل لا تعد ولا تحصى، ودون ان يجد أمامه آفاقاً مفتوحة، ويضم بين صفوفه الكثير من حملة الشهادات الذين لا يجدون فرص عمل أمامهم، إنهم شبيبة متذمرة وساخطة، ومنهم ذوو التوجه العدمي الرافض لكل شيء، بما فيه النظام الديمقراطي البرلماني.

ومن اللافت أيضاً في هذه التظاهرات، هو الإسهام الواضح لعدد من الاتحادات والمنظمات النقابية والمهنية، التي شاركت ودعمت ونددت بالقمع الذي تعرض لها شبيبة الاحتجاجات.

وفي محاولة من (الثقافة الجديدة) لتسليط الضوء الساطع والواعي على هذه الهبّة المجيدة، فقد توجهنا بسؤالنا الى باقة من مثقفينا، وسألناهم عن قراءتهم لهذه الأيام المشرقة في تاريخ العراق الحديث، فكان هذا القطاف الثرّ:

التظاهرات الشعبية
الانحياز للحرية، والمسؤولية الحقوقية

علي حسن الفواز
شاعر وناقد من بغداد
وقيادي في اتحاد أدباء العراق

الانحياز للحرية هو البراديغم الفاعل والحقيقي للتعبيرعن الأنسنة، وعن مشروعية وجود الانسان في النظام الاجتماعي، وبما يجعل كلّ فعالياته رهينة بوعي ما ينخرط فيه من أعمال، وبما يتمثله من معطيات تؤكد حقوقه، ووجوده، فضلا عن مسؤوليته في اعطاء هذا الوجود هوية، ودلالة وقوة، ومنها ممارسة حقه في التظاهر والاحتجاج.

النزعة المطلبية لم تكن العنوان الوحيد الذي انتظمت عنده الجماهير، بقدر ما أنّ ذلك الحراك كان تعبيرا عن مسؤولية وطنية واسعة لرفض الفساد والفشل في ادارة الدولة، وعن دافعية فاعلية قيمية واخلاقية استلهمت من خلالها تلك الجماهير قوة التاريخ الثوري، وشهداء النضال السياسي والاجتماعي، وبكلّ ما يحمله ذلك من دلالات عميقة وراسخة في الوجدان العراقي، وفي سيرة تاريخ الحركة الوطنية ورموزها الكبيرة.

التظاهرات الواسعة التي انطلقت في عديد المدن العراقية في الوسط والجنوب لم تكن بعيدة عن هذه المسؤولية، ولا عن ذلك التاريخ، ولا عن فاعلية قواه الوطنية ونُخبه الثقافية وتضحياتها وتظاهراتها، فضلا عن كونها تعبيرا واقعيا عن خللٍ بنيوي في العلاقة ما بين الحقوق والنظام، وعن طبيعة السلطة وعجزها عن ادارة ملفات بناء الدولة، وهو ما بدا واضحا من خلال تمظهرها في مشكلات حقيقية، وفي مظاهر لهاعلاقة بالمحنة الهوياتية

للقوى الجديدة، على المستوى التاريخي والايديولوجي والمهني، أو على المستوى التخطيطي والتنظيمي، و الخدماتي، وبقطع النظر عن الحديث حول اندساس بعض اصحاب النوايا، والمرتبطين بأجندات معينة - كما تقول الأجندة الايديولوجية او الأمنية - فإنّ الواقع العراقي يؤكد واقعية هذه المشكلات

وضعف ورثاثة المسؤوليات السياسية والادارية والتخطيطية في هذه المدن، فالخدمات العامة مثل الصحة والكهرباء والماء والعمل ترتبط مباشرة بالتخطيط، وبمعرفة الحاجة الى مثل هذه الخدمات، والتعاطي معها ضمن الخطط والبرامج والمشاريع السنوية أو التدبّرية..

إنّ ما يجري في هذه المحافظات، يعكس عمق الأزمة التي تعيشها،
ومدى اللامهنية التي تُدار بها مؤسساتها الخدمية، وعدم أهلية أغلب المسؤولين عليها، فضلا عما يشوب ذلك من مظاهر مرعبة لاستشراء الفساد والاهمال والعشوائية، وهي
أمور تتطلب الجدّية والمسؤوليات الوطنية والتخطيطية، وبعكسه فإنّ تضخم مثل هذه المشكلات، وتحولها الى احتجاجات عنفية، والى عصيانات قد تقود البلد ومدنه الى المجهول، لاسيما وأنّ هناك كثيرا من العوامل الداخلية
والاقليمية، وحتى الدولية لها مصالح في تصاعد مثل هذه الاحتجاجات والتظاهرات، وبما يدعو الى التدخل الخارجي في شؤون العراق وتحت يافطات شتى..
الحديث عن الجانب الدستوري والحقوقي للتظاهرات الشعبية لا يعفي عن ضرورة الوقوف على أسبابها،
والتعرّف على طبيعة هذه المشكلات التي دعت اليها، وأهمية العمل على (دولنة) العمل المؤسسي لمنع تراكمها وعدم معالجتها، لاسيما وأنّ مشكلات مثل الكهرباء والماء والبلديات والصحة والبطالة ليست جديدة، لكنّ استشراءها وتعطيل الاجراءات الحقيقية لمعالجتها، رغم الاموال الكبيرة التي
صرفت من أجلها، هو ما يُثير الشبهات حول النوايا والسياسات التي تقف وراءها، وبما يجعل العراق (الغني) أنموذجا للدولة الفاشلة والعاجزة عن تقديم (الحمايات) الأمنية والتنموية والثقافية والسياسية لشعبه...

الفساد بوصفه مشكلةً وطنية

علاقة الفشل الاداري بالفساد هو التعبير الحقيقي عن طبيعة هذه المشكلات وتضخمها، فالفساد لا يعني بالضرورة أنه السرقة العلنية أو السرية للمال العام، بل يعني كثيرا تهميش وعزل الكفاءات والخبرات في ادارة الملفات الخدماتية في عديد المحافظات العراقية، فضلا عن غياب التخطيط السنوي والتخطيط الخمسي وغيرهما من البرامج التخطيطية، وربط ذلك بالجدوى، والانجاز، والسقوف الزمنية لانجاز المشاريع المُخطط لها..
غياب هذه المعطيات يعني اللجوء الى المعالجات العشوائية، والى الحلول المُلفقة، وترهيل المؤسسات بالعمالة الفضائية، والتي ستكون مجالا مفتوحا لمزيد من الفساد، ولتردي الخدمات والبرامج، وهو ما بات واضحا بسبب تراكم هذه المشكلات، مع غياب اية اجراءات حقيقية لمعرفة خصوصية هذه المحافظة أو تلك، لا سيما تلك المحافظات التي تزخر بطاقات بشرية، وبمؤسسات حقيقية، والتي كان لحضورها دور فاعل في التنميات الوطنية، ففي مدينة البصرة هناك عديد من المصانع الكبرى مثل البتروكيميات، والسمنت والورق والسكر وغيرها، والتي كان يعمل فيها أكثر من مئة ألف عامل وموظف وبمستويات متعددة، وأنّ عطالة هذه المصانع مقابل تضخيم الاستيرادات العشوائية يثير كثيرا من الاسئلة عن طبيعة الجهات التي تقف وراء ذلك، وضرورة العمل على معالجة هذا الواقع من خلال اجراء المسوح والدراسات العملية والعلمية والتي يمكن أن

تُعيد الحياة اليها، وأنْ تُسهم في التخفيف من عبء البطالة، ومن تضخم الاستيراد غير الضروري، وبإتجاه دعم برامج التنمية في المحافظة. وهذا ما يمكن تعميمه على محافظات أخرى تملك مجالات عملياتية يمكن أنْ يُعاد النظر فيها، والتعاطي معها كحقائق تتطلب ارادات سياسية واقتصادية، والى تخطيط واقعي يمكن أنْ يُعزِز مسار الصناعات الوطنية وحضورها، وقطع يد الفساد والفاسدين ممن وجدوا في عشوائيات الاستيراد العبثي مجالا لتعطيل التنمية الوطنية وقطاعاتها الاقتصادية العامة والخاصة، فضلا عن تضخيم البطالة، وتوطين الازمات والمشكلات في الحياة العراقية.

الحلول والاجراءات

النظر الى التظاهرات بعين عاقلة سيُفضي بالضرورة الى حلول عاقلة، فتردي الخدمات في هذه المحافظات واضح للعيان، وهو يتطلب اجراءات تستند الى التخطيط، وليس الى خيار سد الذرائع، حتى لا تتكرر المشكلات ذاتها في عام قادم، والتعاطي مع الجانب الحقوقي والدستوري للمتظاهرين بمواقف واجراءات مسؤولة، تقوم على حماية المال العام والمتظاهرين في آنٍ معا وضمان حقّهم القانوني بالتظاهر، والعمل على تأطير هذه العلاقة في سياقات الديمقراطية، حتى تتكرس هذه الديمقراطية من جانب، مقابل كشف الذين يعمدون الى الاضرار بها، وبالمال الوطني وتشويه هذه الحقوق والاستحقاقات التي تحتاجها المدن العراقية عموما.

إنّ العمل على تبنّي الستراتيجيات الوطنية والخطط القابلة للتنفيذ هو الخيار العملي، وهو التوجّه الذي ينبغي أنْ نؤسس عليه رهاناتنا الوطنية، وأنْ تتم اعادة النظر، وعلى وفق اسس مهنية وقانونية بعمل مجالس المحافظات، فهي مؤسسات مترهلة من جانب، وذات طابع حزبوي وفاقدة للمهنية بشكل عام من جانب آخر، فضلا عن العمل على تأطير عمل وانجاز المشاريع الكبرى في المحافظات بسقوف زمنية، ومن جهات معروفة وبعيدة عن لعبة المزايدات التي تكرست للاسف في الخدمات، والتنسيق الفاعل والاشراف العملي من قبل جهات برلمانية متخصصة، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني في ذلك، وأنْ يتم الاعلان عن هذه المشاريع في وسائل الاعلام لكي تكون واضحة ومعروفة، وخاضعة لرقابة الرأي العام الذي يحتاج مثل هذه المشاريع في التقليل من معاناته والحد من مشكلاته التي تضخمت وصارت عبئا وطنيا ضاغطا.

أزمة الدولة الجديدة وحقوقية التظاهر

طبيعة التظاهرات والاحتجاجات تكشف من جانب آخر، عن طبيعة المشكلات التي يعاني منها مشروعُ الدولة العراقية وبكلّ ما تواجهه من تحدياتٍ كبرى، ومن تشوهات حقوقية ومهنية، تتيح لقوى الفساد والرجعية من أن تستغل هذه الظروف، وتعمل على اعادة تدويرالفساد، وعلى انتاج مظاهر أكثر رعبا للاستبداد السياسي والجماعاتي والاصولي.

ارتباط محنة العراق السياسية بسوءادارة

ملفات السياسة هوالمُعطى الواقعي لتشوّه هوية الدولة الوطنية، ولرثاث مظاهر الفساد والخراب، ولكلِّ ما يعانيه مشروعُ هذه الدولة من اضطرابٍ وتشوهٍ وصراعات عدمية، فما جرى خلال السنواتِ الخمس عشرة الماضية يكشف عن عطبٍ حقيقي في الوعي التأسيسي لهذه الدولة، دفع بها لأنّ تظلّ (مؤسسة ريعية) على اشباع الحاجة، ودفع الضرر،مقابل تضخم ظاهرةِ الرثاثةِ في الإدارة، وفي التأسيسِ، وفي التمأسس، وتفشي قوةِ الجماعةِ على حسابِ قوةِ الدولة، والتصرّف بالمال العام دونما تنظيم حقيقي يربط فعلَ هذا المال بالتنمية، وبالتحفيز التأسيسي لمشروعِ دولةٍ حقيقية تحمي شعبها أمنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

نقدُ مشروعِ الدولة ضروريٌ لمواجهة تداعياتِ الفشل، وتضخّم اسبابِ تعويقِ نموها، وتضخّم ظواهرِ(البطالات المُقنعة) وتشظّي نظمِ ادارة العملِ المؤسسي السياسي والاقتصاديَ، وهي عواملُ كافية لتعطيل أيّةِ دولةٍ مهما كانت قوةُ اقتصادِها الريعي، لأنَّ الدولَ الحقيقية تعتمدُ على خلق تنوعات كبيرة لدعم وتعظيم تنميةِ مواردها، والى تنظيم حركَةِ العمالةِ في مؤسساتها،وتأطير الفعالَية الاقتصادية والتجارية على وفقِ الحاجة، وليس على وفقِ سيطرةِ القوى الاستيرادية السهلة على المال العام، وعلى تهريب العملة الصعبة، مقابل العمل على تشويه أيّةِ قوةِ وطنيةٍ للتنمية والوطنية ولدعم البرامج والمشاريع التي تعزز مسار الانتاج والتصدير، وتيسير عمل الصناعات الوطنية من قبل القطاع الخاص أو العام الوطنيين..

مليارات وبطالة وعجز اقتصادي

التظاهراتُ الشعبيةُ في مدنِ الجنوبِ والوسطِ فضحتْ هذه العشوائيات السياسية والاقتصادية، وربما ستؤدي في حالِ عدمِ الاستجابة العقلانية لمطالبها، وعبر استراتيجية حقيقيةٍ، وليستْ بوعود أو مُعالجات مؤقتة، الى مزيدٍ من الصراع الاجتماعي، والى احداثِ ثغرةٍ حتى على مستوى البنية الاجتماعية التي لعبت دورا مهما في مساندةِ القواتِ الأمنيةِ لمواجهة داعش والجماعات الارهابية..

مليارات الدولارات صُرفت لمعالجةِ ملفاتِ الكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية، لكنّ ميادينها ظلت تعاني من الفشل، ومن العطالة، ومن التردّي، وربما عكست صورا متضخمة للفساد المستشري في المؤسسات المسؤولة عن ادارة هذه الملفات، وبما يُعطي انطباعا عن العجز في مواجهته، وفي اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد المُفسدين من جانب، ومن ايجاد صيغ عملياتية وتنظيمية وحوكمة تضبط حركة المال العام، وتؤطّر العمل على وفق ستراتيجيات واقعية وقابلة للتنفيذ..

وحتى ظاهرة العجز الاقتصادي ليستْ بعيدةً عن هذا الواقع، فبقطع النظر عن هبوطِ اسعار النفط المُفاجئة، إلّا أنّ البنيةَ الاقتصادية العراقية الهشّة، والخراب الممنهج الذي تعرّض له القطاع الخاص، والتضخّم الغرائبي للاستيراد من الدول المجاورة، وسوء ادارة الملف الاقتصادي والتجاري وحتى الاستيرادي، والسياحي والضرائبي، كانت هي الأسباب الضاغطة على توسيع مديات ذلك العجز، والذي

تحوّل الى مظهر اجتماعي للفشل الاداري، والذي امتد الى الواقع المجتمعي عبر انتشار ظاهرة البطالة، وعبر ترهل قطاعات واسعة في مؤسسات الدولة، حيث تحوّلها الى مؤسسات فضائية، غير منتجة وغير فاعلة، وهو ما يعني تحوّلها الى عبءٍ مالي كبير على الموازنة الوطنية.

الواقعية والمهنية والوطنية

هذا الثالوثُ قد يكونُ مدخلاً لإعادةِ النظرِ بكثيرٍ من ملفاتِ الأزمة، فالواقعيةُ لا تعني السهولة بقدر ماتعني العمل والتخطيط في التعاطي مع الاجراءات على الأرض، وليس على الورق فقط أو بالنوايا، كما أنّ المهنية لا تعني المعيارية الساذجة، بل تعني الالتزام بالاجراءاتِ العلمية والعملية المناسبة والفاعلة، وعبر قوننتها ضمن الأطرِ الكافلةِ لها، وبما يُعزز فاعلية السياسات والبرامج التي تدعم مسار التنمية الاقتصادية في بلدٍ يعيش خراب هذه التنمية وتشوهها منذ أكثرِ من ثلاثين عاما، فضلا عما تعنيه الوطنيةُ من حوافزَ وقيم دافعةٍ للحفاظِ على وحدةِ البلاد، وعلى ماً تحققَ فيها من انتصاراتٍ كبيرةٍ على المستوى الأمني، والذي عزّز قوةَ الارادةِ الوطنيةِ والثقةَ بها، وعلى تعميقِ حقيقة التنوع والتعدد بين مكونات المجتمع العراقي وحمايتها، وعلى وفق قيم المواطنيةِ والتعايش والقبول بالآخر،وعلى وفق قوانين حقيقية ضامنة للعمل والحرية والمعيش والسكن والتعليم والتظاهر وغيرها من الحقوق العامة والخاصة.

إنتفاضة أم ثورة؟
قراءة تحليلية للمظاهرات العراقية

د .علي المرهج
أستاذ فلسفة من بغداد

معنى الإنتفاضة لغوياً كما هو معروف مرتبط بالخوف والرهبة، وحسب الإصطلاح السياسي تعني الخوف من نظام الحكم وطبيعة إدراته للدولة، وهي مرتبطة بتجمعات شعبية ساخطة فيها من الخوف بقدر ما فيها من القوة. الخوف شعور إنساني داخلي يتملك الفرد حينما لا يعرف، أو لا يستطيع تقدير مقدار رد فعل عدوه أو خصمه، لا سيما إذا كان هذا العدو هو النظام الحاكم، بكل ما يمتلكه من أجهزة قمعية قادرة على الرد بكل ما أوتيت من قوة بفضل ما تمتلكه من شرعية دولية، وشرعية قانونية لا زالت بيدها لأن عقدها الاجتماعي لم ينفرط بعد.

من معاني الإنتفاضة الإزالة، فيُقال إنتفاض الثوب، أي تحريكه وإزالة ما عليه من غُبار، وأفعال الحكومة الفاسدة هو الغُبار الذي ينبغي على الجماهير المُنتفضة العمل على إزالته.

إن كل ما يحمله فعل إنتفض هو التحريك واليقظة والوعي الذي يبني عليه السعي للتغيير والتبديل والإزالة لحالة سبقت، غير مقبول السكوت عليها لفرط ما فيها من سكون وتغييب للعقل، وبالتالي فإنتفاضة شعب يعني يقظته من سُباته وسعيه الجاد لإزالة ما علق به من فساد، وربما يُرافق فعل الإنتفاض على نظام الحُكم أعمال عُنف أو عصيان مدني، يحتاج لتنظيم تتبناه قوى (الإنتلجسيا) المُمثلة لقوى الشعب أو الجماهير المُنتفضة.

ولا يختلف هنا معنى الإنتفاضة عن معنى الثورة، فحينما ينتفض الشعب، فمعنى ذلك أنه هاج وثار. وقد إرتبط مفهوم الإنتفاضة برفض الشعب الفلسطيني لقوى الإحتلال الإسرائيلي، حتى أنه مارس كل أنواع العُنف في التعبير عن هذا الرفض.

وقد مارس غاندي من قبل العصيان المدني بوصفه شكلا من أشكال الإنتفاضة والرفض للإستعمار وكل أنواع الظُلم.

إرتبط مفهوم الثورة بالتعبير الجماهيري الرافض لسياسة النظام الحاكم، عبر التظاهر السلمي، وحينما لا ينجح حراك الجماهير الغاضبة والرافضة السلمي، ربما سيضطر قادتها ومنظموها ومن لهم التأثير في الحراك الثوري أن ينتهجوا نهجاً آخر، يميل بعض قادة الثورة فيه إلى استخدام

العُنف المُسلح ضد نظام الحُكم الفاسد.
والثورة بهذا المعنى ليست ببعيدة عن مقاصد مفهوم الإنتفاضة، لأن كلا دعاتهما يسعون للتغيير، وربما يكون التغيير كاملاً لشكل الدولة ونظام الحكم، وربما يكون التغيير جزئياً في بعض مفاصل الدولة، وبعض فقرات الدستور، وربما ينتهي كل منهما (الإنتفاضة) أو (الثورة) بمجرد استجابة نظام الحُكم لمطاليب الجماهير المُنتفضة أو الثائرة، هذا طبقاً للفهم السائد والتقليدي للإنتفاضة أو الثورة.
ولكن الثورة بمعناها الذي ألفناه، إنما هو مُرتبط بالتغيير الجذري لنظام الحُكم، ولا تُعد الثورة ثورة لمجرد أن هناك جماهير رافضة أو مُنتفضة ضد نظام الحُكم السائد في بلدها، وحينما يستجيب نظام الحُكم لكل هذه المطاليب أو بعضها، ستعود الجماهير لما كانت عليه قبل الإنتفاضة. ولربما تعود الجماهير المُنتفضة لما كانت عليه لا لأن السلطة استجابت لمطاليبها، بل تخوفاً من بطشها، لا سيما في دول تحكمها أنظمة الحُكم الدكتاتوري.
عند الثوار الأمر مُختلف، "وهيهات منَا الذلة" بحسب عبارة الإمام الحُسين الثائر (ع)، فإما أن ينتهي أمر الثوار بالتقتيل أو الشنق، أو ينتهي أمر نظام الحُكم القائم بانتصار الثوار، ليعيدوا بناء الدولة وفق رؤىً جديدة يتفق عليها الثائرون في إدارة الدولة وبناء نظام حُكم جديد يحفظ للناس بكل مُعتقداتهم كرامتهم وأمنهم وضمان حُريَاتهم والعمل على توفير الخدمات الضرورية لهم.
الأمر النادر في ثورات الشعوب ضد الأنظمة الفاسدة التي تحكمها أن تكون هناك ثورات بيضاء، تلك الثورات التي تحدث من دون إراقة لقطرة دم واحدة!، وإن ذُكر بعضها فهي من قبيل الإنقلاب لا الثورة، وإن كان ليس كل إنقلاب هو أبيض، كما أن ليس كل ثورة هي حمراء، وإن كان كلا الأمرين نادر الحدوث في تاريخ الإنسانية في صراعها مع الأنظمة الفاسدة.
ما يهمنا من كل تحليلاتنا هذه هو محاولة فهم ما يحدث في العراق اليوم، وهل ما يحدث هو إنتفاضة، أم ثورة، أم تظاهر؟.

الثورة والجماهير والإنتلجسيا

كل ثورة يقوم بها شعب من الشعوب إنما هي تعبير عن رفض لحالة من البؤس يعيشها ذلك المُجتمع، فلا توجد ثورة في مُجتمعات تعيش في رخاء وهناء، وإن وجدت فهي من قبيل الاستثناء لا القاعدة .(1)
عادة ما تُصاحب كل ثورة ممارسة لشكل من أشكال العنف، فالثورة تغيير اجتماعي، وفي كثير من الأحيان يكون هذا الحدث الاجتماعي (الثورة) مصحوباً بمُمارسات عُنفية، وإن كان هناك ثورات "لا عُنف" قد حدثت في عالمنا، مثل ثورة غاندي، التي بلوَر نظريتها تلميذه (فينوبا) بتأكيده على أن "مبدأ اللاعُنف لا يُخالف العلم" (2)، ولكنها ثورة من قبيل الاستثناء لا من المألوف في المواجهة بين شكلين يُناقض بعضهما بعضاً في الرؤية والمنهج والأسلوب، ألا وهما الشكل المُحافظ للحكومة المُتسلطة على رقاب المُستضعفين، والشكل التجديدي المُناهض لها في الرؤية والمنهج وأصحابها من الذين يتبنون النقد منهجاً والتجديد رؤيةً، وفي الرفض أسلوباً للتعبير عن نزعتهم

الطامحة نحو بناء مجتمع أفضل.
أغلب حكومات الشرق لا تبتغي التجديد في أساليبها وطريقة حُكمها، بل هي تُمعن في تجاهل الشعوب ولا همَ لساستها سوى البقاء على كُرسي السلطة.
هناك فرق تفكير وتنظير وطريقة مُمارسة في النظر لواقع الحياة بين الحكومة والشعب المحكوم، لأن من شبع وتنعم بمغانم السلطة ليس كم عانى من سياستها، فستكون هناك مُبررات للثورة، وترتيب وتنظيم لتظاهرات سلمية تتلوها إنتفاضة شعبية، يُمكن أن تتحول إلى ثورة في حال تبنت (الإنتلجسيا) قيادتها وتنظيم صفوفها ورؤاها ووضع خطط وبرامج عمل تسير الجماهير وفقها، وهذه (الإنتلجسيا) إنما هي ليست جماعة نخبوية، إنما هم طبقة مُثقفة وواعية تخرج من رحم المُعاناة تستمد قوتها في مواجهة السُلطة من الجماهير المُنتفضة أو الثورية، وإن لم تستجب السلطة لمطاليب الجماهير من المُستضعفين (الجياع)، فمصيرها الزوال ولو بعد حين، لأن كل ثورة شعبية تبتدئ سلمية، ولكن حينما تواجه بالتسويف والتجاهل لمطاليب ثوارها من قبل (السلطة الغاشمة)، فتأكد أن هذه الثورة ستتحول إلى عُنف مُسلح لا تُحمد عُقباه، وستكون الثورة آنذاك هي والعُنف صُنوين لا يفترقان، أو هما "وجهان لعُملة واحدة" كما يُقال.
هناك آراء عدَة في النظر للثورة، فالبعض مثل هيجل (1770- 1830) يرى أن الثورة "ظاهرة اجتماعية شاذة وناشزة عن السير العام لمُجتمع"،...، بينما نجد لوك (1632- 1704) ينظر لها على أنها "ظاهرة اجتماعية طبيعية ومُنسجمة مع السير العام للمُجتمع الإنساني، أي أن الثورة عمل مشروع يحق للشعب القيام به في حال كشف عن اشراء الفساد في مفاصل حكومته، وإلى ذات الرأي يذهب ماركس (1818- 1883) على ما بين الفيلسوفين من إختلاف في الرؤية، فقد عدَ ماركس الثورة بمثابة القانون العام لسير الطبيعة والمُجتمع والوسيلة الوحيدة لحل مُشكلاته جميعها وفي مُقدمتها الجانب الاقتصادي. أما الفرق بين لوك وماركس فهو في النظر للملكية الفردية، فقد نظر لها (جون لوك) على أنها حق طبيعي للإنسان، وواجب الدولة المُحافظة عليها، بينما نجد ماركس يذهب إلى ضرورة نقل الملكية من الفرد لتكون بيد الدولة ضماناً لعدالة التوزيع. وإلى هذا الرأي في الدفاع عن حق الشعوب المُضطهدة في الثورة يذهب كل فلاسفة العقد الاجتماعي مثل توماس هوبز (1588- 1679) وجان جاك روسو (1712- 1788).(3)
لا وجود لشعب يروم الثورة من أجل الثورة، ولكن الشعب يثور من كُثر الفساد الذي جعل بعض قيادات الحكومة ومن هم من ذيولها في ترف ما بعده ترف، والشعب يذوق شظف العيش و(شد الحزام).
إن الثورة، كل ثورة، إنما هي رد فعل طبيعي ومُتوقع في المُجتمعات التي تحكمها فئة فسدت وأمعنت في الفساد، أو ما أسماه ماركس بـ "الإفقار"، أو الحرمان، المرتبط (بتغاضي السلطة الحاكمة عن تلبية الحاجات الحيوية، وقبل كل شيء الحاجات المادية...إن الثورة تستدعي تحويلاً جذرياً للحاجات عينها وللمطامح والصبوات، سواء الثقافية منها أو المادية، وتحويلاً للعمل ووقت الفراغ على حد سواء، وهذا التحويل يكون ضد الكسب غير المشروع

لفئة مُعينة من الناس، قريبون من رجال الحكم، وضد العبودية، وضد الحرمان، وضد التلوث). (4)

فالفن يُمكن أن يكون من أجل الفن، وكذا الحال في الأدب والفلسفة، ولكن الثورة لا تكون فقط من أجل الثورة، أو أن هناك راغبين فيها، لأن فعل الثورة ليس رغبة، إنما هو فعل تغيير إقتضته ديناميكية الشعب المُضطهد والمحروم من ثرواته وحبه للعيش بكرامة، وبالتالي فالثورة أمر مُتوقع الحدوث في دولة استشرى فيها الفساد وصار له قادته ولهم أتباع وذيول.

الثورة تكون أمراً مقضيا في حال إنقسام الدولة إلى طرفيَ نقيض، طُغمة حاكمة فاسدة مُترفة تعيش لذيذ الحياة هي وأتباعها وذيولهم، وهم أقلية، وطبقة مُستضعفة مغلوب على أمرها، تعيش الفاقة والفقر المدقع، وهم الأكثرية، حينذاك ستكون الثورة عاجلاً أم آجلاً هي الحل للخلاص من دُعاة المُحافظة ممن إعتادوا الجلوس على كراسي السلطة، وكل من ثار أو رفض سياستهم الرعناء إنما هو مُندس متآمر!.

كل الثورات تشهد تغييراً في طبيعة الإدارة وشكل نظام الحُكم، بل وسقوط لطبقة حاكمة ونشوء لطبقة أخرى بديلة لها في الحُكم، وهناك مُصادرة ومحاسبات قضائية، وربما هناك مُحاسبات لا سلطة للقانون عليها، وهي قرارات يتخذها رجال السلطة الجُدد بحق رجال السلطة السابقين، ومنها ما يحمل في طياته رد المظالم، وبعضه أعمال ثأرية ذات طابع شخصي بين رجال الحكم الجديد والقديم، ولكن كل الثورات في بداياتها يسعى رجالاتها إلى تحقيق قدر من المُساواة الاقتصادية أو تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات، والمُساواة بين جميع الناس في خضوعهم لسلطة القانون، ولا تخلو كل ثورة من وجود مُهادنات مع بعض رجال العهد القديم، ولربما هذه من ستراتيجيات نجاح الثورة، وإن لم يفهم هذه اللغة دُعاة الإجتثاث، ممن ظنوا أن الفكر يُمكن أن يُجتث!.

كل فكر بمجرد خروج أصحابه من السُلطة من المُمكن أن يأفل، أو أنه سيأفل بحكم فقدانه لآليات السلطة في الترويج والإعلان والإعلام، ولكنه لا يُمحى، إن كان في بعض من نتاجه الفكري ما يُناغم سلطة ماضية ولهم أتباعها ومريدوها، أو ربما هو فكر يحمل بين طياته قليل أو كثير مما يُرضي به بعض طموح المُؤيدين لرؤيته النظرية، وإن إعترض بعضهم على مُمارسات بعض ساسته الإقصائية!.

ولا بد للشعوب المقهورة أن تنهض وتستفيق من غفوتها التي وإن طالت بفعل الوعود الكاذبة والحلول الترقيعية وفعل التخدير عبر اللعب على عواطف الجمهور ومُخاطبتهم بلغة وجدانية ذات أبعاد تاريخية في الحديث عن المظلومية لفئة أو مذهب هم الأغلبية، ولهذا النوع من الخطاب فعل تأثير وتخدير، ولكن لهذا الخطاب زمنه، ليتحول لنغم سقيم يصدر من أسطوانة مشروخة لا تأثير فيه ولا تخدير، لأن أوان الصحوة قد بدأ، ولن يقبل إنسان عاقل بالهوان وعيشة الذل وهو يرى بأم عينه ما في حكومته من إفساد وإذلال للعباد وبيع للوطن لمن يدفع أكثر بلا حياء، وولاء للأجنبي طائعون له أذلاء ليجعل منهم أدوات لتنفيذ أجندته المليئة بالأحقاد على بلاد الرافدين لأنها كانت في يوم ما حضارة قلم ورسم لأمجاد.

لا أروم كتابة سجع، لأن في العراق كثير من الوجع، وفيه من ذاكرة القهر ما يفلق الحجر ويُنطق الصخر.

ولكن من وراء هذا السجع أبحث عن رؤية لثورة، ثورة مُجتمعية ضد الوضع السائد، وقد بدأ صوت الجماهير يعلو ويحمل في طياته ملامح الإنتفاضة التي ربما ستتحول إلى ثورة عارمة إن لم تستجيب الحكومة لمطاليب هذه الجماهير بالسرعة المُمكنة، عبر محاربتها للإقطاعيات ومافيات الفساد السياسي في أجهزة الدولة ووزاراتها، والعمل على تطبيق (من أين لك هذا؟)، ومن ثم تنفيذ ما يُمكن تنفيذه من حاجات ضرورية للعيش باتت مفقودة في العراق اليوم.

في مُقابل هذا تحتاج الجماهير إلى ثورة ثقافية وإدارية، ينهض بها المثقفون، والتكنوقراط والأكاديميون، تُفسر الواقع المجتمعي المُعاش، وتحلل الأسباب وتقترح الحلول، وهذه الثورة الثقافية بحاجة لمثقف حُر لا يخضع لوصاية فكرية أو أيديولوجية مُعينة، ولا مُقدس عنده سوى الإنسان، لأن كل الأديان، لم تأت إلَا لتحريره من عبوديته وتبعيته لبني جنسه من البشر، فلا قُدسية لبشر في زماننا هذا، لأننا لا نعيش في زمن الأولياء أو الأوصياء، ولا زمن المعصومين، فكل من يدعي غير ذلك فهو آثم وفق منطق العقل والفقه.

لذلك فالثورة الثقافية المرجوة هي ثورة من داخل النُخب الثقافية والفكرية والأكاديمية، لتخرج من برجها العاجي، لتلصق بالجماهير، كي تُنتج خطاباً يتحرك من الواقع للنظرية لتعود ثمار هذا الخطاب إصلاحاً وتغييراً في البنية الاجتماعية والثقافية السائدة لتُحرك بعضا من سكونها وركودها، وتستفز العقل الجمعي ليستفيق من "سباته الدوغمائي" بعبارة محمد أركون، كي يتمكن من إنتاج "ثقافة حماسية" (5) بعبارة هربرت ماركوز، تقطع مع ما هو سائد من ثقافة مُحافظة، لا فن فيها ولا وعي إلَا فن مثالي ذو طابع لاهوتي يتماهى مع السلطة ووعيٌ يوتوبي مُتداخل مع نتاج السلطة الأيديولوجي ليُعيد إنتاج خطابها الممجوج المُمل في اللعب على وتر الدفاع عن صورة تقليدية مُتوارثة تستدر العواطف، هي صورة المظلومية التي تبناها رجال السلطة، وكأنه قميص عُثمان، ولكن لم يكن مقصد كل من حمل لواء الدفاع عن "قميص عُثمان" صادقاً في حربه، كما لم يكن كل من إدعى أنه حامل للواء الدفاع عن آل البيت، ورد المظلومية عن أتباعهم صادقاً، فكل يبكي على ليلاه، وكل له مصلحة ذاتية، حشد الجمع لها من المُستلبين، ليكونوا حطباً لنار تستعر بين طرفي نقيض، كل منهما يروم الجلوس على كُرسي السلطة، ليُحرق من يُحرق في هذه النار، فالمهم هو تحقيق المرام.

المظاهرات العراقية اليوم

أستطيع القول أن ما يحدث اليوم في العراق لم يزل خارج التحديد الجامع المانع وفق التعريف المنطقي للثورة، أو للإنتفاضة، ولكنه أقرب للمتداول إعلامياً أنه تظاهرات، فكل إنتفاضة تحمل في طياتها إعلانا للإقتراب من الثورة، وكل ثورة تبدأ بإنتفاضة، وكلاهما تعبير عن رفض، والتظاهر إنما هو مأخوذٌ من الظهير، أو

العون، فكل مُتظاهر يُعين صاحبه ويوافقه في الرأي بطريقة سلمية في مكان مُحدد، بسبب رفض النظام الحاكم سماع صوته وصوت المُتظاهرين والاستجابة له.

وجُلَ المُتظاهرين لم يخرجوا لغرض التظاهر فقط، إنما هُم خرجوا لإيصال صوتهم للحكومة التنفيذية للمُطالبة بالخدمات، وبما هو ضروري للعيش في الحياة.

رغم كل ذلك أستطيع القول أن ما يحدث في العراق من مُظاهرات، لم يزل في مرحلة المخاض، أو انه إحتجاج على مُمارسات السلطة وفسادها، فلا يُمكن لنا تحديده وتعريفه وتصنيفه، وهل هو مما يُدرج ضمن مُقتضيات التظاهر والحاجة الطبيعية (الإنسانية) في التعبير عن مكامن ضعف أداء الدولة، أم هو بداية جدية لرفض إدارة الملف الخدمي في الحكومات المحلية أو التنفيذية في الحكومة الإتحادية، أم هو رفض لكل النظام الحاكم سياسياً، بل واجتماعياً، فالجماهير لا زالت بطور التحشيد والتعبير عن عدم قناعتها بسياسة النظام الحاكم، ولكنها لم تصل لدرجة الجزم برفض شكل نظام الحُكم ورجالاته بالكامل، فهي تجمعات حاشدة للكشف عن فساد مُستشرٍ بأجهزة الدولة، يحتاج لتقويم وإصلاح، والأهم هو دعوة المُتظاهرين الى تصحيح المسار، وتجاوز التوزيع وفق نظام المُحاصصة الحزبية، وليس فقط الطائفية أو العرقية للمناصب الإدارية لأتباع التيارات الحزبية، من دون النظر لكفاءة الإداري ومدى قُدرته على تقديم الخدمات للشعب لا للحزب الذي ينتمي إليه.

أما أخطاء النظام الحاكم في التعامل مع مطاليب الجماهير الشرعية، وهي لا زالت ليست مطاليب لتغيير نظام الحُكم برمته، فهي أقل ما توصف بداية وعي حقيقي عند الجماهير التي ملَت فساد السلطة، ولربما في حال عدم استجابة أجهزة السلطة لهذه المطاليب وتعسفها في استخدام القوة ستتحول المُظاهرات إلى إنتفاضة عارمة، عود الثُقاب فيها البصرة والجنوب، ونيرانها ستلتهم الوسط والشمال وحتى مُحافظات المنطقة الغربية، وربما ستتحول التظاهرات من مُجرد دعوة للحكومة لليقظة وإعادة حساباتها في المسائل الخدمية، لتكون إنتفاضة ثم ثورة ترفع شعار (الشعب يُريد إسقاط النظام)، أو شعار المصريين (إرحل إرحل يا خسيس.. إرحل يا راجل خليك حسيس)..

في حال لم تستوعب السلطة وأجهزتها صوت الجماهير الهادر، فعليها أن تحسب عواقب ما سيفعله الثوريون من المُتظاهرين أو المُنتفضين، لأن فيهم من توقد الحس الثوري ولهيب الرفض ما لا يُمكن لبشر ولا لقيادة تنظيمية الوقوف والتصدي لرغباتهم في الخلاص من نظام الحُكم الفاسد، فبعض الثوار لا يستجيب لمراجعه وقيادته، فيسعون لاختراق صفوف أنظمة دولتهم الفاسدة أو الغاشمة، في البحث عن مواطن ضعف منظوماتها الدفاعية في الخطاب الإعلامي، أو في التنظيمات الأمنية الموالية لها، فمثلما عملت أجهزة السلطة وذيولها على اختراق صفوف الجماهير باللعب على عواطف الإنتماء المذهبي وشق الصف الوطني، فباستطاعة الثوار رمي الكرة في ملعب الحكومة وأجهزتها القمعية التي تُسمى "نظامية" باللعب على تأثير الخطاب

وتوجيهه على الضد من مرامي السلطة أو الحكومة، على أن خطابها خطاب مُزيف فاقد للمعنى والمبنى والمُحتوى، لأن أيٌّ من أبناء المذهب الذي تدعي السلطة الدفاع عنه لم ينل من إدعائها الخطابي (الإنفعالي) هذا سوى حصاد الحزن والألم والبكاء على أرواح شباب أُزهقت وذهب عطر ريحهم لا لشيء غير غباء مُدقع لساستنا وجهلهم البائن في إدارتهم للدولة التي لم يعرفوا فن إدارة الحُكم فيها.

عجيب أمر ساستنا، لا يضعون الحلول لأحوال المجتمع المظلوم، إنما هُم يلعبون على وتر تغيرات الفصول، ففي شتاء العراق لهم مسكن وموطن ومأمن، فنحن نثور في الصيف لأنه أوان حرٍ وقر، ولكن في شتائنا اليوم بعض من ترويض وترويح للنفس، فشتاء العراق (اليوم) لم يكن حاله كحال الشتاء أيام الإمام علي (ع)، إنما هو مناخ يستريح به الفاسدون ويسترخون، وجُلهم يُصرحون في القنوات الفضائية، ويسطع نجمهم، ويطفو فتيل شُعلة الرفض ويخبو عندنا، لأن بعضا من نسيم البرد قد برَد أعصابنا وقلل من هياجنا الثوري.

للمناخ دور في اللعبة السياسية، ولكن كثيراً من ساستنا لم يُدركوا أفاعيل المناخ في تغيير نمط الخطاب في القبول والرفض لسياستهم، ولفرط ما فيهم من فساد وغباء لم يحتاطوا ولم يتدبروا أمرهم وأمر شعبهم في تغير المزاج العراقي ساعة تغيَر المناخ ووصول درجة الحرارة في وطني لما يفوق الخمسين درجة مئوية، وفي الخمسين من درجات الحرارة اللاهبة وخمسينيات العمر، لن تكون لحسابات الحياة قيمة كُبرى عند المُستضعفين، فيغيب عندهم الحد الفاصل بين الحياة والموت، وفي حر الصيف اللاهب يعيش فيه آلاف الشباب العاطلين عن العمل، ستكون للثورة حسابات أخرى، ولو كان في حكوماتنا بعض بقاء العقل لا ذهابه، لاستدركت وتدبرت الأمر، فهيأت بعضا من مُستلزمات العيش في الصيف، وهي طلبات (سخيفة)، عيب على حكومة في بلد فيه مثل ثروات العراق أن لا تكون مًتوفرة، فهي ليست مُتطلبات لا تقوى الحكومة على الإيفاء بها، لأنها من (أتفه) مهماتها، ولكنها حكومة من ورق، حكومة خفيفة، يهزها مطلب طبيعي لشعب طيب لا يطلب من حكومته سوى تحقيق أبسط حاجاته للعيش، كالكهرباء والماء، ولكن ضعف الحكومة وعدم صدقها في محاسبتها للفاسدين ومحاكمتها لهم أو إتخاذ إجراء، جعل الشعب أمام أمرين، إما القبول بالذل والإستهانة، أو الإنتفاضة على حكومة لا قرار لها وأقل ما يُقال عنها أنها حكومة ضعيفة أو جبانة.

الهوامش:

1- يُنظر: د.عبد الرضا الطعان: مفهوم الثورة، دار المعرفة ببغداد، ط1، 1980، ص17 وما بعدها

2- أشاريا فينوبا: اللاعُنف، دار الروائع، بيروت ـ لبنان، بلا، ص35

3- يُنظر: د.نوري جعفر: الثورة ـ مُقدماتها ونتائجها، مطبعة الزهراء ببغداد، ط1، 1958، ص10-14.

4- يُنظر: هربرت ماركوز: الثورة والثورة المُضادة، تر: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت ـ لبنان، ط1، 1973، ص23-24.

5- هربرت ماركوز: الثورة والثورة المُضادة، ص98.

التظاهرات وصيغة المقاربة

جاسم عاصي
قاص وناقد من كربلاء
وقيادي في اتحاد أدباء العراق

بدءاً لا بد أن نوّضح ما نقصده في ما جاء به العنوان، فـ (التظاهرات) صيغة ردود أفعال لظواهر مختلفة غير صحيحة، القصد منها التنبيه والاصرار على وجود وتقديم البديل، ثم العمل على بناء جديد. وهذا ما صرّحت به الشعارات في تحوّلها من المطلبية إلى مبدأ الاختيار الصحيح لنظام الحكم وبناء الدولة وإدارتها. وهي ظاهرة أو حالة تؤشرها ظاهرة الماء وهو يغلي في أي إناء كان، فلحظة وصوله إلى درجة من الغليان، يفيض على جوانب الإناء. هذا ما يعبّر عنه ديالكتيك الوجود. أما (صيغة المقاربة)، فنعني بها العلاقة الجدلية بين المتظاهِرْ والمتُظاَهَر إزاءه. بمعنى توفر التكافؤ بين المتظاهرين والمسؤولين بكل تشكلاتهم، سواء (البرلمان، مجلس الوزراء، الأحزاب، الكُتل، الأجنحة المسلحة، الجيش). هذه الجدلية في العلاقة تتحكم فيها الخاصية الوطنية لكل هذه الأطراف، ويشيعها مناخ ديمقراطي حواري، في كوّنها ليست احتجاجات معادية، بل هي اختيار حر للتعبير عن السخط الجماهيري. فنحن لا نُشكك في النوايا والاستجابات إذا كانت تسير وفق منطق علمي رصين.

في مثل هذه الفعاليات الجماهيرية، ومسار بناء الدولة (دولة المواطنة) لا دولة المحاصصة، ينبغي أن يكون هنالك نوع من الفعل وردة الفعل، بين الجمهور المتظاهر والمحتج، وبين ذوي القرار. وهذ بدوره يعتمد على بناء دقيق لطرف المتظاهر والمسؤول. إن ما نراه في تظاهرات تموز 2018 خاصية رفع الشعارات العامّة. فإن بدأت تخص المطاليب العامّة التي لم تجد لها بديلا وحلا مثل (البطالة، الكهرباء، تصنيع البلد، تطوير الزراعة، وديمقراطية الانتخابات ونزاهتها) وغير ذلك من الحالات المعطلة في البلد منذ عام 2003 دون تقديم ولو بادرة حل تمس وجود الإنسان في المكان. بل أن العشوائية احتشدت كالدغل، يصعب الفكاك منها. فدورات البرلمان لا تعمل سوى إجراءات تخص الكُتل وترسخ وجودها في المجتمع، كذلك وجود الأحزاب التي لم تكن لها قاعدة جماهيرية ولا تاريخ سياسي، فهي تبتعد عن مفهوم الحزب، وتعمل على مبدأ الحيازة السلطوية، و شراء ذمم البسطاء وذوي

الحاجة، والإثراء على حساب الأغلبية من الشعب. بمعنى أن السياسة بشكلها العام كرّست الخذلان الجماهيري،وتحييد وجذب القوى المؤثرة كالطبقات والفئات بما فيها (العشائر) باتجاه الموافقة بالصمت. بل وصل الحال إلى تأجيج الخلافات بينها بشكله المسلح. وهذا كما نرى جازمين لا ينفصل عن مخطط التخريب الامبريالي للبلد والمنطقة. لقد ابتعد الوعي الفردي والجمعي في واقع المجتمع عن موقعه الذاتي والموضوعي،متمثلاً في الفئات والطبقات ذات المصلحة العامّة، وحلّ مكانها الولاء الديني والقومي لدوّل الجوار مثلاً، دون التفكير بمصلحة الشعب، وهذه انتكاسة. كما واستفحل واستشرى الارتخاء واليأس من واقع متدهور في أصغر وأكبر فواصله. ورُكن المواطن في زاوية، يحافظ خلالها على وجوده، يلوك هم العيش. لذا نجد في التظاهرات هذه والتي سبقتها نوعاً من تصاعد الوعي عند الشباب الذي توجهت سهام القهر إلى عقر ساحتهم، لإرادة محفوفة بالبطالة وسوء العيش، واليأس من الاستمرار في التحصيل العلمي، بسبب لا جوى الدراسة التي تؤدي إلى البطالة. إن النظر بدقة إلى ما تقوم به الأحزاب والكُتل والوزارات (لكل يحل بطاقمه في حالة الإستيزار، وذهاب طاقم الأول في مهب الريح، أو قد يرافقون وزيرهم في انتقاله إلى وزارة تختارها كتلته أو حزبه).

لقد أصبحنا لا نفّرق بين المال الخاص ومال الحزب والمال العام. مما خلق نوعاً من الفوضى في السياسة المالية في البلد. وهي ظاهرة مستدامة لم تتوقف طيلة هذه السنوات التي لا يمكن الاستهانة بطولها وما خلّفته من خراب أمام منجزها المفترض في تاريخ الشعوب التي تحررت فعلاً ومارست الديمقراطية الحقة، لا ديمقراطية (الغزال والأرنب) الجارية بقرار أمريكي ودول الجوار حصراً واستئثاراً. إن الوعي العام لجيل الشباب لا يخرج عن وعي مطلبهم الوطني، لأنه ينظر إلى الخاص على أنه عام، والعكس يصح. إن الوعي المتصاعد يتطلب الحذر من مغبة ما يُخطط له من قرارات ارتجالية قصد افشال وتخدير الظاهرة بمصل مؤقت. فالمتظاهرون عرفوا ويعرفون من قطع عن بيوتهم الكهرباء، ومن أصرّ على هذا القطع ومن منح أعضاء البرلمان المنتهية إدارته راتباً تقاعدياً خلاف القوانين والتشريعات، وذهبت العقيدة والقومية أدراج الرياح. ثمة مصالح يحكمها عقل مركزي يهدف خراب البلد والمنطقة، والعودة إلى أسلوب الاستيطان الأجنبي (الاستعمار) بأشكاله الجديدة، ثم تشييد الامبراطوريات الكبرى على حساب الشعوب الضعيفة باقتصادها والقوية بإرادتها. مقابل هذا لا يمكن أن تعفى المصادر الوطنية من اتخاذ مواقف وطنية إزاء ما يجري. ولنذهب إلى الوراء، ماذا نجد؟ حصراً كان للمرجعية الدينية دوراً في الحدث. ولعل رجل الدين والشاعر الفذ والثائر (محمد سعيد الحبوبي) مقابل (نجم البقال) أنموذجان آزر بعضهما الآخر في أقوى انتفاضة على المحتل البريطاني، ولا نبتعد عن فعل (حسين ارخيص) ومواجهته للجنرال (جفردسون) في مدينة المنتفك آنذاك. إنه الوعي الفطري الذي تطور إلى وعي صاعد تمثل في نمو وانبثاق فصائل القوى الوطنية. والشباب المتظاهر الآن

من أجل طلبات عامّة لبناء الوطن، وحفظ البلد من التبعية لأية دولة مهما كبر شأنها أو صغر، هي الشريحة الاجتماعية التي سيتضح مستقبل البلد على فعلها الوطني، تماماً كثورات الطلبة في بلدان أُخرى قادها مفكرون متميّزون أثّروا في تاريخ بلدانهم.

الشباب هم الوجه الأنصع في البلد، فهم لا يمتلكون ولا يرددون سوى شعارات وطنية تخص الجميع، متخلصين من مرض الأنانية السياسية والعقائدية والمذهبية. ففي نظرهم ؛ إن الاستقلال لا يعني إلا الاستقلال في كل شيء، ولنا في قتل (عبد الكريم قاسم) عبرة تاريخية. فقد أُغتيل بسبب وضوح وقوة وطنيته وصفائها وتشبثه بالوطن حد الاستشهاد.

الكتابة احتجاج

حسب الله يحيى
قاص وناقد وصحفي
من بغداد

نعم.. الكتابة احتجاج على ما كان من اخطاء فادحة وما هو كائن الآن من عفن وسلبيات وصدأ.. هو نتيجة طبيعية لما كان قد بدأ خاطئاً .

هذه هي مهنة الكتابة والكاتب.. وكنت شخصياً قد توقفت عن الكتابة منذ أمد طويل لما وجدته من عزوف واغفال تام من قبل المجتمع والدولة بقطاعاتها كافة لمعطيات الكتابة..

صحيح ان الدولة برمتها – برلماناً وحكومة وقضاء - تراقب عن كثب ما يكتب في وسائل التواصل الاجتماعي وتعمد الى قطع شبكة الانترنيت التي يسبب قطعها خسائر مالية فادحة تصل الى اربعة ملايين دولار يومياً الا انها تفضل دفع هذه الخسائر على ان تصغي لكلمة حق تقال وموقف صادق يتخذ ..

الحق جلي الوضوح والمواقف بينة من خلال الاحتجاجات والتظاهرات الي تكتسح الشارع العراقي برمته.. بعيداً عن الفئات الانتهازية التي تبحث عن منافعها ومصالحها .

نعم.. ليس بوسع احد الدفاع عن رماد وظلام وثقل ما حدث منذ 2003 على اياد تجهل كل شئ باستثناء فنون سرقة اموال الشعب وحكمه بالمظاهر الكاذبة والصرامة الدامية..

وتعمد وباصرار الى اصدار قوانين مهينة بحق العراقيين وسرقتهم علناً وعلى وفق هذه القوانين الجائرة .

ففي الوقت الذي يثور فيه الشعب العراقي، يعمد (ممثلوه) الى اصدار قانون خاص بالنواب يضمن لهم ولعوائلهم العيش في العسل والى الابد ..

وفيما تبحث البصرة والمدن العراقية الاخرى ويعلو اصوات الثوار فيها بحثاً عن قطرة ماء نقية في هذا الصيف اللاهب، يتم التوجه لانشاء متنزه في البصرة بكلف مالية ضخمة !!مثلما يتم تخصيص رواتب ضخمة جداً لمن عاشوا في مخيمات رفحاء.

ونستمع الى من يدين (المندسين) والذين يأخذون (التوجيهات) من الخارج، او يريدون عودة (الماضي الدكتاتوري) من جديد .او من يريدون الاحتجاجات والتظاهرات الوطنية ويتهمها بالغوغاء ونشر الفوضى..

من دون ان يعترف بحق الشعب من العيش آمناً مستقراً سعيداً تتوفر له ابسط سبل الحياة الكريمة.. ومحاسبة سراق ثروات البلاد وعصابات القتل التي تدير ما يسمى بـ (العملية السياسية) التي باتت عملية قسرية لا يراد منها سوى تحويل العراق من ارض

السواد الى ارض العدم بحيث يتم القضاء على من تبقى من العراقيين ليتنفس الهواء الملوث.. بعد ان غادره خيرة مثقفيه واعلامه وعلمائه، قتلاً عمداً او غربة قسرية داخل وخارج البلاد .

كل هذه الصور والاحوال يعرفها القائمون على دفه الامور في العراق مثلما يعرفون اسراراً كثيرة باتت مكشوفه امام كل العراقيين .

امام هذا الواقع المرير والدامي والفوضوي.. ماذا بوسع الثقافة والمثقف فعله ؟

انا واحد من هذه الفئة التي تتخذ القلم حياتها الكلية وانفاسها الصميمية.. وصلت الى قناعة مفادها ان كل الاقلام والاصوات غير مجدية امام هذا الواقع العراقي المرير.. وامامنا تجارب حية..

مدينتي الاثيرة الموصل دمرت على وفق مفهوم تحريرها من القوى الظلامية (داعش).. ولم يكن (التحرير) اكثر من مغادرة كثرة من هذه القوى الموصل والانتقال الى مناطق اخرى بعد ان احيلت المدينة الى ركام وارض محروقة.. لا شأن للحكومة ولا للساسة الذين رشحوا انفسهم باصرار لانتخابهم من اصل الموصل والعديد من سكانها تحت الانقاض بعد مضي عام على هذا الدمار.

ماذا بوسع الثقافة والمثقف فعله ازاء كل ما جرى ويجري؟

نعم.. الثقافة وعي، ومهمة المثقف العمل على توسيع نطاق هذا الوعي بين الناس، على الرغم من اغتيال العملية التربوية والتعليمية بمراحلها كافة ونقلها الى قطاع خاص ملوث بالجهل والفساد المالي والاداري والحرص على اشاعة الامية بين الاجيال اللاحقة..

الواقع المثقل بالهموم والضغوط والفوضى والدمار بات ينخر بالجسد العراقي وبخاصة في جيل الشباب الذي اصبح يدرك جيداً انه مسلوب الارادة، مستلب عقلاً ووجوداً ومالاً ومعرفة.. فماذا نفعل امام كل ما يجري سوى ان نتسلح بقوة التغيير ومواجهة الذين سلبوا البلاد ومضتها وألقها ومجدها وحياتها ونبضات اهلها ..؟

نعم.. خرجت من صمت ثقيل.. لأقول كلمات عاجلة استجابة لدعوة كريمة من (الثقافة الجديدة) التي ليس بوسعي رفضها.. بوصفها المجلة التي احمل بصمات تربيتها ومعرفتها منذ سنين طويلة من الوجع بحثاً عن رغيف وحرية.. وعذراً لهذه العجالة وانا في موقف استعيد فيه الحياة في قلم جفّ حبره ونبض قلب لم يعرف سوى رقة الحروف امام حياة موجعة دامية .

قول بمناسبة الاحتجاجات المطلبية الاخيرة

قاسم والي
شاعر وتربوي
من السماوة

في لحظة فارقة من الزمن العراقي جاء تهاوي نظام الفرد الواحد المطلق والحزب الواحد المطلق والعشيرة الواحدة المطلقة والطائفة الواحدة المطلقة أو هكذا بدا المشهد في وعي ولا وعي أغلبية العراقيين ؛ الحقيقة أن تلك اللحظة أتت بعد أن غزت أمريكا وحلفاؤها الغربيون بمعونة عربية العراق ؛الذي كان آيلاً للخراب والتفكك ؛ بعد أن تم زجه بحرب الثماني سنوات الطاحنة مع إيران ؛ وحرب غزو الكويت وحرب اخراج القوات العراقية منها ؛ وبعد حصار اقتصادي وسياسي وعلمي شامل استغرق ثلاث عشرة سنة كاملة .. كانت ثلاثة عقود من الهلاك وانسداد الأفق اذا اجتزأناها من الزمن العراقي المليء بالفجائع والكوارث والأوبئة والظلم .. بدا يوم سقوط النظام الفاشي الشمولي آنذاك مثل يوم الدينونة، يوم الحساب الذي سيقتص فيه المظلوم من الظالم . كما بدا أن افقا واسعا انفتح أمام أمة مندحرة ومسحوقة على الحريات والعيش الكريم والاستقرار .. لكن الذي حصل ببساطة أن لا أمريكا ولا بعض السياسيين العراقيين الذين احتضنتهم كان راغبا بفتح الآفاق أمام العراقيين نحو الحرية والكرامة والازدهار. فتم استغلال العواطف غير السوية التي أفرزتها عقود القمع والتنكيل لخلق انقسام حاد بين أبناء الشعب على أسس دينية ومذهبية وعرقية لإنتاج عملية سياسية عقيمة ؛ قوامها دستور كُتب بقصدية عالية ليكون دستورا للفرقاء السياسيين وليس للمواطنيين العراقيين؛ احتوى على عدد من الألغام الفكرية وبعض حيثيات الاستعصاء المزمنة..

إن العملية السياسية المبنية على نظام المحاصصة الدينية والمذهبية والعرقية والأحزاب الشمولية وليس على نظام المواطنة والأحزاب المدنية الديمقراطية الحقيقية ستنتج ديمقراطية هجينة قوامها ليس التداول السلمي للسلطة؛ وضمان حقوق المواطنين ؛ وانما قوامها تداول الأحزاب الديكتاتورية غير المؤمنة بالديمقراطية اصلا للسلطة في استغلال غريب للديمقراطية!! شعر كل المشتركين بالعملية السياسية في ظل الريع النفطي أن بامكانهم أن يتقاسموا المغانم وان يسرقوا ما وسعهم سرقته من المال العام دون حسيب ولا رقيب بسبب اشتراك الجميع في

السلطات دون أية معارضة..
إن تراكم فساد الطبقة السياسية وحواشيها من النفعيين وضياع عائدات النفط العراقية الكبيرة طوال 15سنة وعدم الاكتراث لتعظيم وتنويع موارد الدولة واهمال الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والمعدنية والاهمال المتعمد للتعليم وتضخم رواتب وامتيازات وسرقات الطبقة السياسية التي تشعر بأنها محمية ومحصنة من قبل دوائر أجنبية بعيدة وقريبة ذات مصلحة بابتزاز موارد العراق وتركه سوقا فقط ومرتعا للفوضى وحرمان أغلبية أبنائه من العيش الكريم والشعور بالكرامة بسبب انهيار البنى التحتية من ماء وكهرباء ومشاف ووسائل نقل أدى وكنتيجة حتمية لظهور موجات احتجاج مستمرة ومتقطعة آخرها ما جرى في عموم بغداد ووسط وجنوب العراق في تموز 2018، والمشكلة في بنية النظام وليس في قدرته على إيجاد حل..
ارى حراكا شاقا ونضالا مريرا في أفق العراق ..الأمل معقود على شبان العراق وشاباته وأهله فالصراع الطبقي لا بد أن ينتهي إلى مآلاته المحتومة بعد أن ذهبت السكرة وجاءت الفكرة.

ما أقرب اليوم من البارح

حامد فاضل
قاص وروائي من السماوة

صباح اتصل بي الشاعر ابراهيم الخياط، واختارني مع مَنْ اختارهم من الزملاء، للكتابة في مجلتنا "الثقافة الجديدة"، عن محورها قراءة المثقفين للاحتجاجات البهية لأهلنا في تموز2018. كنت أعاني من ألم مفاصل ركبتيّ، بسبب ما فرضته عليَّ الليلة التي سبقت صباح الاتصال، من طواف بين (كاف) الكهرباء و(ميم) الماء.. كانت ليلة ليلاء، تحالفت فيها (الوطنية والمولدة والاسالة) ضد الناس البسطاء الفقراء، ولا عجب فنحن نعيش في زمن التحالفات.. الخلاصة أني قضيت تلك الليلة مهرولاً بين حنفية الماء وزر الكهرباء، محاولاً الجمع بين رأسيهما بالحلال، إلا أن محاولاتي التي ظَلْيتُ عليها عاكفاً حتى بان الخيطان، باءت جميعها بالفشل..

ذات صباح سمعت منادياً ينادي، ماء صاف صالح للشرب والطبخ والاغتسال، ملء الخزان بعشرة آلاف دينار.. هرعت مع من هرع إلى الشارع، لنجد سيارة حوضية كبيرة، تزاحم الجيران عليها، فطمأنهم صاحبها بأن ما لديه من الماء ما يكفي الجميع..

وبصوت يمد جسراً إلى الهمس سألني أقرب جار لي:

ـ أستاذ عشر تالاف مو هوايه؟

ويبدو أن أذن مالك السيارة الحوضية قد التقطت السؤال، فأجاب على الفور:

ـ يابه تره هذا ماي مستورد.

حين جاء دوري وملأت خزان البيت، ندمت لأني لم أخذ بنصيحة وزير الموارد المائية، الذي حث العراقيين على الاكثار من خزانات الماء في البيوت، وبالمناسبة فقد تساءل البعض، عن جدوى الحقيبة الوزارية للموارد المائية، ما دامت الوزارة غير قادرة على توفير الماء، وكيف لم تفكر الحكومة، التي تتبع سياسة التقشف بإلغائها، وردفها بأختها وزارة الكهرباء، ما دام البلد بلا ماء ولا كهرباء، ويبدو أن شحة المياه نبهتني إلى موهبة، لم أكتشفها إلا بعد أن ضحل نهر الفرات، الذي تقع عليه مدينة السماوة، وأعني بها قابليتي على إقناع جيراني بالاشتراك بسلفة، أكون أنا على رأس قائمتها، لأحصل بذلك على السلفة الأولى، التي يسرت لي ابتياع خزان آخر ومولدة صغيرة، أمكنتني من إعلان استقلالي عن صاحب مولدة الشارع، الذي استعمرني منذ عام 2003، إلا أن اضطراري لشراء بنزين المولدة من السوق السوداء، بسبب التذبذب الحاصل في توفيره بمحطات الوقود، قضى على ما تبقى معي من فلوس السلفة، فعدت

لإحياء المعاهدة، التي تربطني بصاحب مولدة الشارع، الذي يقال أن الحكومة تزوده ببراميل الكاز مجاناً أو بسعر مخفض..
ابنتي المتخرجة من كلية الهندسة قبل تسع سنوات، والتي لم يتسن لها ممارسة اختصاصها، لفشل صنارة حظها في اصطياد الوظيفة لحد الآن. بسبب ايقاف التعينات وحصرها بثلة من المقربين. قالت عندما رأت صورة الحيرة المرتسمة على وجهي:
ـ ولا يهمك بابا، سأتعلم مهنة الخياطة، وما عليك إلا إقناع الجيران للاشتراك بسلفة أخرى، كي يتسنى لنا شراء ماكنة خياطة، أستطيع بواسطتها ترقيع ثوب راتبك المتهرئ من كثرة الاستقطاعات.
منحني كلام ابنتي فرصة لاصطياد الأمل، فكنت في كل ليلة:
أهيئ طعمي
وألقي بصنارتي
وأصحو على سلة فارغة
وبعد عدة ليال من الأرق والتفكير بمستقبلنا الكهربائي والمائي، وعدة أصباح من الخيبات واغتيال الآمال بكواتم الوعود والخطابات..
خرجت قبل أن تحمر عين الشمس، لأحرك الدماء في أطرافي، وأملأ صدري بالهواء، الذي ما يزال يحتفظ بنداوة الهزيع الأخير من الليل، كان صباحاً مشمساً، واحداً من الصباحات العشرة الأول من شهر تموز، الذي يُنشّف الماء في الكوز.. كنت أسير على مهل في شارع السماوة الرئيس، محاولاً التخلص من ثقل الهموم الجاثم على كتفي، ونزع أفكار التشاؤم المتناسلة في رأسي، حين داهمتني أفراس الهتاف الهادر:
شنهو الراي.. شنهو الراي
لا كهرباء ولا ماي
لا تعين ولا تموين
الله يعينك يا مسكين
يا تعبان
طاح حظك يا سلمان
على هالراي.. على هالراي
وما ان انتبهت إلى نفسي حتى امتلأت عيناي بمنظر اللافتات والأعلام المرفوعة فوق الهامات.. كانت سماء السماوة في ذلك الصباح التموزي، مرآة صافية تعكس زحف المتظاهرين السماويين الذين تدفقوا من آفاق المدينة الأربعة كالسيل العارم، واتحدوا في نهر بشري يجري نحو ساحة الاحتفالات الكائنة قدام المحافظة، ليعلنوا اعتصامهم حتى تحقيق مطالبهم البسيطة التي لا تتعدى توفير الكهرباء والماء واطلاق سراح التعينات. تساءلت مع نفسي لِمَ لا يطالبون بإسقاط المفسدين ومحاسبة اللصوص، فتوفير الكهرباء والماء واطلاق التعينات، ليست مطالب بل هي من أولويات واجبات أية حكومة تجاه مواطنيها..
قافلة الوقت في صباح الاحتجاجات، تمضي بوطيء خفيف. الشمس تزحف نحو الظل تقضمه، والظل يتراجع يلوذ بسد الحوائط.. تمترست الشرطة أمام بوابة المحافظة وانتشرت حول سياجها، وفعلت مثلها حمايات مقار الأحزاب المنتشرة في السماوة..
المظاهرة تتقدم وصار من الصعب السيطرة عليها، بعدما أحيطت بسياج من اليشاميغ والعقل، التي تُميز رجال العشائر ولأن هتافات المتظاهرين لامست أحاسيس الناس المشتركة، وعبرّت عن أحلامهم المشروعة، فقد حرّضت صوت الرفض الكامن في صدور السماويين، فتعالت الزغاريد من النساء، وجاء التعضيد من الرجال، الذين

سرعان ما انخرطوا في المظاهرة، فعززت هتافات أهل المدينة أهازيج أهل الريف، حتى إذا وصلت مقدمة المظاهرة إلى ساحة الاحتفالات، وتصدى لها رجال الشرطة ليمنعوها من الوصول إلى مبنى محافظة المثنى.. ثبت المتظاهرون في أماكنهم، أخذوا بأيدي بعضهم، تشابكوا بالأكف، لم يتراجعوا ولم يهنوا. وأردفتهم من خلفهم الكتل البشرية المستمرة بالتدفق..

أَنْخَى المتظاهرون بنخوة أهل السماوة العزاب، وتقدموا كتلة بشرية، متراصة، غاضبة، اشتبكوا مع رجال الشرطة.. أسكتت الزغاريد الصياح، أفحمت الهتافات الشتائم، ردت الأيدي الهراوات، مزقت العُقل الأحزمة، ألقمت الحجارة خراطيم الماء، أخرس الاقدام الرصاص.. واخيراً شهدت شمس تموز اكتساح المتظاهرين لمتاريس الشرطة، وحراس المقرات الحزبية ودخلت تظاهرة السماوة التاريخ.

أطلت النظر إلى الشباب المعتصمين في ساحة الاحتفالات وقلت لنفسي:

ـ لِمَ لا يعي الحكام أن النخل يُخلف الفَسِيل، وهذا سِرّ بقاء البستان..

تقدمت نحو الساحة فأفسح لي المعتصمون، أعددت لنفسي متكأ وأضفت رقماً إلى أعداد المعتصمين، ولم يطل بي المكوث حتى أسرجت ذاكرتي صهوة فرس الخيال لتنقلني عبر الزمن من وثبة تموز 2018 في ساحة الاحتفالات في السماوة إلى وثبة كانون 1948 في ساحة الوثبة في بغداد، فهتفت بصوت عال: ما أقرب اليوم من البارح.

على المثقفين أن يصطفوا مع تظاهرات أبناء شعبهم

كاظم غيلان
شاعر وإعلامي
يسكن مدينة العمارة حاليا

بترقب وصبر مثقل بالأحزان، عاش أبناء شعبنا وعلى مدى خمسة عشر عاماً تحت وطأة نظام المحاصصة المقيتة الذي أسهم بقوة في استبعاد الكفاءات واعتماد الولاءات الحزبية والطائفية وتصعيد الاقتتالات التي رسخت روح الكراهية والانتقام، طيلة هذه الفترة تصاعدت كل مسببات الانفجار الشعبي العارم الذي وقع في تموز هذا العام ولعل في مقدمتها انعدام الخدمات ممثلة بعدم توفير الكهرباء لاسيما في مناطق وسط وجنوب العراق برغم ما أهدر من مليارات الدولارات والمعززة بوعود كاذبة فضلاً عن تضاعف معدلات البطالة بين الشباب وانعدام التعيينات تحت ذريعة التقشف وعجز الميزانية وسط معدلات أسعار النفط الآخذه بالارتفاع .

كل هذه الأسباب مجتمعة تسببت بها القوى الحاكمة ممثلة بأحزاب الاسلام السياسي المنتفعة من الأزمات . الا أن حركة الاحتجاج التي اندلعت منذ العام 2010 عبرت عن مطالبها بكل قوة ووضوح

وكان للمثقفين العراقيين دور في صدارتها لاسيما ممثلوها في الحراك المدني من كتاب وشعراء وفنانين وكان لهم صوتهم العالي .

واليوم وبعد أن بلغ السيل الزبى كما يقال وجدت شرائح شعبنا المسحوقة الانتفاض على الوضع المزري ألذي تسببت به الحكومة السبيل الأمثل للمجابهة فكان لفعل شرارتها الأولى التي قدحت من البصرة الباسلة وصولاً لساحة التحرير في العاصمة التي جوبهت برد فعل مسلح من جانب الحكومة بعد أن بلغ شعورها بمدى الخطورة التي لم يكن في حساباتها ممثلة بإقدام المحتجين على إحراق العديد من مقرات الأحزاب ولربما هي الأولى من نوعها على مدى تاريخ حركات الاحتجاج بمختلف أشكالها منذ احتلال العراق وسقوط النظام الصدامي في نيسان 2003.

أن النظرة الجادة للأوضاع المقلقة تضعنا اليوم أمام خيار واحد لا يمكن التخلي عنه بأي حال الا وهو الاصطفاف مع أبناء

شعبنا في مطالبهم المشروعة والاستمرار بحركة التظاهر السلمي وإبعاد كل أشكال العنف والتخريب التي لا يمكن لإستبعاد حصولها من قبل أطراف لا تريد لشعبنا الأمن والاستقرار وفي الوقت نفسه الوقوف بوجه الحكومة برفض قاطع لكل ردود افعال الانتقام من المتظاهرين والتي تمثلت بحملات الاعتقالات الواسعة فضلاً عن توجيه الرصاص الحيّ تجاههم مما أدى الى استشهاد عدد منهم واستخدام القنابل المسيلة للدموع ورشاشات المياه الساخنة التي تهدف الى تفريق المتظاهرين الذين يمارسون حقاً كفله لهم الدستور.

اثر على عين

حميد الربيعي
روائي من بغداد

ليس بخاف على احد اثار الدم المسال حاليا على خارطة العراق، فقد امست مثل شموع في ليل الدجى السادر في دهماء الزمن، لتنير ظلمة الوحشة والاستلاب القائمين في مفاصل الحياة اليومية لابن الرافدين ، بدءا من العطش وانتهاء بقسوة الظروف . وكأن الانسان بهذه الخارطة مكتوب عليه كأزلية ان "يركض والعشا خباز"، كما يقال في امثالنا الشعبية.

ضريبة الدم ليست بجديدة في حياة المواطن ، اذ اصبحت مزمنة ومرافقة له في مسيرة البحث عن غد افضل ، الغد الذي يساوي بنظر الدول الاخرى حقوقا عامة ، تبدو في العراق من المحظورات ، فلا يمكن تصور حياة بدون ماء او كهرباء وخدمات عامة ، فهي من البديهيات في مسيرة التطور البشري وما وصلت اليه الحضارة من نجاح ، بيد انها في العراق تأخذ منحى ثان ، يخرجها من حق للمواطن الى ترف بالنسبة الى السلطات .

هذا هو الداء الذي استشرى منذ بدء الدولة العراقية الحديثة في مطلع القرن الماضي ومازال بعد تسعين سنة في مكانه يراوح ، فلم يحدث تغيير يذكر بحق الانسان حتى ينال حقه في الحياة الكريمة، بالمقابل فان مؤسسة السلطة الغاشمة لم تسع بهذا الجانب، بسبب الاشكالية الازلية القائمة في نظرتها الى الانسان هنا .

على مر التاريخ القديم، تعد ارض الرافدين بستانا مباحة الى الحاكم ، ملكية خاصة ، يفعل بها ما يشاء ولا يضع في حساباته اولئك البشر القاطنين بهذه البستان .

الحياة بحد ذاتها قائمة على التفاعل ما بين المنتج والمالك ، غالبا ما تختل العلاقة ، لكنها يجب ان تفضي الى نوع من التعادل ، الحقوق في المقام الاول وبالتالي المحافظة وديمومة المكان والعلاقة الانسانية . وازاء اخلال هذه المعادلة يدفع المواطن دمه ، غاليا في ساحات النضال ومهدورا بنزق من جانب السلطات .

مراجعة بسيطة لما يجري في العراق منذ شباط/ فبراير 2011 ، سيرى ان ساحات الاحتجاجات مازالت تتقد وتشتعل بين حين واخر ، مما يعني ان الانسان العراقي اكثر من غيره، مقارنة بدول المنطقة ، من ادام مظاهراته ومطالباته بحياة افضل

، الاخرون استطاعوا خلال اشهر حسم الصراع ، لكن في العراق مازال الوضع كما هو ، وفي كل مرة تعاد الاوضاع الى نقطة الصفر ، لتبدأ المظاهرات من جديد .

لسنا من الاستثناء بحياة الشعوب، لكننا فعلا حالة خاصة من ناحية تركيبة الدولة ، فثمة انفصال كلي ما بين الطرفين ولم يستطع التاريخ ان يعلم السلطات بعضا من دروسه ومأساته باتجاه قبول الاخر او السعي لايجاد ارضية مشتركة لحل الاشكال القائم .

السلطات تعيش بمعزل عن الشعب ولا يعنيها من قريب او بعيد ان يحتج المواطن او ان يضمخ خارطته بالدم ، فهي قائمة على القبض على ثروات البلد وبيدها ان تطلق او ان تغلق الرزق والمعيشة اليومية للناس ، كشكل من اشكال التعسف ، هي لا تنظر الى الاحتجاج من كونه تعبيرا عن ارادة وتغيرا نحو الافضل ، بل تراه تمردا على حقها ، الحق الممهور بقوة التملك .

لن تكون علاقة المواطن مع مؤسسة الدولة هي الاشكال باستمرار التوتر والتصعيد والاضطراب بالحياة السياسية، انما نظرة الدولة لهذا المواطن ، من كونه يشق عصا الطاعة ويتمرد بغضب على ممتلكاتها .

الجماهير، التي خرجت منذ اسابيع ومازالت، ادركت بوعيها او من خلال مراقبة سلوك الدولة العرجاء ،التي قامت بعد حدث 2003 ، بان تصحيح المسار، مسار العلاقة ما بين الطرفين وحق المواطن بالعيش الكريم ، واعادة الامور الى نصابها الطبيعي ، مثل بقية خلق الله في الدول الاخرى، يجب ان يحدث بعد هذه التضحيات الجسام ، بالدم ونقص الخدمات والحقوق .

من هذا الجانب يجب انظر للاحتجاجات الاخيرة بانها ستكون ، واتمنى ذلك ، ولادة لعلاقة سوية ، قائمة على حقوق المواطنة وديمقراطية فعلية ، وان استمرارها وتصاعد المطاليب فيها ستؤدي حتما الى اختصار عذابات اهل الرافدين، عبر تاريخ طويل من الدم ، وتحقيق حياة امنة ومستقرة في ظل مدنية متطورة ، وهي مؤشر مهم بان الاسلام السياسي لن يقودنا الى دولة مدنية حديثة ، بقدر ما يحاول جرنا عنوة الى ذلك التاريخ المؤلم .

اتمنى تحقيق المطاليب للناس واشد على يد الجيل الجديد، الذي ينزل بقوة في المدن العراقية ويطالب بحقه .

معاينة إجرائية لفعل التظاهر الخلاق
"التظاهرات العراقية عيِّنةً"

د.حمد محمود الدُّوخي
شاعر وأستاذ أدب
من تكريت

لقد شكلت هذه التظاهرات بالذات ومن بين جميع تظاهرات العراق مشهداً تعبيرياً واضحاً يدل على حجم المعاناة التي يعيشها المواطن العراقي وأين توغلت به وإلى أي مرحلة وصلت؛ لذا نراه قد اجتاز كثيراً من التابوات وانتفض من أجل أن يتنفس حراً في الأعالي، وأدل دليل على حرية هذه الانتفاض أنها ولدت في رحم الثورات العراقية ألا وهو الجنوب العظيم بشيم ونقاء وكرم مواطنيه.

ونحن هنا بصدد تقديم توصيف إجرائي لما عليه حال هذه التظاهرة التي رفضت كل ميل واستقطاب وفئة وبقيت تظاهرة عراقية من العراق وإلى العراق؛ ولهذا حصلت على الدعم والقبول والمؤازرة، فدعمها كان بتأييد العالم وتأييد أعلى جهة في العراق ألا وهي المرجعية الدينية، والقبول كان من عموم جماهيريها الذين لم تختلف طروحاتهم مطلقاً ولم تتقاطع رغم فعل الفاعلين، والمؤازرة كانت بهم ـ المتظاهرين ـ ومنهم ..

وهنا يجب القول ـ إجرائياً ـ أنه مما هو معلومٌ أن فعل الاحتجاج والتَّظاهر يشكِّلُ وسيلةً حضاريةً متعاليةً على أساليب العنف في التعامل مع الحكومات والإدارات المسؤولة عن سبب خروج هذا الاحتجاج أو تلك التظاهرة، ولكنَّ على هذه الوسيلة الحضارية أن تستلزم شرطاً واجباً لكي لا تجد نفسها مضطرةً للجوء إلى السلوك العُنفي الذي يُخرجها من دائرتها الحضارية؛ وهذا الشرط الواجب هو يجب أن تكون آنيَّةً أي في الوقت نفسه للمشكلة التي تعانيها لكي تكون ممكنةَ الاستجابة الآنية ـ أيضاً ـ لمطالبها؛ وهذا ما لم نجده بشكل كامل في تظاهراتنا لأنها تظاهرات نتجت عن تراكم مرعب للمشاكل التي تتعلق بكل سبل العيش اليومية (ماء/ كهرباء/ عمل/ أمن/ تعليم/ صحة ..الخ) وهذا التراكم بالطبع تراكمٌ ناتج من حصيلة تعاقب عهود من الصمت الإجباري وأعني النظام السابق إلى زمن التوهان الحكومي الذي بدأ منذ عام 2003 وإلى الآن.

والحقيقة التي يجب أن تُقال هي أن تظاهراتنا لم تكن آنيةً بسبب أن أهلنا العراقيين ـ لفرط نقائهم ـ آمنوا ووثقوا ووضعوا كل طموحاتهم بحكومات ما بعد التغيير ولاسيما بحكومات الأحزاب الإسلامية؛ على اعتبار أن الدين يوفر للشخصية هيبةً مُزيَّنةً بالوقار .. آمنوا بأن هذه الحكومات ستقوم بدور المخلص الذي طال انتظارهم له؛ لذا لم يكن ببال أحد أن تكون هذه الشخصيات (المُزيَّنة) سبباً كبيراً بألم وجوع وخوف هذه الجماهير، ولذا نرى أن جماهيرنا بحيرة من أمرها فهي لا تقبل مطلقاً بالعنف ولكنها أيضاً تحمل مطالب ضرورية جداً ولا يمكن بالسهولة الاستجابة لها لأنها مطالب عقدين من التأجيل والتسويف، فبلغةٍ إجرائية كيف يمكن أن توفر الحكومة في محافظة واحدة (البصرة على سبيل العيِّنة) أكثر من سبعين ألف وظيفة في حين هي حددت ما يقارب عشرة آلاف ؟؟ السؤال هو أين سيكون عمل هذا الفيلق من الموظفين بدولة لا مصانعها تعمل ولا مجالها الاستثماري مفتوح ولا يوجد بها قانون بشكل إداري فعليٍّ يحتكم إلى تخطيطٍ وتخصيصٍ في ضوء دراسات عالمة، وهذا ما هو غائب بنسبة 90 % عن الحال العراقي اليوم؛

ولهذا كله فأنا ـ شخصياً ـ أتكلم هنا بلغة إجرائية تؤجل الجانب المفهوماتي ـ على أهميته الدائمة ـ وتعرض ـ عملياً ـ أهم أسباب الاحتقان السايكلوجي المستمر لمواطن العراق اليوم، والذي أتمنى على قادة التظاهرات أن يأخذوا هذا بعين الاعتبار المُلزم ويضيفوه للمطالب الضرورية جداً، لأنهم يعون جيداً بأنهم يقودون تظاهرات حظيت بتأييد عالمي ومن أعلى الجهات في العراق ألا وهي المرجعية الدينية في النجف وفي مجمل أنحاء العراق، وبالطبع على أي نهج شمولي يريد أن يرتقي بمحلية مشروعه أن يهتم الاهتمام كله بأدق دقائق تفاصيل يومه المعيشي، فمثلاً نبدأ من الأساس المتمثل بـ:

أولاً: غياب دور الحضانة والروضة بوصفهما موجهاً محكوماً برؤية الدولة وتأسيسها لما يجب أن يكون عليه مواطن المستقبل، إذ لا يوجد وجود فعلي وعملي إلا لروضات أهلية محدودة الحضور والدور لأن روادها من طبقة خاصة، ولأنها توجد بمناطق خاصة مما يعني أننا أمام تنشئةٍ عشوائية غير محكومة ببرنامج عام ناتج عن قراءات اجتماعية وبيئية ونفسية لعموم طبقات المجتمع العراقي.

ثانياً: هبوط مستوى التعليم الابتدائي بشكل مخيف، وبالتأكيد ليس بسبب دور المعلم فقط إنما لعدم قيام الدولة بالتوسعة المطلوبة وعدم بناء مدارس جديدة فاليوم من يزور الابتدائيات يرى ما لا يخطر بباله فمثلاً تجد أكثر من (100) طالب بصف صغير فكيف سيكون التوصيل والتغطية المطلوبة للمناهج، وكيف يكون الامتحان ناجحاً وكيف يُمنع الغش الأمر الذي يعني كارثة ثقافية فهنا سيتم التأسيس لثقافة الغش والتعليم اللامُفكَّر به والتي ستستمر مع التلميذ إلى مراحل دراسته وصولاً إلى التعليم العالي وهكذا سنؤسس للغة تقنين الفساد كما كان مع النظام السابق حين تمت تسمية السرقات

بلغة أخرى مثل (التبرع) الذي كان يعني السرقة المشروعة لآمر الوحدة العسكرية، وكذلك كلمة (مستفيد) التي تعني أن الموظف هذا الـ (مستفيد) يعمل بدائرة تسهل بها الرشوة وهكذا مئات من كلمات تقنين وتقعيد الفساد، الأمر الذي سيكون هنا فربما سيقال التلميذ الفلاني (بطل) منذ الابتدائية كناية عن قدرته على التحايل والغش الخ.

ثالثاً: معالجة المنظومات الأمنية التي تعاني من اختراقات من قبل كل الجهات المشاركة في العمل السياسي وكلٌ على قدر حضوره في المشهد السياسي؛ والتي تيسر ـ أي هذه المنظومات ـ لكثير من طغاة الفساد المالي والإداري مسالك الخروج على القانون ومن القانون، والكل يعلم أن آلاف قضايا الفساد قد أعلنت علناً في التلفاز والجرائد ووسائل التواصل ولم تُحل ولم يقل بها القضاء كلمته الفصل رغم كل هذه الأدلة.

رابعاً: إجبار الوزارات وكل الجهات ذات العلاقة بتأمين فرص التعيين بأن يكون التعيين ألكترونياً وأن يُعلن عنه عبر وسائل التواصل كلها ولفترة تصل إلى ثلاثة أشهر حتى لا تضيع الفرصة على من يريد التقديم وكذلك لا تبقى فرصة لمن يريد أن يقوم بخدعة المتقدمين بحجة أن هذا الموقع وهمي أو غير ذلك؛ فقد لاحظنا بالفترة الفائتة أن حيتان الفساد ابتكروا طريقة خبيثة في ذلك وهي أنهم يقومون بإنشاء مواقع وهمية يتم بها الإعلان الحقيقي؛ ولكن التقديم المأخوذ به يكون على المواقع الأخرى المخفية، الأمر الذي يجعلهم بمأمن من المساءلة والنزاهة ـ إن وجدت ـ.

أخيراً: والأهم إلزام الحكومة بالعمل على انفتاح العراق انفتاحاً حقيقياً على محيطه الدولي والإقليمي كله، لاسيما أنه اليوم قد حاز على دعم وتأييد حقيقي على المستويين النظري/السياسي والعملي/الدعم المادي؛ لأن هذا الانفتاح سيوسع حيِّز استقطاب المشاريع التنموية ويزيد من فرص التبادل وبالتالي سيكون مجال العمل أكثر احتواءً مما نعانيه من تقنين للبطالة أثقل كاهل اقتصادنا إذ لا يوجد مكان للأيدي العاملة سوى (الجيش والشرطة) بنسبة 80 % وهذا هلاك للاقتصاد وتأمين لفرص الـ (تبرع) الدائم لأباطرة السرقة وبالتالي سيظلون (مستفيدين) في هذه الجهات الثابتة.

إن هذه التظاهرة تمثل التنفس الاصطناعي الأخير للغريق الذي ينادي بأعلى صوته بحقه في أن يعيش إنساناً محروسَ الحقوق ومُلزَم الواجبات.

لذا علَى هذه التظاهرات التاريخية ـ من وجهة نظرنا المتواضعة ـ أن تلتزم التزاماً مطلقاً بعدة نقاط، أهمُّها:ـ

- أن تحافظ بشكل تام ومستمر على سلميَّتها، ونحن على ثقة بمحافظتها هذه خصوصاً في هذا الظرف العصيب.
- وأن تعي وعياً عميقاً أنها أحرجت الحكومة والجهات التي لا تحب هذه الحركة الشاملة غير المُجيَّرة إحراجاً عملياً لذا يجب أن تراعي تنظيم طلباتها وتؤكد على ضرورة التزام الطرف الآخر بالاستجابة.
- أن تلزم هذه الحكومة والحكومات التي تليها ببرنامج مركزي تؤكد من خلاله

على تنفيذ مطالبها التي ذكرنا قسماً منها أعلاه وأن لا تكتفي بمخدر (التعيينات) لأن التعيين هو حل مؤقت وليس استئصالاً للخبيث بجسد الحياة العراقية، فنحن لا نريد لكل شبابنا التوقف بطموحاتهم عند باب التعيين في الجيش والشرطة فقط، إنما نطالب بقوة وبإلحاح ببناء المدارس والجامعات لاستيعاب أعداد المتعلمين استيعاباً فاعلاً، ونطالب بتفعيل البعثات وتوسيع نطاق العلاقات العلمية بين جامعاتنا وجامعات العالم وهكذا بالنسبة مع جميع المجالات الأخرى.

• إن نجاحها مرهون باستمرارها وعدم ميلها لجهة أخرى غير العراق والعراقيين، وهذا بالتأكيد ما نراهن عليه وسنكسب الرهان لأن العراقي اليوم لم يعد يقف عند أي مبدأ لا لحزب ولا لجماعة ولا لمذهب قبل الوقوف عند مبدأ العراق للجميع.. العراق لكل من يؤمن بالإنسان وقيمه وحريته وحياته الكريمة.

تموز والشباب والانتفاضة

رسمية محيبس
شاعرة وتربوية
من الشطرة

هل صحيح ان تموز مفجر الثورات في العراق وأن العراقيين يفور دمهم في هذا الشهر الساخن وتتغير أمزجتهم مع ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها، فقد تفجرت ثورة الرابع عشر من تموز وتحول نظام الحكم من ملكي الى جمهوري عام 1958في تموز الذي له في العراق مكانة خاصة في نفوس العراقيين تختلف عن غيره من الشهور، ليس هذا فقط وانما شهدت البلاد تطورات ساخنة على مر السنوات وما حدث في تموز 2018 حين انتفض أهلنا في الجنوب وفي مدينة البصرة بالتحديد، البصرة التي تملك أكبر خزين نفطي في العراق وتبلغ صادراتها النفطية نسبة مرتفعة جدا لكن غالبية اهلها يعيشون في فقر مدقع وتنتشر البطالة بين صفوف الشباب من الخريجين وغيرهم . وهذا ينطبق على بقية المحافظات المستلبة من قبل السلطة التي اوقفت الوظائف والامتيازات الأخرى لتتمتع هي والتابعين لها من الاحزاب والكتل بكل ثروات العراق من رواتب مليونية ضخمة ومنح وايفادات مع انها حكومة تصريف اعمال وشبه عاطلة عن العمل ولكن ما يرد اليها يفوق ما تحصل عليهم الحكومات الاخرى حتى في الدول الكبرى ولم تكن التظاهرات التي انطلقت في تموز هذا العام جديدة فقد شهدت السنوات السابقة تظاهرات عارمة لكنها لم تحقق للجماهير شيئا وتم تسييسها لهذه الجهة او تلك، فالتظاهرات في العراق تبدأ شعبية كاسحة وتنتهي سباسية من قبل هذه الجهة السياسية او تلك .

لكن الانتفاضة الجديدة في تموز 2018 كاسحة وقدم الشباب دماءهم وحدثت مواجهات كبيرة بين المتظاهرين والقوات الامنية وان دماء سعد المنصوري الشاب البصري الذي اغتالته رصاصة مجهولة او الفتى الديواني ودماء أثنى عشر شابا تم قتلهم من قبل المندسين كما تقول الحكومة ان دم هؤلاء امانة في اعناق المتظاهرين لا يمكن المراهنة عليه من قبل هذه الجهة او تلك.

ان السيد رئيس الوزراء يحاول الحد من غضب الجماهير بالوعود واطلاق درجات وظيفية محدودة للبصرة او غيرها والتفاوض مع شيوخ العشائر كل هذا في سبيل امتصاص غضب الجماهير. ووقف

هذا الغضب الشعبي ففي هذا ضمانة لبقائهم في مناصبهم كما ان التلاعب بنتائج الانتخابات زاد الطين بلة ولم تحسم نتيجة الانتخابات حتى هذه اللحظة والطبقة السياسية متمسكة بمواقعها ولن تتخلى عنها رغم التغيير الطفيف في نتائج الانتخابات لكن لعبة المحاصصة التي جاءت بهؤلاء الى سدة الحكم من المستحيل التخلي عنها مهما كانت الظروف .

ان انطلاق التظاهرات بارادة حرة جماهيرية بعيدة عن الفئوية والحزبية دليل حي على انها لن تجير لصالح هذه الفئة او تلك ما لم يتم القضاء عليها بمؤامرة سياسية في دهاليز التفاوض الحكومي وبتدخل دولي واقليمي .

ومهما قيل عن انتفاضة الشباب في تموز 2018 فلن نستطيع ان نفيها حقها لأن هؤلاء الشباب الذين وجدوا انفسهم خارج اطار الدولة يعيشون الحرمان والبطالة في زمن يتربع فيه السياسيون في مناصبهم التي تدر عليهم المال والجاه بعد ان مهد لهم المحتل وبوأهم تلك الرتب والمناصب والحصانة حيث وجدوا انفسهم وقد تحولوا بين عشية وضحاها من التسكع في المنافي والعيش على الهبات التي تمنحها لهم تلك الدول، الى قادة لا يهمهم البلد واحواله بقدر اهتمامهم بتخريب المؤسسات العسكرية والصناعية واحداث تخلخل هائل في بنية المجتمع العراقي الذي فتكت به الطائفية والحروب التي استنزفت خيراته ودماء ابنائه.

ان احتكار الوظائف للكتل والاحزاب السياسية والتابعين لها من اهم الاسباب التي فجرت غضب الجماهير المحرومة من مقومات العيش الكريم.

ان توقيع الرئيس العراقي على اقرار قانون التقاعد للبرلمانيين واعضاء الحكومة في وقت يغلي فيه الشارع لهو امتهان واستهتار بحق هؤلاء الشباب المضحين بأرواحهم والمتصدين للقتل والاغتيال والخطف من قبل جهات حكومية او غيرها .

ان الوعود لا تكفي واعطاء القليل دليل على خوف الحكومة من الغضب الشعبي العارم الذي قد يقوض نظامهم المهترئ القائم على تهدئة الشعب بوعود خداعة لا تنطلي على احد.

حرارة الجو وحدها ليست السبب

غرام الربيعي
شاعرة وتربوية من بغداد
وقيادية في اتحاد أدباء العراق

التاريخ العراقي حافل بالتظاهرات والاحتجاجات والاضرابات منذ عهود ضد الحكومات الفاسدة لعدم منح الحقوق والحريات كاملة للشعب بمختلف صنوفه. فاليوم ليس بجديد على شعبنا العراقي أن ينتفض على باطل، وأي باطل، فقد تراكمت صوره وتشعبت ملامحه ليتزامن مع سخونة الجو في تموز اللاهب وارتفاع درجات الحرارة الذي زاد من قساوته تقصير وزارة الكهرباء بانقطاع الكهرباء والخدمات المرافقة لذلك.

ولا يظنن البعض بأنّ الحرارة وحدها السبب في تأجيج هذه التظاهرات التي اشعلتها شرارة البصرة لتصل بسرعة البرق إلى أغلب محافظات الجنوب وبغداد، لان شعب ثورة العشرين وتظاهرات الطلاب والعمال ما كانت بسبب حرارة الجو بل منظومة التركيبة الاجتماعية التي شكلت هذا المجتمع ترفض الذلّ والخنوع والصبر غير المبرر لحكومات اتسمت بالفساد والتقصير وظلم الناس، ربما يتساءل البعض عن صمت الشعب فترات متناوبة عن ذلك لأسباب يعرفها القاصي والداني لاسيما ما خلفته الحروب المتوالية والمختلفة من مصائب على هذا الشعب حتى انهكت قواه وتفاصيل معيشته وما يرتبط بها من علاقات مختلفة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا أيضا.

لكن شعباً تصلد بالاسباب والنتائج لا يهمه التعب والحرّ قدر كرامته وحريته، فتراكمت الاسباب وتنوع الفشل المهين للحكومة بوزاراتها ومؤسساتها والقوانين المجحفة التي غيّبت حقوق المواطن واستحقاقاته في ابسط تفاصيل الحياة فصارت هي السبب في الاستشعار بقوة الظلم وضرورة الاحتجاج ضد المقصرين حتى تبين مشاركة الناس جميعاً من بغداد وأهل الجنوب في الرفض الكبير والقاطع لوجود الفاسدين والقابعين على رئة العراق وأهله، وعليه فيصير ظالماً من يصف هذه التظاهرات بانها بسبب الحرّ أو لقمة العيش او العطش فحسب وكأنها تظاهرات وقتية قد لا تتعدى تحسن الأجواء المناخية او متطلبات عادية يومية سهلة المنال، فعلى العكس اذ انها ثورة شعبية رافضة لكل صنوف الظلم والطغيان وسرقة المال العام وعدم بناء هذا البلد العظيم والحفاظ على كنوزه

الثقافية والحضارية والاقتصادية..
وما يجب أن يشار له من ملامح لهذه التظاهرات وكما حدثت فانها جاءت عفوية صادقة ولم تتبنها جهات محددة تابعة لأحزاب او اجندات خارجية كما اتهمها البعض عدا منظمات وطنية وحركات مجتمع مدني وناشطين ومثقفين وأدباء من وازع الشعور بالوطنية ومشاركة المظلومين من أهلنا الذين ضحوا بالغالي والنفيس للدفاع عن مناطق منكوبة احتلها داعش وغيره من قوى الشر، وأيضا غياب القيادات المنظمة المرجوة لهذه التظاهرات سوى اشارات من هنا وهناك تكاد تفلت منها القيادة البارزة الموحدة لهذه التجمعات وتنظيمها وتوجيهها لتكون ذات فعالية كبرى ومحققة للهدف المطلوب الذي ارتقى إلى رفض القوانين الباطلة بحق هذا الشعب وبعض بنود الدستور التي تخدم المسؤولين ومناصب الدولة المحتكرة لفئة من سياسيي الصدفة، ورفض الأحزاب والتكتلات السياسية التي أعادت البلد إلى الوراء بفشل واضح ومخزٍ .. هذه الاحتجاجات أقلقت جوانب الحكّام والمسؤولين حيث تنوعت مواقفهم بين الغائب والهارب والمخادع والمحارب لها وبين من يتستر بأكاذيب الدعم لها واجازتها تحت مظلة القانون والدستور ليحتمي بالقادم من المساومات.. وغاب عن المشهد من كان يشهر بحبه واخلاصه للوطن بالتصدي الى انتخابات البرلمان والحكومة واختفاء الشعارات الرنانة لهذا الشعب والوطن كما غاب منه المقبلون للحكومة القادمة مثل غياب الوطنية المفتعلة وحبّ الشعب وتقديم الخدمات وتطوير الحياة العراقية.
هذه الاحتجاجات ان استمرت بقوة وبلا مناوشات تخرق اهدافها الكبيرة والحقيقية وتوجهها نحو تغيير الدستور وانظمة الحكم السائدة الآن واسقاط عروش الفاسدين ومحاسبة كل السابقين عن تقصيرهم الكبير في تهديم هذا البلد، فستكون ثورة عارمة ساحقة منتجة للحياة من جديد، لذا يتطلب ذلك تظافر الجهود والتوجهات لتشكيل قوة شعبية ضاغطة ومؤثرة وفاعلة للتغيير نحو مستقبل أفضل للعراق وعلى الجميع ان يترفع عن فرديته ومصالحه الضيقة وانتفاعاته المحدودة لمصلحة بلد بكل حجمه وناسه وحاجاته التي يمكن تحقيقها من خلال ثرواته الطبيعية والبشرية الكثيرة، كي لا تخمد هذه الثورة مقابل خطط الاجندات الخارجية والمتسلقين على مصالح الشعوب واحباط كل ما يشوب هذه التظاهرات من شكوك ونوايا واهداف لا تمت للحرية والحقوق بشيء.
هنا نحتاج كثيراً للوعي الوطني والأمني للحفاظ على بياض هذه الشرارة التي ستسحق الظالمين.

المثقف قائد امة ومنظم مجتمع

رجاء الربيعي
قاصة من بغداد
وقيادية في اتحاد أدباء العراق

بدأ الغضب العام وعدم الاستقرار في جنوب العراق منذ أواخر عام 2017، عندما تظاهر شباب البصرة ضد ضعف تجهيز الكهرباء، ونوعية المياه السيئة خلال العام الماضي، كان هناك أكثر من 10 احتجاجات منفصلة عبرت عن مطالب محلية عالية مثل زيادة الأجور، تطوير البنية التحتية، او توفير المياه والخدمات.

خرجت الجموع في تظاهرات واسعة النطاق مرتبطة بالكهرباء في مدن الناصرية والبصرة والسماوة والرميثة شهدت المنطقة احتجاجًا واحدًا على الأقل كل يوم، مع التركيز على مطالب بتوفير المياه النظيفة، والعمالة، وتطوير البنية التحتية، والكهرباء الكافية.

وبالنظر إلى موقعها وثروتها من الموارد الطبيعية، يمكن للبصرة أن تكون أكثر المدن ثراءً والأكثر أمناً في العراق. وظلت محصنة نسبياً من نشاط داعش وهي موطن الموانئ الوحيدة في البلاد وحقول النفط الأكثر إنتاجية. هذه الاحداث المهمة التي حدثت في جنوب العراق ادت الى تحرك الجماهير في العاصمة وتجمهر المئات منهم يوم الجمعة في ساحة التحرير وسلكوا طريق جسر الجمهورية المؤدي الى المنطقة الخضراء ومجلس الوزراء والبرلمان العراقي ومقر السفارات الأميركية والبريطانية ، ولكن هذه المرة استخدمت القوات الامنية خراطيم الماء الساخن لمنعهم من الاقتراب وعبور الجسر بعد مناوشات بينهم ثم تطور الامر الى الغاز المسيل للدموع وهو حال المحافظات الاخرى المطالبة بحقوقها بالعيش في الوطن الغافي على حقول النفط الذي صادرته الحكومات المتعاقبة مرة بالصرف على الاحزاب الحاكمة واخرى بصرفها بتسليح الجيش وحربه التي ما لا نهاية لها ، كما يبدو لنا ما دام ان احزاب الاسلام السياسي حاضرة وتتسيد الحكم وتتناول السلطة بينها ، لذا كان من الجماهير ان تتكاتف بينها وتقول قولها وتضع امام الحكومات الاخطاء التي وقعت بها وكان الشعب هو الخاسر الوحيد دائما، لذا فان المثقف عليه ان يكون معهم خطوة بأخرى وان يكون القائد لهذه الجموع الثائرة التي تطالب بحقوقها في الحياة .

عليه ، فالحكومة عليها الانصياع لمطالب الشعب والشباب بالذات الذي يطالب بأبسط مقومات الحياة وهي فرص العمل كي يستطيع ان يعيل عائلته ويكون عائلة جديدة.

مَلَلنا.. وحالنا من سيء لأسوأ

ابتهال بليبل
شاعرة وصحفية من بغداد

منذ سنوات خلت، وبينما كنت في شارع أو مع أشخاص بأمكنة عديدة، أسمع عبارة (مَلَلنا.. وحالنا من سيء لأسوأ).

آنذاك، بدت لي هذه العبارة غير حقيقية أو مهوّلة، ولم أكن متحمّسة لأعرف لماذا أسمعها دوماً. ولا أظن أنني كنت أكثر انتباهاً تجاهها من غيري. وليس بإمكاني، أن أكون قارئة ذاتية لمن يردّدها، لأنني أحمل بداخلي عن طفولة – هكذا أتذكر- انطباعات مرتبكة ومعتادة بعض الشيء، مثل تكرار بعض العبارات عند التحدث دون أن نلمّ بقصدية المعنى.. ولكنني كبرتُ وما زلتُ أسمعها.

والحقيقة الآن، كلما ركزت على هذه العبارة بمزيد من العمق، بدت لي أنها تدور حول معان ضمنية عن (الحاضر، الماضي). ومن ثم تنطلق، تدريجيا، كل التساؤلات المثيرة، منها: ما الذي يحدث؟ وما هو هذا الحال المستمر، وكأننا داخل عملية لولبية متواصلة؟

ككل شيء يقال، لا بد من مفاهيم نشأت عبرها عبارة (مَلَلنا.. وحالنا من سيء لأسوأ) لتصبح وريثتها بمعان عديدة، فهي تنتقد الماضي، صراحة، كمأزق مؤثر، وتكشف عن ثورة، ضمنية، لتبديل أو هدم الحاضر السيء، ومن ناحية أخرى تكون منقادة نحو "مذهب الفاعلية"، الذي يدعو إلى العنف لتحقيق الأغراض السياسية.

من هذا العنف يبدأ الإنسان بالخروج من الرفض الضمني إلى العلني، وهو المحصلة، الواضحة في الاحتجاجات والتظاهرات، حقيقة، معظم الاحتجاجات الشعبية لم تتخط نقطة العنف المستخدم سياسياً.

ولكن على الرغم من كل هذا، ما تزال بعض التوجهات يصعب فهمها، وإذا كانت الاحتجاجات الشعبية الأخيرة تكشف الكثير من المطالب - القديمة الجديدة - كالحاجة الفعلية إلى الخدمات مثل الماء والكهرباء فضلا عن فرص العمل وغيرها، فإنه ما تزال تعوزنا الجدوى أو ربمّا النهاية.

هناك عناصر تشكل "اللاجدوى" البارزة في عبارة (مَلَلنا.. وحالنا من سيء لأسوأ)، منها: سياسية وايديولوجية، تحكم حياتنا وتشكلّ توجهاتنا، بعد أن نفقد السيطرة على مخاوفنا، ونستسلم لاستراتيجية التخريب.

إن الابتعاد عن أي من العنصرين هو أمر لا يمكن تجاوزه، كما أن الاحتجاج يفقد صلابته إذا لم تواجه استراتيجية التخريب،

والاعتراف المستمر بأن التخريب وسيلة دفاعية أنتجتها التوجهات السياسية لتحد من مسار التظاهرات، على سبيل المثال عند قراءة الاوضاع بفترة التظاهرات سننتقل مباشرة إلى مسائل تغييرها، لا يرى بعض الناس أنه من الممكن توجيه أفعالنا نحو ما لا نريده، وكذا الحال في التظاهرات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بحقوقها، سنعثر على مخاوف من أن يطلق عليهم صفة الاندساس أو التخريب.

لقد بينت التجربة بإن إطلاق بعض الصفات السلبية على المتظاهر السلمي، مثل (مندس أو مخرب) لم تكن ببساطة مثيرة شعبياً، ولكنها كانت تقترح اتجاهات مغايرة للتظاهرات.

من غير السهل الحفاظ على سلمية التظاهرات وفعاليتها. يمكننا أحيانا أن نقاوم لنغير الواقع بما يناسبنا، ولكن لمجرد أن نتعرض للتهديد من قبل صفات أو ألقاب تم تجهيزها مسبقاً وتهيئتنا لتقبلها، بشكل مضلل، حتماً سنخاف ونضعف لاعتبارات اجتماعية وأخلاقية وربما وطنية.

لهذا كان علينا دوماً، الاعتراف بأننا نعيش في ثقافة يهيمن عليها "اللاجدوى"، حيث نبقى نردّد عبارة (مَلّلنا.. وحالنا من سيء لأسوأ)، وحيث يُجبر المحتج على الصمت الذي يتطلب أن يتحمل أو يصبر لغاية موته بعيداً عن رغباته المادية أو المعنوية.

لكن الغريب أن العراقي بطبعه لا يصمت كثيراً، كما يتوقع دائما، ولا توجد معاناة جديدة، بل هي نفسها تتناسخ في المكان ذاته، حتى خرجت التظاهرات في تموز عام 2018 بشكل عفوي مطالبة بتوفير الكهرباء والماء وفرص عمل للعاطلين، واستئصال الفساد، ولكن سرعان ما توجهت باتجاه عنيف كما جرى في حرق مكاتب بعض الأحزاب السياسية والممتلكات العامة وتعطيل المصالح الاقتصادية في محافظات الجنوب بمخطط معد سلفا، حسب التصريحات السياسية والإعلامية الرسمية الأخيرة.

وهنا ندخل مجدداً في عملية لولبية ونعود لعبارة (مَلّلنا.. وحالنا من سيء لأسوأ) وكأننا نؤسس لثورة جديدة، فما ميزت التظاهرات الأخيرة ميلها للإنسانية الطبيعية بعيداً عن الايدولوجيات والمصطلحات والاجندات، وأظهرت استعداداً لتحقيق الحلم الشعبي في العيش بكرامة.

فن الطرق الوعرة..

عادل مردان
شاعر من البصرة

في البدء كان الغضب، لقد تحشرجت الكلمات، وصارت غير مسموعة، ثم تخطت اعمارها، تصاعدت الى همهمات، بعدها الى زئير، الزمجرات الاولى مرت بسلام، لكن الاخيرة اتعظت من اخواتها الغافلات نافضة عن بدنها العنف، اقل ما يقال عن انتشارها اللحظي : انتشار اللهب في بيدر حيث احلام قطاع الطرق، تكشفت بسرعة .

قانطة كانت ايام تموز، أسرح ببصري في حديقة تلفظ أنفاسها الاخيرة ، القيظ يحك ابطه بغضب، نافحا انفاسه اللاهبة، لا تكفي كلمة عفن، لمرارة الماء، بل رائحة الموت ينشر الملوحة على الارض الجرداء، ويمنع عن الاغصان الرفيف والضوء، أقول لشجرة الياس الذابلة، كان الحراك مفاجئا، حيث ازاح عن الاعين الغشاوات، وأهدى للنفوس بشائر الامل، فليكن ستتشظى السطور، مثل حركة الجياع البريئة عفوية، غير منتظمة.

تضافر الوعي السلمي، في انضاج حراك، تظاهرات ساحة التحرير، ممتدا الى مدن اللامركز، بطموحات الشبيبة، صوب القصبات والقرى، عافية هذي الشرارة، اتية من الاستجابة السريعة، للمطالب، حتى ان الحذر يطالب بالاستمرار، بعيدا عن اطماع المنتفعين، ليس ادراج بعض الوعود هو الهدف، بل يتعدى ذلك، للمرة الاولى استشعرت الحكومة بثقل الحراك الديمقراطي، وخطورته على الحياة السياسية برمتها، لذلك استجابت.

اثمن ما يمكن الحصول عليه، من ايام تموز الساخن ان الحكومة الاتية ستأخذ في حسبانها حركة الوعي المجتمعي الجديد، كأن :

1. وضع خطط ناجعة للخدمات.
2. تضييق فضاء التخندق الطائفي.
3. احياء القوانين الفعالة التي اهملها البرلمان.
4. النظر بجد الى عراقيل صندوق النقد الدولي.
5. توازن العلاقات مع دول الجوار (المؤمنات المتنازعات).
6. الحلول لكارثة التصحر وشحة المياه.

في كل الديمقراطيات، حتى الفتية منها، يكون الصراع حادا وخفيا، بين الوعي المستنير، محاولا فتح الافاق والفكر المجلبب، الذي امتدت يده الى كل شيء، كان الفن حاضرا حين اتهمه الظلاميون،

بالتخلع، اتذكر عبارة نيتشه الساحرة عن الكنيسة المتزمتة (عندما يغفو الدين قليلا، يرفع رأسه الفن) انها حركة التاريخ لا تجامل احدا، وهي تعطي المستحقين حقوقهم، مقتنع تماما في موضوعة الاغفاء المفيد، ان التجربة الدينية في بلادنا دخلت في مرحلة الشخير، بل اؤيد من يتحدث عن خرافة انتقال الدكتاتورية من الفضاء القومي الى اللاهوت.

كانت ازمات الحروب تتوالى والجرعات مخصصة للجميع، بتأثير سبيكة اليورانيوم المنتشرة في الجنوب، وهي من مخلفات، ما القته قوات التحالف، وكيف يتضاعف عمر السبيكة النصفي المشؤوم، بتأثير الشمس المحرقة لتميز ضحاياها من الاطفال.

أفضل من يكتب عن حركات التظاهر هم المتلاصقون الفاعلون فيها، ولسنا نحن الداعمين لها وان كنا من المتثاقفين المؤمنين بها، الترقيع لا ينفع، اعتقد ان الغضب انفجر مسعورا، لتناقض الاحداث المصاحبة، (الانتخابات التي خيبت العقول، ازمة المياه، بسبب السد العثماني، عملية ثأر الشهداء وظهور ذيول داعش ثانية) ومهما كان فان الحكومات السابقة سوفت وتحايلت وامتصت نقمة المتظاهرين، اما الكفيل فهو المستقبل في معرفة نوايا حكومة تصريف الاعمال العنيفة بلا رقابة البرلمان.

تقل الانفراجات، اذا ازدادت فرص التناحر فابسط ما يوصف، به المشهد السياسي، بانه مضبب، وكأن الساسة لا يعنيهم ذلك، تبقى قطيعتان تحضران لمواجهة الواقع وقسوته، الاولى اجترحها (غرامشي) حين وضع القطيعة في حرب المواقع، والثانية اطلقها (ماركس) ساخرا من مواجهة الواقع الضاري بالدبابيس، هل يصنف هذا النضال بـ: فن الطرق الوعرة ؟ أي ان من سيبلو المسافات متحمسا، سيجني القليل من الاستحقاق.

ثورة شباب غير مندس

كريم جخيور
شاعر ورئيس سابق
لاتحاد أدباء البصرة

ليس من فراغ، ولست مندفعا بهواجس عاطفية حين استذكر قول الشاعر والرسام محمد سعيد الصكار: (البصرة سيدة الأوائل) وانا اكتب عن الحراك الشعبي العام الذي أوقدت شعلته البصرة للمرة الرابعة في تأريخها الحديث فانتفاضة 1991 شعلتها الأولى انطلقت من الحيانية المنطقة الشعبية الأكثر فقرا في البصرة لتهز قصور الطاغية ومكانته الحربية والأمنية، بعدها جاءت الانتفاضة الثانية ثم الانتفاضة الثالثة والرابعة الآن لتشعل حماس العراقيين ورفضهم لخط الأحزاب المتنفذة والمحاصصة والطائفية ورفضهم للظلم والفقر والتخلف الذي تسعى حكوماتنا المتوارثة على تعميقه في مفاصل المجتمع حتى شمل الطبقة التي ننتظر منها ان تكون شعلة نور في المجتمع فصارت مديرة المدرسة الإبتدائية مثلا تحاسب الطالبة الطفلة على عدم لبس الحجاب أكثر من اهتمامها بالمستوى التربوي والتعليمي. الحراك الشعبي الآن وهو ثورة شباب غير مؤدلج ولا مندس كما تشيع الحكومة وآلاته الإعلامية ذلك، فهو شباب رافض لكل هذه الحكومات الكاذبة، الحكومات التي زرعت وهيأت وساعدت على نمو الفساد.

حكومات أحزاب منذ 2003 تتصارع من أجل سرقة العراق وليس من أجل خدمة العراق وشعب العراق، وها نحن نسمع اعترافات قادة احزابهم بأنهم فشلوا في خدمة العراق ولكنهم نجحوا بامتياز في سرقته وتخلفه.

ويبقى السؤال قائما: هل الحراك الشعبي سينتهي مثل سابقيه بوعود كاذبة؟ هذا بالتأكيد يتعلق بهم وبرؤية الحكومة اذا ما أرادت أن تستمر بالحكم.

فالشباب الثائر لم يطالب الحكومة بتوفير بطاقات وتذاكر سفر لمشاهدة مباريات كأس العالم، لقد خرجوا بعد أن مسهم الجوع والعوز ورأوا أن أحلامهم تسرقها الأحزاب الإسلاموية. خرجوا بعد أن انتبهوا لخديعتهم، خرجوا بعدما شهدوا أن قادتهم مجرد لصوص وحرامية، وها هم يطالبون الشباب المنتفض بالحفاظ على المال العام بينما هم يسرقون العام وأمواله.

جيل التغيير

نزار السامرائي
قاص وصحفي وأكاديمي
من بغداد

مما لاشك به أن التغيير الذي حصل في العراق بعد نيسان 2003 كان تغييرا شاملا ، لم يقتصر تأثيره على النظام السياسي بل أصاب بنية النظام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بشكل عام. وتعدت نتائجه الى النظام القيمي والتربوي الذي ترافق مع ظهور انماط جديدة للحياة امتزجت بالتوجه نحو شبكة الانترنت والهواتف النقالة ما جعل الجيل الذي نشأ وترعرع وسط هذه التغيرات ينبني على أسس جديدة تمتزج بها المعلوماتية بالتقنيات الحديثة بالتمرد الذي يسود الحياة بشكل عام.

مع التغيير نشأ جيل دخل المرحلة الابتدائية والعراق يعيش مرحلة طاحنة من صراع طائفي كاد ان يؤدي بالمجتمع الى الهاوية، مع صعود التيارات السياسية الدينية والعرقية القائمة على نبذ الآخر والتمترس خلف آيديولوجيات منغلقة سعت الى جذب الشباب اليها بشتى الطرق التي تزرع الكراهية والابتعاد عن الآخر.

ومع وصول هذا الجيل الى المرحلة المتوسطة حتى سقط ضحية الارهاب والجماعات المسلحة التي تبنت العنف بشكل غير مسبوق ومحاولة الاستحواذ على مقدرات المجتمع بالتهديد والوعيد دون تردد من استخدام السلاح والتصفيات الجسدية باسم مفاهيم محرفة للدين، انتجت واحدة من اعنف وأشد الايديولوجيات كراهية للآخر وفق مفاهيم تعدت اية قيم سوية، فامتلأت المقابر بالضحايا وتصاعدت جيوش الايتام والارامل لأعداد غير مسبوقة وتهدمت مدن وقرى بالكامل، واصبح الهدف الحفاظ على ما بقى من البلد بتوجيه كل الامكانيات لمقاتلة التنظيم الارهابي المسمى (داعش)، الامر الذي فسح المجال لايديولوجيات سياسية مدعومة من الخارج بالهيمنة والاستحواذ على مقدرات البلد، ليرتبط مصير المجتمع بما يتم الاتفاق عليه ويحدد له في خارج البلاد اقليميا ودوليا.

وعند وصول هذا الجيل الى المرحلة الاعدادية كان الوضع الاقتصادي الذي انبنى في ظلّ نظام هجين لا قاعدة اساسية معروفة له، قد وصل الى ادنى مستوى، مع تفشي الفساد بمفاصل الدولة جميعها، بعدما اصبحت طبقة ذيلية منتفعة وهي من تستحوذ على العقود والمشاريع وتوجهها بالشكل الذي يحقق لها المنفعة والارباح بغض النظر عن الحراك داخل المجتمع.

حين وصل الجيل الذي نشأ في ظلّ التغيير الى المرحلة الجامعية والتخرج كان كلّ شيء يسير نحو الأسوأ، والوعود والشعارات التي

كان يسمعها طيلة فترة نشأته لم تكن الا أكاذيب منمقة، والآمال التي كان يرسم مستقبله على ضوئها اصبحت سراب ما جعله في حيرة من أمره وهو يرى مستقبله معتم، في الوقت الذي رافق هذا انفتاح على العالم المتقدم وهجرة واسعة باتجاه الغرب.

كلّ هذا اججه الاحساس باللامعنى، باللاجدوى من كلّ ما يجري في ظلّ نظام سياسي مبني على الهيمنة تحت خيمة الممارسة الديمقراطية التي كادت ان تتلاشى بعد ان اصبحت مخرجاتها عبارة عن امتيازات خرافية لتصبح الصورة البانورامية (هيمنة كتل معينة على الوضع السياسي تحولت تدريجيا الى هيمنة عائلية على الكتل نفسها، هيمنة الاعراف العشائرية على الحياة الاجتماعية والتحول نحو تقاليد القرية والريف حتى داخل العاصمة، هيمنة طبقة طفيلية على الحياة الاقتصادية راحت تفرض شروطها على الواقع) هذه الصورة بمجملها دفعت باتجاه رفض العملية السياسية برمتها، هذا الرفض الذي تجلى باتجاهين، الاول مقاطعة الانتخابات الاخيرة بشكل واسع وغير مسبوق، والثاني التشكيك بالخطط والبرامج الحكومية وطروحات مجلس النواب وفاعلية رئاسة الحكومة، وبالتالي الحكم بعجز الدستور عن ان يكون الخيار الافضل للعراق.

وما زاد من الامر بلة التشكيك بنتائج الانتخابات وتدافع المرشحين من سياسيين ونواب سابقين لوسائل الاعلام للكشف عن فضائح ما يجري في الاروقة السرية للحكومة والبرلمان والمؤسسات الكبيرة في الدولة، في الوقت الذي يعاني جيل وصل لمرحلة التخرج والعمل من البطالة والفاقة، وفيما تدور اسر الشهداء وجرحى التصدي لتنظيم داعش والارهاب، وشيوخ فنوا اعمارهم في خدمة مؤسسات الدول من مكان لمكان على امل براتب تقاعدي يسد رمقها فيما منح نواب الشعب انفسهم حقوقا ابدية لم يتمتع بها احد قبلهم وزادوها بحقوق لعوائلهم واتباعهم تقتطع من اقتصاد العراق ليتمتع بها من يعيش خارجه، فتسخر الاموال العراقية لنمو بلدان اخرى.

هذا الامر الذي جعل من الشباب يعلن العصيان وينتفض ضد كلّ الخراب الذي وصل البلد اليه نتيجة السياسات المغلوطة، وبدل من ان يتم تدارس الامر بشكل صحيح وان تتفهم الحكومة الدوافع والارهاصات التي انتجت الاحداث بدءا من مدينة البصرة الطافية على بحر من الذهب دون منفعة لابنائها، راحت تختلق الذرائع والاتهامات للشباب لتزيد الامر سوءا وتلقي بمزيد من حطب الاحباط على النار المتوهجة داخل الجيل الذي قرر التمرد واحداث التغيير وان بالقوة بدلا من الرضوخ لهيمنة الايديولوجيات التي تسوق لها وسائل اعلام ما عاد احد يستمع اليها بعد ان انتج هذا الجيل وسائله الخاصة التي يتبادل عبرها الاخبار والمعلومات ويمهد لتمرد سلمي لا عنفي، للأسف لم يفهم على طبيعته الحقيقية ما ادى الى سقوط ضحايا جلهم من الشباب بأعمار صغيرة آمنوا بأن ما حدث في العراق عام 2003 سيكون منطلقا لبناء البلد وفق اسس سليمة يمكن ان تصل به على الاقل الى مصاف الدول الاقليمية القريبة، ولكن للأسف وقعت الطبقة السياسية المهيمنة ضحية مخططات هذه الدول نفسها التي تجد ان العراق بنهوضه سيكون منافسا اقتصاديا قويا فحاولت جرجرته الى ما وصل اليه مجرد سوق كبيرة لمنتجاتها ومخططاتها وايديولوجياتها، الامر الذي لم ولن يتوافق مع امال وطموحات جيل التغيير الذي قرر ان تكون له الكلمة.

اطلع يا شعب لا تكول شعليه . .

د .سعد عزيز عبد الصاحب
فنان وأستاذ مسرح
من بغداد

يروي ابو كاطع (شمران الياسري) ان تظاهرة لسواق التاكسي خرجت في شوارع بغداد في خمسينيات القرن المنصرم احتجاجا على ارتفاع سعر لتر البنزين .. كانت تظاهرة قوية وكبيرة في حينها.. ارادت الشرطة تفريقها بالقوة وفرقتها بالفعل وذهب احد الشرطة لرجل كبير السن يلبس الملابس التقليدية (العقال واليشماغ) ظل ثابتا في شارع التظاهر لم يتزحزح عن مكانه فسأله الشرطي:

- عمي انته شعندك متظاهر ويه سواق التكسي؟

فاجابه الرجل بعد ان اخرج ولاعته قائلا :

- جا بويه انه هم عندي زنيد .....

فتعجب الشرطي لذلك الرد ... والزناد هو اللفظة الشعبية لكلمة قداحة والتي تحتاج الى الوقود ايضا لكي تعمل...

من خلال هذه الحادثة (الرواية) نستشف مدى التضامن الشعبي الذي كان مزروعا بين الناس في حقبة العهد الملكي لحظة التظاهر ، ولم يكن لنداء (شعليه) الذاتي واللا ابالي موقع في اذهانهم ، فالجميع يخرج ويعبر عن مشاكله وهمومه الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية بما ينفع الجميع ويعبر عن العام الشامل ...

تشير التظاهرات الانفة الذكر وانبثاقها شهر تموز وللتاريخ هذا دلالات عديدة تشير فيما تشير اليه الى ان سيرورة الثورات التموزية متواصلة ومستمرة وتشير الى مدى التضامن والتكافل الاجتماعي في انفتاح الطبقات الاجتماعية على بعضها وبمختلف الاجناس والاعمار، وراحت هذه الجموع لتحيي قوة العراقيين واصرارهم على رد الظلم والوقوف بوجه الباطل والفساد المالي والاداري متجنبين الاضرار بالمال العام والخاص .

هل تم استيعاب الدرس؟

اسماعيل سكران
قاص ورئيس سابق
لاتحاد أدباء واسط

السؤال المهم هنا، هل استوعبت الطبقة السياسية الدرس الذي القته عليها الجماهير الكادحة أم انها ستحتاج الى وقت طويل لتفهمه وربما ستحتاج الى فطنة لا تتوفر لديها لتدرك الابعاد الفلسفية؟

لذلك فالدرس البليغ الذي استغرق إلقاؤه زمنا طويلا لكي لا ننسى هذا الزمن، فقد بدأ هذا الدرس عام 2011 واعيد لمرات عديدة تجاوزت المئات وهو صراع يحتدم تارة ويضعف تارة اخرى بين القوى المتنفذة القابضة على السلطة وبين الجماهير التي تشعر بالغبن جراء السياسات الساذجة للنخبة الحاكمة، فالجماهير ذات المرجعيات الفكرية والطبقية المناضلة قد ادركت ان حجم الفساد قد تضخم وان الطبقة الحاكمة لا تكترث بهموم الشعب وحقوقه المهضومة وانها عاجزة عن الاستجابة لتلك الحقوق لتراكمها وتعقدها فعلى سبيل المثال أزمة الكهرباء التي هي اصلاً أزمة وطنية فهي من مسؤولية الحكومة المركزية التي فشلت في معالجتها واضيفت اليها أزمة شحة المياه في الرافدين والتي هي ايضاً ازمة وطنية والبطالة كذلك، فضلا عن ازمات ثانوية انبثقت من رحم الازمات الكبيرة.

تظاهرات النجف استمرار وتحد..

علي العبودي
قاص وناشط وعضو الهيأة الادارية
لاتحاد أدباء النجف

توهجت في عيون الشباب همة غير معهودة طيلة السنتين الماضيتين وتبعتها سنة ثالثة بقوة أكثر لتكون هتافاتهم صاخبة ضد حكومة تتعكز على كسل وإهمال لوطن يضج بالثروات، شباب عرفوا كيف يترجمون للكبار طريقا يشع بأمل لابد منه.

قيل ان التظاهرات مدعومة... نعم هي مدعومة من كل غيور عانى ما عاناه من جور الحكومات، هي مدعومة من فلاح فقدت تربته خصوبتها بعد جفاف الأنهار، مدعومة من عامل أغلقت المعامل أبوابها امامه... مدعومة من شعب وجد الوجع والفقر والنزوح والظلم.

التظاهرات في النجف الأشرف لم تنقطع لأنها سلمية وقد شهد جميع المراقبين لها انها أعطت دروسا في التنظيم ورسخت سلميتها فهي منذ 2015 تدين تفشي البطالة وانعدام الأمن وتلاشي الكهرباء وشحة الماء الصالح للشرب وانعدام الخدمات الصحية..

ان التظاهرات كان تنظيمها شبابيا بامتياز فلذلك نجحت، وستستمر أيضا لان العشائر أعطت مساحة من المشاركة معهم ويشاركهم مثقفو النجف وتدعمهم مرجعيتها لأنها تريد – التظاهرات - (دولة بنّائي أمة لا دولة ممثلي طوائف وأقوام، دولة مواطنة لا دولة مكوّنات، دولة مدنية لا دولة دينية، دولةً يستقيل فيها المسؤول إذا قصّر، ويعتذر فيها إذا أخطأ، ويكون أوّل من تُظهر ثمنه الأحداث، وأوسط من يكون بين العراقيين، وآخر من يتسلّم ثمناً عن عمل. بإيجاز: نريد مسؤولاً إذا قرّبناه إلى المرآة نرى فيها وجوه العراقيين جميعاً).

التظاهر.. نطاق الحرية وقيمة الرفض

أنمار رحمة الله
قاص من السماوة

لعل التظاهرة السياسية من أكثر أشكال الحرية المعهودة في العالم المتحضر، بعد ردح من الزمن في أوربا مروراً بثورتها والانفجار الصناعي في بريطانيا، حتى صارت التظاهرة تعبيراً عن الرأي مجموعاً بضغط من أجل تحقيق مطلب أو مطالب للمواطن، وكأحد أشكال المشاركة السياسية الجماعية، فإنه يتطلب تنظيماً وتحديداً للأولويات، وتلك من السمات المهم تواجدها في أي مجتمع.

وإذا دققنا النظر في شكل التظاهرات التي حدثت في العراق، تظاهرات تموز 2018 وما سبقتها، نجد أن الفرد العراقي المتظاهر يحاول الانتماء إلى منطقة الرفض وقيمته، والمطالبة بالحقوق المسلوبة، بغض النظر عن ماهية تحقيق المطالب وطرائقها، فهو في داخله ينتمي إلى هذه الروح العصية على الترويض والمداهنة، ولعل هذه الصفة من أكثر الصفات التي يتمتع بها العراقي الأصيل المنتمي إلى نطاق الوطنية الحقيقية لا الشعاراتية.

ولو قسمنا المتظاهرين إلى فئات سنجد أن الشباب يحتلون المركز الأكبر، وهذه بشارة خير لمستقبل واعد، فإذا كان الشباب بهذا القدر العالي من المسؤولية، فلا خوف على وطن سرقه بعض اللصوص في غفلة من الزمن.

ولعل من اهم الثوابت الواجب التحلي بها في التظاهر، ان يكون التظاهر سلمياً لكي لا يعطي المتظاهرون للطرف الآخر فرصة ومبرراً لقمع التظاهرة، فبالتالي نحن كعراقيين يجب علينا احترام مؤسساتنا الحكومية فهي ليست ملكا لأحد بل هي ملك عام.

اللافت في النظر أن التظاهرات بعد أن مرت عليها رياح العنف، وصار ما صار من احداث مؤسفة سقط فيها شهداء متظاهرون شباب، اللافت أن الأصوات الداعية إلى توقف التظاهرات علت، وهناك أصوات أشارت إلى فشلها، بل بعض الأصوات قالت ان التظاهرة قد أجهضت ولن تقوم لها قائمة، ولكننا رأينا أن أعداد المتظاهرين قد إزدادت، وصارت التظاهرات أكثر تنظيماً وصلابة في المطالبة بشكل سلمي، وهذا لعمري ما هو إلا شعور قوي بالمسؤولية، بل الوعي الشبابي الثائر الذي صار يؤثر في كل صغيرة وكبيرة.

فلم يكن تظاهر الجموع في المرات التي تلت رحيل الشهداء تظاهرة للمطالبة بالخدمات وحسب، بل صارت المطالبة بالخدمات والتعيينات مطالب ساذجة قبالة دماء الشهداء والجرحى، بل صارت التظاهرة نطاق رفض وقيمة كبرى للوفاء إلى دماء الشهداء، بغض النظر عن جدوى ولا جدوى التظاهر.

وهنا صارت الأصوات أكثر قوة، لأن شعارها الموحد كان (نحن رافضون) وهو الشعار الذي يقلق الأنفس المتسلطة، هذا الشعار الذي لا ينفع معه مال أو مداهنة، فهو شعار رفعه الثائرون الأوائل، بل كان شعاراً مائزاً لكل معترض يصبو إلى الحرية والعدالة والمساواة.

صورة من الحركة الاحتجاجية

سلام القريني
قاص وناشط من كربلاء

بعد خمسة عشر عاماً من الحرمان عاشها الانسان العراقي الذي كان يحلم بيوم خال من الهموم التي ورثها من نظام استبدادي ليحل بدلا عنه نظام يعتمد المحاصصة الطائفية نهجا وسلوكا وتصرفا ووهما ببناء وطن تسوده الرفاهية والديمقراطية، يجد المواطن نفسه وهو يتحسر على ايام العصملي فقد ترك لنا فرسان الطائفية خرابا ودمارا وفسادا في كل مفاصل البلد ومزقوا النسيج الاجتماعي.

هذا لا يعني ان القوى المدنية الديمقراطية لم تكن مدركة حجم المخاطر التي تهدد كيان الوطن فهي خطت طريق الاحتجاج منذ تظاهرات 25 شباط 2011 ليومنا هذا معبرة عن ضرورة الاصلاح والتغيير للعملية السياسية متخذة من ساحات الاحتجاج ميداناً لها في كل المحافظات، مطالبة بحقوق شعبية مشروعة وفي مقدمتها الحق بالعيش الكريم، وما تظاهرات تموز 2018 التي عمت الوسط والجنوب بوليدة الصدفة انما هي نتاج معاناة ووعي تراكميين وكان المثقف الكربلائي في تلك السنوات المنصرمة عازفا نوعما عن المشاركة معدّا الامر باللامجدي فكان حضوره خجولا أما اليوم فقد تغيرت اللوحة وبات يدرك عن قناعة تامة من ان الوضع السيء لا يمكن ان يكون بمنأى عنه وان مهمته الاساس كونه من صناع الحياة ان يكون في مقدمة الجماهير، وهذا ما حدث فعلا في ايام تموز 2018 الثورية الرائعة اذ لم يتخلف عن الركب بل كان في المقدمة كاتبا واديبا وشاعرا وفنانا ومعلما ومحاميا وطبيبا وبصفات أخرى لشغيلة الفكر، كتفاً لكتف مع شغيلة اليد والموظفين والطلبة والعاطلين، وبايمان يقيني لاشك فيه ان ارادة الشعب لابد ان تنتصر.

البصرة والتظاهرات

استطلاع أجراه وقدّم له : عبد السادة البصري
شاعر وكاتب صحفي من البصرة
وقيادي في اتحاد أدباء العراق

قبل سقوط الدكتاتورية وانقشاع الغيمة السوداء التي جثمت على صدر الوطن لأكثر من ربع قرن كنّا نمنّي النفس بأحلام وآمال كثيرة، وعندما سقطَ الصنم المقبور راودتنا فرحةٌ كبيرة بقرب تحقق هذه الأحلام !!

كنّا نحلم بوطنٍ حرٍ خالٍ من كل شوائب الظلم والقهر والتهميش والقتل والسجون والمعتقلات، وبحياةٍ سعيدة ملؤها الفرح والسعادة وازدهار الآمال التي كانت بسيطة جداً، فهي أقل ما ترغبه النفس البشرية من حياةٍ كريمةٍ وعيشٍ رغيد،، وقطعةِ أرضٍ نبني عليها بيتاً لنأوي فيه، ومدنٍ عامرة بالعمل والمحبة والجمال والفن، في لحظة السقوط افترشنا آمالنا فرحين نقول لبعضنا: ها.. قد بانت تباشير الفرح والخير على ربوع الوطن!!!

لكن .. وآه من هذه الـ (لكن) كل أحلامنا تبخرت وصارت سراباً وانفرطت آمالنا كحبّات المسبحة أمام عيوننا، حين بدأ الخراب وسوء الخدمات والفساد والموت المجاني والإرهاب الذي عاث في طول البلاد وعرضها بالظهور شيئاً فشيئاً، لتكبر تلال النفايات وتصير شوارعنا وأسواقنا عبارة عن أكوام من الأوساخ تفوح منها روائح عطنة بسبب القمامة وطفح المجاري وسوء أعمال التبليط والأرصفة المتكرر فكلما اكتمل رصيف تهدم آخر بحجة إعادة الترميم، والمشاريع غير المكتملة التي أصبحت عبئاً على المواطنين، إضافة إلى تحطّم أحلام الشباب بمستقبل آمن بسبب انعدام فرص العمل والتعيين وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل مع ازدياد أعداد الخريجين من المعاهد والكليات كل عام، بالإضافة إلى توقّف الصناعة والزراعة والتجارة ونقصان مياه دجلة والفرات وما إلى ذلك!

وعليه حين تجعل البؤس واليأس يهيمنان على نفوس الناس، لا ترجو منهم أن يصفحوا عنك ويعربوا عن أسفهم إذ وقفوا بوجهك ذات يوم ؟!

وحين تجعلهم يعيشون تحت خط الفقر في بلد يُعد من أغنى البلدان، ينهشهم الجوع والمرض وتعصف بهم الأزمات، لا تتأمل منهم أن يرفعوا أكفّهم بالدعاء لك؟!

وحين تتحول حياتهم إلى جحيم لا يطاق،

لا كهرباء، لا خدمات تليق بهم كمواطنين حقيقيين، والبطالة عنوان حياة الشباب منهم وحتى من دخل العقدين الثالث والرابع من العمر دون جدوى، لا تفكر ساعتها إنهم لن يفكروا بالخلاص وإنقاذ أنفسهم ؟!

هذا ما حصل ويحصل من سنوات حين خرج الناس ومازالوا يخرجون للشوارع متظاهرين يطالبون بالإصلاح ومحاسبة الفاسدين،، أتعرف لماذا خرجوا ومازالوا يخرجون متظاهرين ؟؟!!

لأنهم أضاعوا الحلم الذي حلموه ذات يوم قبل وعند سقوط الصنم، ودبّ اليأس والقنوط إلى نفوسهم نتيجة الفساد وسوء الإدارة وتردّي كل شيء!!واستطلعنا آراء نخبة من مثقفي البصرة المنتفضة فأناروا صفحات ''الثقافة الجديدة'':

يقول المحامي والناشط المدني طارق الابريسم: وقف المثقفون في العراق إلى جانب الهبة الجماهيرية للمطالبة بالحقوق والتنديد بالفشل وسوء الإدارة والفساد والسرقات وكان صوت البعض منهم عاليا مؤثرا ملتزما مع قضايا شعبه، فيما كان صوت البعض الآخر خافتا او متلجلجا او خائفا او صامتا، إنها لحظات مفصلية في مصير العراق تتطلب إيصال رسالة واضحة للعالم من اننا شعب حي لا يضام لنا عمق حضاري وموروث ثقافي ولنا دور في بناء الحياة، لن نسكت على الفشل وانهيار الدولة بيد الفاسدين، الشباب المحتجون والمتظاهرون بحاجة إلى صوتكم وصوت مؤسساتكم واتحاداتكم ايها الادباء يا ضمير الشعب، ايها الصحفيون والكتاب يا لسان المظلومين، ايها الاكاديميون يا عقل الامة، ايها الحقوقيون والمحامون ورجال القانون انتم انتم المدافعون الحقيقيون عن حقوق هذا الشعب المكلوم، قفوا مع شعبكم ضد سياسيي الصدفة الذين أساءوا للعراق وحطموا قيم التحضر فيه واشاعوا قيم التخلف والفساد والمحسوبية والسرقات، انتم صانعو اتجاهات الرأي العام،، العالم يحترمكم أكثر من الحكام الحاليين، استصرخوا ضمير العالم والمنظمات الدولية من أجل توفير غطاء للضغط على الطبقة السياسية لتغيير الانحرافات الخطيرة في مسار النظام السياسي، لا تقفوا منتظرين وانت داينمو هذا الشعب.

تحية لكل المثقفين والأدباء والكتاب والصحفيين والأكاديميين والحقوقيين الذين يضعون الوطن في حدقات عيونهم لا تخافوا ولا تهنوا، انتم ضمير وقلب هذا الشعب الصابر الذي دمره الحكام على مر المراحل التاريخية المتتابعة فكونوا امل هذا الشعب ورجاءه في تغيير المسار المنحرف فلا مجال لإصلاح الاختلالات البنيوية في هذا النظام ولتكن الدعوة للتغيير بعد أن فات زمن الإصلاح .

ويؤكد هذا القول القاص والروائي باسم القطراني حيث يقول: التظاهرات الشعبية العارمة التي بدأت شرارتها في الجنوب (البصرة تحديداً) جاءت تعبيراً صارخاً عن مدى الإحباط الذي ينتاب شرائح المجتمع وهي تبصر بلداً يعوم فوق بحيراتٍ من النفط لا يكاد يتعافى

من كبواته بل لا يصل من عائداته إلى الشعب سوى نزر يسير!!
لذا فان اتساع رقعة التظاهرات كان جرس إنذار إلى الحكومة بكل مسمياتها إن الصبر قد نفد وعليها أن تعي واجباتها بجدية تجاه شعبها المبتلى، وفي الوقت ذاته فان افتقار التظاهرات إلى تنسيقيات فاعلة ومؤثرة أفقدها توازنها في بعض الأحيان، حيث شاهدنا صدامات مؤسفة بين قوات الأمن وعدد من المتظاهرين خلّفت شهداء وجرحى مما سيعقّد الأوضاع لاحقاً في حال عدم استجابة الحكومة للمطالب العادلة والمشروعة التي ينادي بها المواطنون كافة.
أما الكاتب والإعلامي صلاح عمران فيقول: بعد تردي الأوضاع الخدمية إلى أسوأ حالاتها وارتفاع نسبة البطالة بين الطبقات المسحوقة من أبناء الشعب، لم تبق غير الاحتجاجات والتظاهرات والثورة من خلال الخروج بوجه السلطات المحلية والمركزية التي تسببت بهذا التردّي .
الاحتجاجات والتظاهرات في الوقت الحاضر ما هي إلاّ بطاقة صفراء بوجه السلطات، والانفلات في الشارع العراقي ما هو إلاّ ردة فعل على الاضطهاد والفساد وما تعانيه الناس، إضافة إلى تذمرهم واشمئزازهم من كل ما يشاهدونه من بذخ ورواتب وامتيازات لأصحاب النفوذ السلطوي في البلد وما يرونه من لا مبالاة وعدم اكتراث بما يعانيه المواطن، أتذكّر قولاً لأنجلز (لا تترجى من شعب مضطهد أن يتصرف بلياقة!) .
وفي المضمار ذاته يقول الشاعر حبيب السامر: انّ الضغط يولد الانفجار، والتظاهرات انموذجا، فعادة ان النقص الحاصل في الخدمات الأساسية والرئيسة، التي تدخل في صلب حياة المواطن، تقوده الى أبواب عدة، ليعبر عنها بوسائل متعددة، ومنها التظاهرات والاحتجاجات، لتصل مطالبه الى المسؤولين .
لكن التمادي في عدم الانتباه الى الصيحات والصرخات المدوية، يقود الى هاوية اكبر، لأن الضغط كما عرفنا يولد الانفجار. من هنا ظهرت الاحتجاجات بدءا من البصرة، التي عودتنا على رفضها تجاهل الحكومات لأصواتها المطالبة بحق العيش الكريم .
ماذا يعني ان يكون ماء الإسالة التي يصل الى بيوتنا لا يصلح للاستخدام الحيواني، فقد نفقت اغلب الأسماك، وماتت معظم الحيوانات، إذن كيف للإنسان أن يستخدمه؟ وهو العنصر الحياتي الأهم في حياتنا بعد الهواء.
من هنا ظهرت الحاجة القصوى لإطلاق الصيحات المدوية بتظاهرات متتالية، أمام مجالس المحافظات والساحات، لكن يبدو أن الوعود العرقوبية التي يحاول الساسة استخدامها ستزيد من نقمة الجماهير.
اغلب الخدمات غائبة إن لم نقل معدومة، الكهرباء، الجانب الصحي، خدمات المجاري، التعليم الذي غزته المدارس الأهلية، البيئة وتلوثاتها، البطالة المتفشية، المصانع والمعامل العاطلة وأغلبها خارج الخدمة .. والحديث يطول.

إذن ماهي الوسيلة التي يستخدمها المواطن للتعبير عن وجهة نظره في واقع مؤلم؟ حتما واحد من تلك الأساليب التي كفلها الدستور هو اسلوب التظاهرات والاحتجاجات السلمية دون الإساءة والمساس في البنى التحتية، كونها ملك الجميع.

اما الكاتب والاعلامي باسم محمد حسين فيقول: بدأت الاحتجاجات علنية وفي أغلب المحافظات في 25 /2 /2011 عندما رفع المحتجون شعارهم (الشعب يريد إصلاح النظام). وواجهتها حكومة المالكي آنذاك بالقوة والاعتقالات بشتى التهم. واستمرت الكتابات في الصحف والمواقع ولغاية تموز 2015 حيث اعتصم شباب البصرة أمام ديوان المحافظة وساندتهم القوى المدنية الرافضة لنهج المحاصصة الطائفية، وانتقلت الى بقية المحافظات مطالبين بمحاربة الفساد وتحسين الأحوال المعيشية للجمهور ووعد العبادي بحزمة قرارات لم ينفذها بالرغم من مساندة المرجعية الدينية له وبقيت مستمرة اسبوعياً لغاية نيسان 2018.

وفي تموز هذا العام وبعد أن ازدادت معدلات الفقر والبطالة والبؤس والحرمان عاد شعبنا للاحتجاج مجدداً، ولكن اليوم غير الأمس، فسيبقى الشعب منتفضاً لحين معالجة بعض الأمور وبيان مصداقية الحكومة..

فيما أوضح الكاتب والناشط فالح الخصيبي (أبو فواز): لم تتوقف تظاهرات البصرة منذ انطلاقها بل لا تزال بازدياد مستمر وبخاصة بعد الهجوم على خيمة المعتصمين يوم الجمعة 28 اب واستعمال كافة الوسائل واطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل مفرط إضافة الى اطلاق الرصاص الحي والقنابل الصوتية الامر الذي أدى الى اختناق العديد من المتظاهرين والمارة والمرضى المتواجدين في عيادات الأطباء القريبة من منطقة ساحة عبد الكريم قاسم ومطاردة المتظاهرين في الازقة واعتقال كل شاب يقع في طريقهم دون تمييز وهكذا استمر الحال حيث عاد الشباب الغاضب الى التجمع في كل يوم الى ساحة الاعتصام (ساحة عبد الكريم قاسم) وبأعداد كبيرة حتى امتلأت بهم الساحة إضافة الى التجمهر امام مبنى محافظة البصرة وهم يهتفون ضد الظلم والفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة والمطالبة بالماء الصالح للشرب بعد ان وصلت ملوحة الماء في انابيب الاسالة الى درجة لا تطاق بسبب المد الملحي القادم من الخليج العربي ووصوله قرب مدينة القرنة بسبب اغلاق نهر الكارون وتغيير مساره واستخدامه لتصريف نفايات المعامل والمبازل الإيرانية وانخفاض مستوى الماء في نهري دجلة والفرات.

ونتيجة لمطاردة القوات الأمنية للمتظاهرين مساء الاثنين 3 أيلول ومحاولة ازاحتهم عن ديوان المحافظة وساحة الاعتصام واستعمالهم الغازات المسيلة للدموع واطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين الامر الذي أدى الى استشهاد الشاب (مكي ياسر الكعبي)، وقد اكد مكتب مفوضية حقوق الانسان

في البصرة هذا الحادث اثر تعذيبه على يد القوات الأمنية التي فضت التظاهرة وسط المحافظة وفيما اكد ان ذلك يخالف كل قواعد فض اشتباكات التظاهرات، مطالباً المحافظ (باعتباره رئيس اللجنة العليا) بفتح تحقيق فوري بالحادث واحالة الجناة الى القضاء بشكل عاجل.
في صباح اليوم التالي خرج البصريون بمسيرة جنائزية مسلحة من عشيرة المجني عليه، من الطب العدلي الى مبنى المحافظة.
هذا الحادث أدى الى توتر في المحافظة مما أدى الى اخلاء بنايتي البلدية والمحافظة من الموظفين.
وقد طلب والد الشهيد من المشيعين عدم المرور بالمحافظة خوفا من وقوع

ضحايا اخرين، واكد انه يفتخر باستشهاد ولده في سبيل البصرة والناس، ولكن المشيعين استمروا ومروا من امام مبنى المحافظة.

هذه قراءة باقة من مثقفي بصرتنا التي هبّت، وهنا نؤكد كل ما قالوه فالملوحة تزداد في شط العرب، والزرع والضرع آيلٍ إلى الموت، والخدمات الصحية والتعليمية تسوء يوما بعد آخر، وانقطاع التيار الكهربائي مستمر مع موجات الحر والرطوبة العالية!!

والطامة الكبرى أن بلدنا يمتلك نهرين عظيمين لكن أبناءه يشكون الظمأ، وزراعته في انعدام تام حتى بتنا نستورد الماء العذب والملح والتمر والخضروات من دول الجوار!!!

لم يفكّر المسؤولون لحظة واحدة بكيفية إنقاذه من الخراب والفساد وتصليح الأمور التي أخذت تزداد سوءا، ولم يفكروا بآليةٍ للبناء والعمران وتشغيل الشباب وإخراج البلد من مأزق الأزمات المتفاقمة يوما بعد يوم، كما لم يباشروا بمشاريع حقيقية تخدم المواطن بشكل خاص، فبدلاً من بناء المولات والأسواق بالإمكان إنشاء محطات تحلية للمياه، ومحطات توليد الكهرباء، وتشغيل المعامل والمصانع العملاقة المتوقفة منذ سنوات، والعمل على توفير مياه السقي للمزارعين وإعادة الحياة إلى أراضيهم التي أكلها البوار وغيرها!!

كل شيء في وطننا يدعو إلى التظاهر وإطلاق صيحات الحق بوجه المسؤولين ومطالبتهم أن يعوا حجم الخراب وما آلت إليه الأمور من سوء، وسنظل نصرخ بوجوههم لأنهم حطموا أحلامنا على صخرة الفساد بكل أشكاله وألوانه واللامبالاة حيال ما يجري في كل بقعة من بقاع الوطن!!

وطننا بحاجة إلى وقفة انتماءٍ حقيقيةٍ كي نبدأ بالعمل على سعادة وازدهار حياة الناس فيه،،، لهذا نتظاهر وسنبقى نتظاهر لحين الشروع بتصحيح كل هذا الخراب وتحقيق ما حلمنا به ذات يوم!!!!!!!

أدباء العراق يعزون برحيل الكبير حنا مينه

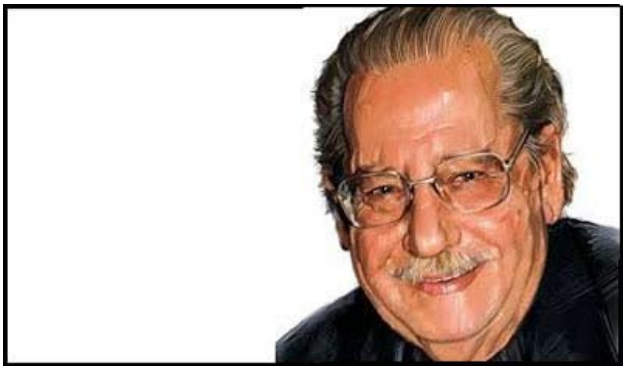

(لغزُ الحياة وحَيرة الألبابِ
أن يستحيلَ الفكرُ محضَ ترابِ)

جناب الأستاذ د.نضال الصالح المحترم
رئيس اتحاد الكتّاب العرب في سورية..

باسمي وباسم أدباء العراق وكتّابه، قيادة وأعضاء، نعزي أنفسنا ونعزيكم وأهل الأدب والثقافة عامة، في رحيل حنا مينه الاسم الروائي الكبير والمناضل العريق وأوسع الأدباء العرب انتشارا بكتبه مع محفوظ وقبّاني وأحد مؤسسي اتحادكم الشقيق أواسط الخمسينات من القرن الماضي.
آلمنا الرحيل المرّ وأحزننا الغياب الصادم ولكننا مبتهجون بالخلود الذي سطّر حروفه، وعزاؤنا في الجيل الأدبي المبدع الواعد.
الذكر الطيّب والخالد لكاتب الكفاح والفرح الإنسانيين..
الصبر الجميل والسلوان لنا ولكم ولمحبّيه ومريديه الكثر..

أخوك الأمين العام
للاتحاد العام للأدباء والكتّاب في العراق
بغداد في الثلاثاء 21 آب 2018

نم هنيئاً هادئاً أيها الفنان الطبيب..

{يا راهبَ الفن، لم تصرفْه مغريةٌ .. عنه، ولم تغتصبْه حبّه الرتبُ
يا باسلَ الحزن: قبرٌ أنت تسكنه .. في قمة الدهر، والتاريخ مرتهبُ}

بألم وأسىً على أيقونات بغدادنا التي نفتقد، تلقينا في اتحاد الأدباء/ اتحاد الجواهري الكبير خبر رحيل الفنان الرائد (نوري مصطفى بهجت) وهو في عمر يقارب المائة عام وحافل بالعطاء في عدة حقول راقية، إذ أبدع في التشكيل والموسيقى والطب.

هو طبيب وخريج اول دورة في الكلية الطبية الملكية، حيث دخلها بعد ان قُبل في كلية التربية فترك التربية وإلتحق بالكلية الطبية الملكية التي كان عميدها آنها سندرسن باشا وكان من زملائه د.خالد القصاب، ليختص في فيزياء الحركة والتأهيل الطبي وقد نالها من جامعة نيويورك بداية اربعينيات القرن الماضي، ولأنه المتخصص الوحيد في هذا الميدان فقد أسس مركز التأهيل الطبي في منطقة صدر القناة حاليا.

وهو أيضاً موسيقي بارع ويعدّ من مؤسسي الفرقة السمفونية الوطنية، بعد ان اكمل تدريباته وتعليمه في معهد الفنون الجميلة على يد المسيو جميل سعيد على آلة الكمان.

وأيضاً تألق في الفن التشكيلي، اذ تتلمذ على يد الفنان فائق حسن، وقد تميزت لوحاته بعراقيتها في تناولها للبيئة وخصوصيتها، فكان من جماعة الرواد ومن مؤسسي جمعية الفنانين التشكيليين، واتخذ حتى أمس الانطباعية مذهباً.

الذكر الطيب والخالد للكبير المتعدد في مواهبه وإبداعاته.

الصبر الجميل والسلوان وآيات العزاء الصادق لأهله وطلبته ومريديه ومحبيه الكثر.

أعمق مشاعر التضامن مع المشهد الثقافي المفجوع برواده..

الأمين العام لاتحاد أدباء العراق

الأربعاء 4 تموز 2018

مطبوعات وصلتنا :

• محسن ناصر الكناني. شخصية الطفل في القصة العراقية القصيرة المعاصرة (145الموسوعة الصغيرة) وزارة الثقافة – بغداد 2016.

• الشاعرجعفر علي جاسم، رسوم هاشم ناصر. البلبل الساحر (للاطفال). مطبعة شروق الشمس – بغداد 2017

• د. صادق اطيمش – العنف في الأديان. دار قناديل – بغداد 2017.

• ليلى الخفاجي، طقوس في أخاديد المنفى (شعر) الروسم – بغداد 20147.

• ليلى الخفاجي. وهج الذاكرة (شعر). دار ومكتبة عدنان – بغداد 2016.

• د.ليلى الخفاجي. أنا النساء (شعر) .دار أمل الجديدة – دمشق 2017.

• جمعة كنجي، رسوم حسام عبد المحسنن الثور المجنح (للاطفال) مطبعة الشرق في هامبورغ، المانيا.

• موسى غافل الشطري، الياقوتة السوداء (رواية) دار ومكتبة قناديل – بغداد 2017.

• فاروق مصطفى، بدائع عرفة يجلوها عدنان ابو اندلس وموشي بولص – كركوك 2017.

• زيارة مهدي ، بيت المعنى (شعر). وزارة الثقافة – بغداد 2017.